ظاهرة

الإعراب بالنيابة فى النحو العربى

"دراستها وبيان أسبابها"

تأليف الدكتور

أشرف طه خالد صقر

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنين بدمياط
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث فى النحو موضوعه:

(ظاهرة الإعراب بالنيابة فى النحو العربى، دراستها، وبيان أسبابها).

ومما دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع والكتابة فيه: أننى أردت أن أخدم كتاب الله تعالى بخدمة لغته والعناية بها، وما فيها من ظواهر إعرابية جديرة بالبحث والدراسة، ومن هذه الظواهر ظاهرة الإعراب بالنيابة، أى نيابة الحروف عن الحركات، ونيابة الحركات عن الحركات فى بعض أبواب النحو، كتلك التى تعرب بالحروف نيابة عن الحركات، وتشمل : الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان مجزوماً، أو التى تعرب بنيابة الحركات بعضها عن بعض، وتشمل: جمع المؤنث السالم، والاسم الذى لا ينصرف.

فأردت أن أبرز هذه الظاهرة، وأفصل القول فيها، وأجلو حقيقتها، وأكشف عن أسبابها وعللها، وأبين لم خصت هذه الأبواب التى أعربت بالنيابة فى علامتها الإعرابية من دون غيرها من الأبواب النحوية الأخرى؟!

المنهج العلمى للبحث:

لقد اتبعت فى هذا البحث المنهج التالى:

أولاً: جعلت كل باب من الأبواب النحوية المعربة بالنيابة عنواناً لمبحث.

ثانياً: قمت بعرض الإعراب المشهور وشروطه عرضاً تفصيلياً لكل باب من الأبواب المذكورة، مسجلاً أقوال النحاة وآراءهم وخلافاتهم فى الإعراب المذكور، مرجحاً ما أراه راجحاً، ومضعفاً ما أراه ضعيفاً بالحجة والبرهان.

ثالثاً: قمت بعد ذلك بذكر الأسباب والعلل الداعية إلى إعراب كل باب على الوجه الذى أعرب به.

رابعاً: كان للشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن، وحديث نبوى، وشعر، وأمثال، وأقوال مروية عن العرب حظها من العناية وحقها من الرعاية، لم لا؟ وهذه الشواهد هى التى تثبت القواعد، وتقرر الحقائق، ولا تكون قاعدة إلا بشاهد من قرآن أو حديث أو شعر أو قول.

خامساً: قمت بخدمة تلك الشواهد خدمة وافية، كما يلى:

أما الشواهد القرآنية فقد قمت بنسبتها إلى سورها التى وردت فيها، وأرقام آياتها فى تلك السور.

وأما الأحاديث النبوية فقد خرجتها من كتب السنة التى وردت فيها.

وأما الشواهد الشعرية فقد قمت بنسبة كل بيت إلى بحره العروضى، وقائله إن لم يكن مجهولاً، وتوثيقه من كتب النحو واللغة التى أوردته، وشرح مفرداته، وبيان معناه، وبيان الشاهد النحوى فيه، والإشارة إلى تعدد الروايات إن وجدت.

وأما الأمثال فقد وثقتها من كتب الأمثال، ثم قمت بشرحها، وذكر موردها ومضربها حتى تعم الفائدة.

سادساً: ختمت البحث بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها.

سابعاً: ذيلت البحث بذكر ثبت بأهم المصادر والمراجع التى استعنت بها فى هذا البحث.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة: فقد عرضت فيها موضوع البحث، وسبب اختياره، والمنهج العلمى للباحث، والخطة التى اشتمل عليها البحث.

وأما التمهيد: فقد تناولت فيه الإعراب وعلاماته، مبيناً تعريف الإعراب اللغوى الاصطلاحى، وألقابه، وعلاماته الأصلية والفرعية.

ثم انقسم البحث بعد ذلك إلى قسمين:

- **القسم الأول: ما تنوب فيه الحروف عن الحركات**

وقد جاء هذا القسم فى خمسة مباحث:

- **المبحث الأول:** الأسماء الستة.
- **المبحث الثانى:** المثنى.
- **المبحث الثالث:** جمع المذكر السالم.
- **المبحث الرابع:** الأفعال الخمسة.
- **المبحث الخامس:** الفعل المضارع المعتل الآخر مجزوماً.

- **القسم الثانى: ما تنوب فيه الحركات عن الحركات.**

وقد جاء فى مبحثين:

- **المبحث الأول: جمع المؤنث السالم.**

- **المبحث الثانى: الاسم الذى لا ينصرف.**

وأما الخاتمة: فقد سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها فى هذا البحث.

وأما الفهارس فقد اشتملت على: ثبت بأهم المصادر والمراجع، والفهرس التفصيلى للموضوعات. أهـ.

والحمد لله أولاً وأخراً

المؤلف
د/ أشرف طه خالد صقر
مدرس اللغويات فى جامعة الأزهر

تمهيد :

فى الإعراب وعلاماته

الإعراب فى اللغة مأخوذ من عدة معان:

منها: البيان، كقولهم: أعرب الرجل، إذا أبان عما فى نفسه، وأعرب عن حاجته: أبان عنها، ومنه قولهﷺ: (البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها)[1] أى: تبين.

والمعرب الفصيح، قال الكميت[2]:

وجدنا لكم فى آل حاميم آية * تأولها منا تقى ومعرب[3]

وكذلك الإعراب، فإنه يبين الفاعل من المفعول من المضاف إليه، ويفرق بين المعانى، كما فى قولك: ما أحسن زيداً، فإنه إن عرى من الإعراب احتمل النفى، والاستفهام، والتعجب، وكذلك إذا قلت: ضرب زيد غلام عمرو، لم يعرف الفاعل من المفعول إلا بالإعراب؛ لجواز التقديم والتأخير فيه.

ومنها: التكلم بالعربية، كقولهم: أعرب الرجل، إذا تكلم بالعربية، وكقولهم: أعرب الرجل، إذا كانت له خيل عراب، قال الشاعر:

وتصهل فى مثل جوف الطوى * صهيلاً تبين للمعرب[4]

يعنى: إذا سمع صهيل هذا الفرس من له خيل عراب عرف أنه عربى.

---

(1) الحديث فى مسند الإمام أحمد ١٩٢/٤ وسنن ابن ماجه ٦٠٤/١ وسنن الترمذى ٢٨٦/٢.

(2) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدى، شاعر الهاشميين فى العصر الأموى، توفى سنة ١٢٦هـ. انظر الأعلام ٢٣٣/٥

(3) من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٢٥٧/٣ تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون– دار القلم– القاهرة، والمقتضب ٣٥٦/٣ تحيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ والمتبع فى شرحه اللمع للعكبرى ١٤٣/١ تحقيق د/ عبدالحميد حمد محمد. منشورات جامعة قاريونس – بنغازى – ط الأولى ١٩٩٤ م وترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص ١٩ إعداد / عادل محسن – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م والمراد بآل حاميم : السور المبدوءة بقوله تعالى (حم) والآية هى قوله تعالى : (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى) الشورى (٢٣).

(4) من المتقارب، قائله: النابغة الجعدى، وهو من شواهد : الخصائص ٣٦/١ والتعليقة لابن النحاس ١/ ١٣١ تحقيق د/ خيرى عبدالراضى– دار الزمان بالمدينة المنورة والمتبع ١٤٤/١ وفى اللسان (عرب): المعرب معناه صاحب الخيل العراب وكذلك فى الصحاح (عرب).

وكذلك المتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بكلام العرب، وليس البناء كذلك؛ لأنه لا يخص العرب دون غيرهم[١].

ومنها: الإصلاح بعد الفساد، كقولهم: اعربت معدة البعير، إذا أصلحتها بعد فسادها، والهمزة فيه للسلب، يقال: عربت معدته، إذا فسدت، وأعربتها: أزلت فسادها، كقولهم: أشكيته، إذا أزلت شكواه، وأعجمت الكتاب: أزلت عجمته بالنقط، ومنه الحديث: (شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فى جباهنا فلم يشكنا).[٢] وكذلك الإعراب فى الكلام يزيل عنه الفساد الذى يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول.

ومنها: التحبب، فهو منقول من قولهم: امرأة عروب، أى متحببة إلى زوجها.

وكذلك الإعراب، فإنه يحسن الكلام حتى يحب، وهو أضعفها.[٣]

قال ابن النحاس فى بيان علاقة المعانى اللغوية السابقة بالإعراب: "فإن قلنا: هو من البيان؛ فلأن الإعراب يبين المعنى، وإن قلنا: من الإصلاح؛ فلأن المعرب يصلح الكلام ويزيل فساده، وإن قلنا: من أعرب صار له خيل عراب؛ فلأن الإنسان إذا أعرب كلامه صار كالعرب فى كلامهم، وإن قلنا من التحبب؛ فلأن السامع إذا سمع الكلام معرباً فهم معناه فكان أحب إليه مما إذا لم يسمعه معرباً، وإنما كان هذا أضعفها؛ لأنه حينئذ يكون الإعراب قد دخل تحسيناً لا حاجة، والإعراب إنما دخل للحاجة إليه؛ ليفرق بين المعانى الملتبسة.[٤]

الإعراب فى الاصطلاح:

قال ابن الخشاب فى تعريفه اصطلاحاً: " وحده: أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل فى أولها.

وفائدته أن يفرق بين المعانى المختلفة التى لو لم يدخل الإعراب الكلمة التى تتعاقب عليها تلك المعانى التبست، والمثال فى ذلك قولهم: ما أحسن زيداً، وما أحسن زيد، وما أحسن زيد، صيغة الكلام واحدة، ومعانيه مختلفة، فإذا نصبت

---

[١] انظر: الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر للبعلى ١ / ٤٤ تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – ط الأولى – الكويت ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

[٢] الحديث فى سنن النسائى ١ /١٩٨ (باب المواقيت) وسنن ابن ماجه ١ /٢٢٢ (باب الصلاة) ومسند الإمام أحمد ٥ / ١٠٨.

[٣] انظر: التعليقة لابن النحاس ١ /١٣٢ والمتبع ١ /١٤٤ وترشيح العلل ص ١٩ وثمار الصناعة ص ١٨٩، ٩٠.

[٤] انظر التعليقة ١ / ١٣٢.

زيداً وفتحت النون من أحسن كان الكلام تعجباً، وإذا رفعت زيداً مع فتح النون كان الكلام نفياً للإحسان عنه، وإذا رفعت النون وجررت زيداً كان الكلام استفهاماً عن الشئ الذى هو أحسن ما فى زيد.....فلولا اختلاف الحركات التى هى الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد، التبست هذه المعانى، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق فى اللفظ، إلى غير ذلك من المسائل التى تتبين فيها فائدة الإعراب"[1].

وقال أبو البقاء: " اعلم أن حد المعرب هو الذى يختلف آخره لاختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديراً، وهذا يشمل الأسماء المفردة والمثناة والمجموعة، والفعل المضارع صحيحاً كان أو معتلاً، والإعراب مستحق للاسم دون الفعل؛ لأن الداعى إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، ولولا الإعراب لالتبست المعانى ألا ترى أن قولك ضرب زيد عمراً، لا يفهم الضارب منهما لاسيما وتقديم المفعول على الفاعل جائز، فجعل الرفع والنصب مفرقاً بينهما، وكذلك قولهم: ما أحسن زيداً، ولو عريته من الحركات لم يفهم هل هو استفهام أو نفى أو تعجب.

وأما الفعل فلا يدل إعرابه على معنى؛ لان الفعل يدل على حدث وزمان، ولا تختلف عليه الأحوال حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم على ما نبنيه بعد"[2].

وقد بين أوجه المشابهة بين المضارع والاسم فقال: "والمشابهة بين هذا الفعل والاسم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يكون شائعاً فيتخصص بالحرف، كما أن الاسم كذلك، ألا ترى أن قولك: زيد يضرب، يحتمل أن يكون متشاغلاً بالضرب فى تلك الحال، وأن يكون لم يأخذ فيه بعد، فإن قلت سيضرب، أو سوف يضرب اختص بالمستقبل، كما أن قولك: (رجل) شائع فى جنسه، فإذا قلت: الرجل، صار مختصاً بواحد بعينه.

والثانى: أن هذا الفعل يدخل عليه لام التوكيد إذا وقع خبر إن، كقولك: إن زيداً ليضرب، كما أن الاسم كذلك فى قولك: إن زيداً لضارب، واللام فيهما

---

[1] انظر: المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ص ٣٤، تحقيق د/ على حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

[2] انظر المتبع فى شرح اللمع ١ /١٣٦.

تدل على الحال، فلو أردت الاستقبال مع اللام لم يصح حتى تؤكده بالنون، كقولك: والله ليقومن، وهذه اللام مختصة بالأسماء؛ لأنها لام الابتداء، لكنها أخرت إلى الخبر من أجل دخول إن على المبتدأ، فلولا قوة شبه بين الاسم وهذا الفعل لما دخلت هذه اللام عليه، ولا تدخل هذه اللام على الماضى لو قلت: إن زيداً لضرب، لم يجز....

والثالث: أن هذا الفعل على زنة اسم الفاعل فى حركاته وسكناته وعدة حروفه، فيضرب فى ذلك مثل ضارب، ويكرم مثل مكرم، ويدحرج مثل مدحرج، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الوجوه أعرب، كما أن الاسم لما أشبه هذا الفعل عمل عمله، والمشابهة عندهم علة فى إجراء بعض أحكام المشابهة على المشابهة".[1]

وذكر ابن مالك أن المعانى التى تعرض للكلام ضربان:

الأول: ضرب يكون للإعراب أثر فيه، وضرب ليس كذلك، ثم ذكر أوجهاً أخر للمشابهة بين المضارع والاسم هى السبب فى إعرابه وليس ما ذكره العكبرى وغيره، وهى صحة إحلال الاسم مكانه، ومن ثم قال: " وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلام على ضربين: أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثانى من الضربين: ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأموراَ به، أو معطوفاً، أو علة، أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجباً؛ لأن الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، نحو: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنه يحتمل أن يكون نهياً عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثانى، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثانى، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم

[1] انظر المتبع فى شرح اللمع ١ / ١٣٨، ١٣٩.

والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو: ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت مابين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعاً.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جئ بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها"[1]

وقوع حرف الإعراب آخراً وليس أولاً ولا وسطاً:

أجمع النحويون على أن حرف الإعراب لا يكون إلا آخراً؛ لأنه يدخل فى الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ بهذا المعنى ثم يؤتى بالإعراب فى آخره؛ إذ الإعراب دال على المعانى ومتمم لها فوجب أن يكون بعدها تالياً لها.[2]

ولا يكون الإعراب أولاً لسببين:

أولهما أن بعض الإعراب يكون سكوناً، وذلك فى الفعل المضارع إذا جزم فيؤدى ذلك إلى الابتداء بحرف ساكن وهذا ممتنع.

والثانى: أن حركة الحرف الأول من الكلمة حركة بناء لا تتغير فإذا دخله الإعراب اختلفت حركاته، فلا تعرف إن كانت بناء أو إعراب.

ويمتنع أن يكون وسطاً لسببين أيضاً:

أحدهما: أنه يؤدى إلى اختلال الأوزان واختلاطها، فلا يعرف فَعَل من فَعِل من فَعُل.

والثانى: أن كثيراً من الأسماء لا وسط لها كيد ودم، والرباعى كجعفر، والسداسى كعضرفوط، فتعين أن يكون حرف الإعراب آخراً.

هذه المواضع نص عليها غير واحد من النحاة.

قال أبو الحسن الوراق: " فإن قال قائل: فلم وجب أن يكون الإعراب فى آخر الكلمة دون أولها ووسطها؟

فالجواب فى ذلك: أن الأوائل لا يصح أن تكون إعراباً لوجهين:

---

[1] انظر شرح التسهيل ١ / ٣٤، ٣٥.

[2] انظر: الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٦ تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس– بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ، والمتبع فى شرح اللمع ١ / ١٤١.

أحـدهما: أن بعض الإعراب سكون، فلو أعربت الأوائل لأدى ذلك أن يبتدأ بالساكن، وهذا محال.....

والوجه الثانى: أن الابتداء لابد له من حركة تختصه، فلو أعرب الأول لم تعرف حركة الإعراب من حركة البناء، فلهذا لم يجز أن تدخل فى الأول.

ولم يجز أن تدخل فى الوسط لوجهين:

أحدهما: أن الوسط به يعرف وزن الكلمة، هل هى على فَعَل من فَعِل من فَعُل؟ فلو أعرب الوسط اختلطت أيضاً حركة الإعراب بحركة البناء.

والوجه الثانى: أن من الأسماء ما لا وسط له، وهو ما كان عدده زوجاً، نحو ما كان على حرفين كيد ودوم، وما كان على أربعة أحرف نحو: جعفر، وما كان على ستة أحرف نحو: عضرفوط[1] فلو أعرب الوسط لأدى ذلك إلى أن يختلف موضع الإعراب.

إذا كان ما ذكرناه من الأسماء لا وسط له، فسقط أن تعرب الأوساط، فلم يبق إلا الأواخر، فلهذا صارت محلاً للإعراب.

ووجه آخر فى الأصل: وهو أن الإعراب قد بينا أن دخل لإفادة المعنى، وهو زيادة على الاسم، وإنما يعرف الشخص عند الفراغ من ذكر اسمه، فيجب أن يكون إذا فهم معنى الشخص أن يزداد عليه معنى الإعراب، فإذا كانت معرفته إنما تقع عند الفراغ من الاسم، فلا سبيل أن يكون الإعراب فهم الشخص ومعناه، ولو كان على غير هذا لأشكل معناه".[2]

وقال أبو البقاء العكبرى: " فإن قال قائل: لم كان حرف الإعراب آخر المعرب؟ قيل فيه وجهان:

أحدهما: أن الإعراب يدل به على معنى عارض فى الاسم، وهو الفاعلية والمفعولية، وحروف الاسم تدل على ذات المسمى، فيجب أن تستوفى الصيغة الدالة على ذات المسمى، ثم يؤتى بعد ذلك بالإعراب الدال على المعنى العارض فى تلك الذات.

---

[1] العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. لسان العرب (عضرفط)

[2] علل النحو لأبى الحسن الوراق ص ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٤٩، وانظر الإيضاح فى علل النحو ص٧٦ والتكملة لأبى على الفارسى ص ١٨١، ١٨٢، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – جامعة الموصل بالعراق ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

الثانى: أن الإعراب لو جعل فى أول الكلمة لفسد من وجهين: أحدهما: أنه كان يفضى إلى اختلاط الأبنية، ألا ترى أن فاء (قفل) مضمومة، وفاء (عدل) مكسورة فى أصل بنائها، فلو فتحناها فى النصب وكسرناها فى الجر لاختلط بناء (فُعْل بفِعْل)، والثانى: أنه كان يفضى إلى إسقاط وجهين من وجوه الإعراب، وهما السكون؛ إذ الساكن لا يصح الابتداء به، والحركة التى بنى أول الكلمة عليها فى أصله.

ولا يجوز أن يكون الإعراب فى وسط الكلمة؛ للعلة التى تقدمت من اختلاط الأبنية، وإسقاط وجهين من الإعراب، فتعين أن يكون الإعراب أخيراً."[1]

وقال ابن يعيش: "لما احتيج إلى الإعراب لم يخل أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً.

فلم يجز أن يكون أولاً؛ لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركاً، فلو جعل الإعراب أولاً: لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذى هو سكون فى آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم؛ إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً، ولم يجعل وسطاً؛ لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها، هل هى على (فعل) كفرس، أو (فعل) ككتف، أو على (فعل) كعضد، مع أن من الأسماء ما هو رباعى لا وسط له، فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخراً . فاعرفه "[1]

ألقاب الإعراب:

ألقاب الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

فالرفع والنصب يدخل الأسماء والأفعال، والجر مختص بالأسماء، والجزم مختص بالأفعال.

قال ابن مالك فى ألفيته فى بيان ألقاب الإعراب وما يختص به كل لقب منها:

والرفع والنصب اجعلن إعراباً * لاسم وفعل نحو لن أهابا

---

[1] المتبع فى شرح اللمع ١ / ١٤١، ١٤٢ وانظر: الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر ١ / ٤٦ والأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١١٢، ١١٣ راجعه وقدم له د/ فايز الترحينى – دار الكتاب العربى – بيروت –ط الأولى – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

[1] شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥١ مكتبة المتنبى – القاهرة، وانظر همع الهوامع للسيوطى ١ / ٤٣ عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى – مكتبة الخانجى بمصر – ط الأولى – ١٣٢٧هـ

والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما

وقال ولده فى تفصيل ذلك: " وأنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم. فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال.

وأنواع الإعراب فى الاسم ثلاثة: رفع، ونصب، وجر، لا رابع لها، لأن المعانى التى جئ بها فى الاسم لبيانها بالإعراب ثلاثة أجناس: معنى هو عمدة فى الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية، وله الرفع، ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية، وله النصب، ومعنى هو بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه، نحو: غلام زيد، وله الجر.

وأما الفعل المضارع فمحمول فى الإعراب على الاسم، فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب، كما للاسم، فأعرب بالرفع والنصب إذا لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالجر؛ لأنه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها؛ لأن الإضافة إخبار فى المعنى، والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلاً، فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم "[1].

علة تلقيب الإعراب بما ذكر؛ للتفريق بينه وبين البناء.

قال ابن النحاس: " إنما لقبوه بذلك؛ ليفرقوا بين المعرب والمبنى، فإنهم لو قالوا: بضمة بعامل، وضمة لا بعامل، أو ضمة تتغير، وضمة لا تتغير، وكذا فى النصب والجر – لطال عليهم، فوضعوا لها ألقاباً يفرق بها بين بعضها وبعض، فإذا قالوا: رفع، علمنا أنها ضمة فى معرب، وإذا قالوا: ضم، علمنا أنها فى مبنى، وكذا البواقى"[1].

هذا وقد ذكر أبو البقاء علل اختصاص الجزم بالأفعال دون الأسماء، واختصاص الجر بالأسماء دون الأفعال– فضلاً عما ذكره ابن الناظم فى قوله السابق – فقال:" وأما الجزم فتختص به الأفعال لثلاثة أوجه:

---

[1] شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦، ١٧ تحقيق د/ محمد باسل – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٠ هـ وانظر: الفاخر ١ /٥٢ وأوضح المسالك ١ /٦٤ تحقيق د/ بركات يوسف هبود والتصريح ١ / ٦٠ وشرح الأشمونى ١ / ٦٦

[1] انظر: التعليقة لابن النحاس ١ / ١٣٦

أحدها : أن عوامل الجزم لا تصح معانيها إلا فى الأفعال، والحرف لا يعمل إلا حيث يدخل، ولا يدخل حيث يصح معناه.

والثانى: أن إعراب الأفعال لم يدخلها لمعنى يقف على الإعراب، بل لشبهها بالأسماء، والجزم هو حذف الحركة، وحذف الحركة من إعراب الفعل لا يخل بمعنى.

والثالث: ان الفعل ثقيل، والجزم حذف، والحذف يليق بالثقيل، وعكس ذلك الاسم، لأن الاسم يدل إعرابه على معنى، ويلحقه بعد الإعراب التنوين، فلو جزم لذهب الإعراب الدال على المعنى، والتنوين الدال على خفته.

وأما الجر فلم يدخل الأفعال لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بحرف الجر أو بالإضافة، وكلاهما لا يدخل على الأفعال؛ لعدم صحة معناهما فيها.

والثانى: أن إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم، وعامل الفرع أضعف من عامل الأصل، وعامل الرفع فى الأسماء ينقسم إلى معنوى ولفظى، والمعنوى هو الضعيف، فحمل الفعل عليه، فارتفع بالمعنى، و نواصب الأسماء تنقسم إلى أفعال وحروف، والحروف هى الضعيفة، فحمل الفعل فى النصب على العامل الضعيف، فلم ينتصب الفعل إلا بحرف، أما عامل الجر فى الأسماء فقسم واحد، وهو الحرف أو ما هو مقدر بالحرف، فلما لم يكن فيه ضعيف وقوى لم يمكن حمله عليه.

والثالث: أن الفعل فى الإعراب فرع، والفرع ينقص عن الأصل، فلو أعرب بالجر لساوى الاسم، وزاد عليه بالجزم، فيكون الفرع أوسع من الأصل "

علامات الإعراب:[1]

تنقسم علامات الإعراب إلى قسمين: علامات أصلية، وأخرى فرعية.

أولاً العلامات الأصلية: علامات الإعراب الأصلية أربع علامات:

أولها: الضمة، وتكون علامة للرفع فى الأسماء المفردة نحو: جاء زيد وعمرو، وجمع التكسير نحو: جاء الرجال، وجمع المؤنث السالم نحو: جاء المؤمنات، والفعل المضارع نحو: زيد يقوم.

وثانيها: الفتحة، وتكون علامة للنصب فى الأسماء المفردة، نحو أكرمت زيداً، وفى جمع التكسير، نحو أكرمت الرجال، وفى الفعل المضارع نحو: لن يقوم.

وثالثها: الكسرة، وتكون علامة للجر، وتكون فى الأسماء المفردة، نحو: مررت بزيد، وفى جمع التكسير، نحو: مررت بالرجال، وفى جمع المؤنث السالم، نحو: مررت بالمؤمنات.

ولا تكون فى الفعل؛ لأنها من خصائص الأسماء.

ورابعها: السكون، وهو انعدام الحركة، ويكون علامة للجزم، وهو مختص بالفعل المضارع، تقول: لم يقم.

---

[1] هذا الموضوع مبسوط فى كل كتب النحو.

قال ابن هشام: " لهذه الأنواع الأربعة[١] علامات أصول، وهى: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم"[٢]

ثانياً العلامات الفرعية:

وهى العلامات الإعرابية التى تنوب عن العلامات الأصلية، وهى عشر علامات: ينوب فى بعضها حركة عن حركة، وفى بعضها حرف عن حركة، وفى بعضها حذف حرف عن سكون أو نصب.

وتنحصر هذه الفروع النائبة فيما يأتى:

ينوب عن الضمة ثلاثة حروف: الواو فى الأسماء الستة، نحو: جاء أخوك، وجمع المذكر السالم ، نحو: جاء الصالحون، والألف فى المثنى، نحو: جاء الرجلان، وثبوت النون فى الأفعال الخمسة، نحو: الرجال يعملون.

وينوب عن الفتحة حركة وثلاثة حروف، أما الحركة فهى الكسرة فى جمع المؤنث السالم، تقول، أكرمت المؤمنات، وأما الحروف، فالألف فى الأسماء الستة، نحو: أكرمت أخاك، والياء فى المثنى، نحو: أكرمت العالمين، وفى جمع المذكر السالم، نحو: أكرمت الصالحين، وحذف النون فى الأفعال الخمسة، نحو: لن يفعلوا.

وينوب عن الكسرة حركة وحرف، أما الحركة فهى الفتحة فى الاسم الذى لا ينصرف نحو قوله تعالى (فحيوا بأحسن منها)[٣]

وأما الحرف فهو الياء فى الأسماء الستة نحو: مررت بأخيك، وفى المثنى نحو: مررت بالرجلين، وفى جمع المذكر السالم نحو: مررت بالصالحين.

---

[١] المراد: ألقاب الإعراب الأربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

[٢] انظر: أوضح المسالك ٦٤/١ والتصريح ١ /٦٠، ٦١.

[٣] سورة النساء، من الآية (٨٦).

وينوب عن السكون حذف حرفين:

أولهما: حذف حرف العلة فى الفعل المضارع المعتل الآخر نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يقض، فالفعل المضارع فيها مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

والثانى: حذف النون فى الفعل المضارع إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهى التى تسمى الأفعال الخمسة، تقول فى حالة الجزم: لم يحضرا، ولم يحضروا، ولم تحضرى، فالفعل المضارع فيها مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، وسيأتى تفصيل تلك العلامات الفرعية النائبة، وما تنطوى عليه من أحكام وعلل فى مواضعها من هذا البحث إن شاء الله – والله المستعان –

أقول ما سبق ذكره من الإعراب وألقابه وعلاماته الأصلية والفرعية مما اختصت به لغتنا العربية لغة القرآن الكريم، وخصوصاً تلك الحركات التى توضع فوق الحروف لتدل على المواقع الإعرابية، وصلاحية هذه الحركات لينوب بعضها عن بعض، بل و تنوب بعض الحروف عن تلك الحركات وتقوم مقامها، وتؤدى مؤداها.

إن دل هذا فإنما يدل على عظمة لغتنا، وثرائها، وسعتها، ليس فى ألفاظها وأساليبها فحسب، ولكن فى إعرابها كذلك، ولله الحمد والمنة.

القسم الأول
ما تنوب فيه الحروف عن الحركات

وفيه خمسة مباحث:

- **المبحث الأول: الأسماء الستة.**
- **المبحث الثانى: المثنى.**
- **المبحث الثالث: جمع المذكر السالم.**
- **المبحث الرابع: الأمثلة الخمسة.**
- **المبحث الخامس: المضارع المعتل الآخر.**

المبحث الأول
الأسماء الستة

من الأسماء المعربة بالنيابة الأسماء الستة، وهى: أب، وأخ، وحم، وهن، وفوه، وذو مال.

والمشهور فى إعرابها: أن تعرب بالحروف نيابة عن الحركات، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: هذا أبوك، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت أباك، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بأبيك.

وقد اختلف النحويون فى إعرابها على خمسة مذاهب.[1]

الأول مذهب الكوفيين:

يرون أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وبيان ذلك عندهم: أن هذه الحركات – التى هى الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حالة الإفراد، كقولك: هذا أب لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأب لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أبو، فاستقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك، وفى النصب: رأيت أباك، وفى الجر: مررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفراد – كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد؛ لأن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها إعراباً له فى حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلاماً، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامك، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التى كانت إعراباً له فى حال الإفراد هى بعينها إعراباً له فى حال الإضافة، فكذلك ها هنا.

---

[1] انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١ /١٧ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد – الكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧و وشرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩،١٤٠ مكتبة المتنبى – القاهرة، وشرح الكافية للرضى ١ /٢٧ دار المعرفة – بيروت وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٣ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختونفجر للطباعة والنشر– القاهرة –ط الأولى – ١٤١٠هـ ١٩٩٠ والهمع ١ / ٣٨ عنى بتصحيحه د/ محمد بدر الدين النعسانى – ط الأولى ١٣٢٧هـ وشرح الأشمونى ١ /٧٤ –دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه.

والذى يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء فى حالة الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً؛ بدليل أنها تتغير فى حالة الرفع والنصب والجر؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدل على أنه معرب من مكانين. [١]

واحتجوا كذلك بقولهم: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا.[٢]

الثانى: مذهب البصريين:

يرون أن تكون معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن قالوا: إنما قلنا: " إنه معرب من مكان واحد؛" لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى – وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية و المفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابيين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتى تأنيث فى كلمة واحدة، نحو: مسلمات وصالحات، وإن كان الأصل فيه: مسلمتات وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامها، فلم يجمعوا بينهما، فكذلك ها هنا[٣]

واحتجوا أيضاً بأن ما قالوا: إن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إعراب واحد، وما ذهبوا [٤] إليه لا نظير له فى كلامهم؛ معرب له إعرابان، فبان أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلامهم، وما ذهبوا

---

[١] الإنصاف ١ / ١٩ وانظر :ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٢٨ تحقيق د/ طارق الجنابى – عالم الكتب – بيروت – ط الأولى –١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

[٢] انظر: الإنصاف ١ / ٢٠.

[٣] انظر: الإنصاف ١ / ٢٠ وشرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩.

[٤] أى: الكوفيون.

إليه ليس له نظير فى كلامهم، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.[١]

الثالث: مذهب الأخفش فى قوله الثانى: يرى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع، وليست بلام الفعل.

واستدل بأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت: (ذهب زيد، وانطلق عمرو) لم يكن فى نفس الدال والراء دلالة على الإعراب، فلما كان ها هنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب، وليست بحروف إعراب.[٢]

ورده البصريون ووصفوه بالفساد بقولهم: " وهذا القول فاسد؛ لأنا نقول: لا تخلو أن تكون هذه الحرف دلائل الإعراب فى الكلمة أو فى غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب فى الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فيئول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فيؤدى إلى أن تكون الكلمة مبنية. وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء فى التثنية والجمع ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب مستقصى فى موضعه[٣] إن شاء الله"[٤]

---

[١] انظر: الإنصاف ١ / ٢٠، ٢١.

[٢] انظر الإنصاف ١ / ١٧، ٢١ وابن يعيش ٤ / ١٣٩.

[٣] أى فى الإنصاف ١ / ٣٥ المسألة الثالثة (القول فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم) حيث قال: " وهذا القول فاسد؛ وذلك لأن قولهم : " إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب فى الكلمة، أو فى غيرها، فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمة فوجب أن تقدر فى هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب، كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على الإعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنية والجمع مبنيان"

[٤] انظر الإنصاف ١ / ٢٢ .

الرابع: مذهب على بن عيسى الربعى[1]؛ يرى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب، وبيان ذلك عنده: أن الأصل فى قولك: هذا أبوه: هذا أبوه: فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها، فكان فيه نقل بلا قلب.

والأصل فى قولك: رأيت أباه: رأيت أبوه، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فكان فيه قلب بلا نقل.

والأصل فى قولك: مررت بأبيك: مررت بأبوك، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلب.[2]

الخامس: مذهب أبى عثمان المازنى: يرى أن الباء فى (أب) حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات. قال: " لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدل على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات – التى هى الضمة والفتحة والكسرة – حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف ... فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، وقد جاء ذلك كثيراً فى استعمالهم، قال الشاعر فى إشباع الضمة:

الله يعلم أنا فى تلفتنا * يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيثما سلكوا أدنوا فأنظور[3]

أراد: فأنظر، فأشبع الضم فنشأت الواو .... وقال الشاعر فى إشباع الفتحة:

وأنت من الغوائل حين ترمى * ومن ذم الجال بمنتزاح[4]

---

[1] من نحاة بغداد تتلمذ للفارسى والسيرافى، توفى سنة٤٢٠هـ، انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٥٨.

[2] انظر: الإنصاف ١ / ١٧، ٢٢ والهمع ١ / ٣٨.

[3] أنشدهما ابن جنى وغيره من غير عزو، وهما من شواهد: سر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٢٩ تحقيق د/ حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – ط الأولى – ١٩٨٥م والإنصاف ١ / ٢٣، ٢٤ والخزانة ٥٨/١ طبعة بولاق واللسان (صور) وصور: جمع أصور وهو المائل العين.

[4] قائله: إبراهيم بن هرمة. انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٩ والإنصاف ١ /٢٥ ولسان العرب (نزح)، ومنتزاح: مصدر ميمى فعله انتزح ينتزح: أى بعيد، تقول: أنت بمنتزح من كذا، أى فى مكان بعيد منه

أراد: بمنتزح، فأشبع الفتحة، فنشأت الألف ..... وقال الشاعر فى إشباع الكسرة:

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفـــى الـــدراهيم تنقـــاد الصياريف[1]

أراد: الدراهم والصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء"[2]

وهذا المذهب رده البصريون، ووصفوه بالفساد بقولهم: " وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز بالإجماع، وها هنا بالإجماع نقول فى حال الاختيار: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، وكذلك سائرها، فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب ".[3]

كما ردوا أدلة الكوفيين وفندوها بقولهم : "أما قولهم: "إن هذه الحركات تكون حركات إعراب فى حال الإفراد فكذلك فى حال الإضافة" قلنا: هذا فاسد؛ لأن حرف الإعراب فى حال الإفراد هو الباء؛ لأن اللام التى هى الواو من (أبو) لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التى هى الباء بمنزلة اللام فى كونها آخر الكلمة، فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما فى حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردوا اللام فى الإضافة؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتى من باب التثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء فى حال الإضافة حركات إعراب؛لأن حركات الإعراب لا تكون فى حشو الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم، نحو: قائم وقائمة فإنها تصير حرف إعراب؛ لأنها صارت آخر الكلمة وتخرج ما قبلها عن تلك الصفة؛ لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة، فكذلك ها هنا، وبل أولى؛ فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية،

---

(1) من البسيط وقائله الفرزدق، وهو من شواهد: الكتاب ١ / ٢٨ تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ط الثالثة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م والمقتضب ٢ / ٢٥٨ تحقيق الشيخ عبدالخالق محمد عضيمة – عالم الكتب العلمية بيروت – ط الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، وتنفى: تدفع وتبعد، والهاجرة شدة الحر، والصيارف: جمع صيرفى وهى الذى يميز النقود.

(2) انظر: الإنصاف ١ / ٢٣ – ٢٨.

(3) الإنصاف ١ /٣١ وانظر: المتبع فى شرح اللمع للعكبرى ١ / ١٩١ تحقيق د/ عبدالحميد حمد – جامعة قاريونس– بنغازى – ط الأولى ١٩٩٤ م.

وحرف العلة ها هنا أصلى فى بناء الاسم وليس زائداً، وإذا ترك ما قبل الزائد حشواً فلأن يترك ما قبل الأصلى حشواً كان ذلك من طريق الأولى.

وأما قولهم : "إن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة، نحو: هذا غلام، وهذا غلامك" قلنا: إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً، نحو: هذا غلام، وهذا غلامك، وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيهما، فلا يقاس أحدهما على الآخر ،وإن ادعوا أن حرف الإعراب فيهما واحد– على خلاف التحقيق من مذهبهم– وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة، وأنه والحركة مزيدان للإعراب، فقد بينا أن ذلك لا نظير له فى كلامهم، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة، وأوضحنا فساده بما يغنى عن الإعادة.

وأما قولهم: "تغير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر يدل على أنها حركات إعراب " قلنا: هذا يدل على أنها حركات إعراب،لأنها تغيرت توطئة للحروف التى بعدها؛ لأنها من جنسها، كما قلنا فى الجمع السالم نحو: مسلمون ومسلمين، فإن ضمة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب، وليس ذلك بإعراب، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو، والكسرة توطئة للياء، فكذلك ها هنا، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب، وأجمعنا على أن هذه الحروف التى هى الواو والألف والياء – تدل على الرفع والنصب والجر الذى هو جملة الإعراب، فلا حاجة إلى أن يكون معرباً من مكان آخر.

وأما قولهم: " إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، قلنا: "هذا ينتقض بغد ويد ودم؛ فإنها قليلة الحروف ولا تعرب فى حال الإضافة إلا من مكان واحد.

وأما قولهم: "ليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان " قلنا: الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة. والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة، فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام. والله أعلم" ١هـ.[1]

وإذا قد ثبت ضعف المذاهب المذكورة وبطلانها بالحجة والبرهان فلم يبق إلا مذهب البصريين القائلين بأن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، وأن الألف

[1] انظر: الإنصاف ١ / ٣١، ٣٢، ٣٣.

والواو والياء هى حروف الإعراب وأن الحركات مقدرة عليها، فالضمة مقدرة على الواو، والفتحة مقدرة على الألف، والكسرة مقدرة على الياء، لأن الأصل فى الإعراب عندهم أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن يجعلوا الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه،[٢] فهو أقوى المذاهب المذكورة وأرجحها.

ومع رجحان مذهب البصريين فإنى أميل إلى قول القائلين بأنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات؛ وذلك لسهولته وبعده عن التكلف، وقد نص على ذلك غير واحد من النحاة.

قال أبو البقاء: " وهى معربة بالحروف لا بالحركات وليس فى الأسماء المفردة المعربة بذلك غيرها" [٣]

وقال ابن مالك: " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات،[٤] وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ولا يمنع ذلك من أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلاً كان أو زائداً. مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان عن الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من استبعاد، ولم يحد عن المعتاد".[١]

وفى ترشيح العلل:"واعلم أن الحروف تنوب عن الحركات، فيكون فيها علامة الإعراب، وذلك فى الأسماء الستة: أبوه، وأخوه، وفوه، وهنوه، وحموه، وذو مال، تقول: جاءنى أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، فتدل الواو على الرفع، والألف على النصب، والياء على الجر "[٢]

---

[٢] انظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لأبى الفتح البعلى ١ /٦٨ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ /٤٤ تأليف الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد.

[٣] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١ / ١٨٩ .

[٤] ذكر البعلى والسيوطى أن هذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين. انظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ١ / ٦٩ وهمع الهوامع ١ /٣٨.

[١] انظر: شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

[٢] انظر ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٢٧ – إعداد/ عادل محسن سالم – جامعة أم القرى – ط الأولى – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

شروط إعراب الأسماء الستة[٣]

اشترط النحاة لإعراب الأسماء الستة بالحروف ستة شروط:

أولها: أن تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة، فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى، نحو: هذان أبواك، ورأيت أبويك، ومررت بأبويك، وإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة، كقوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة) [٤]، وقوله : (لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين)[٥]، وقوله(آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً) [٦]، وقوله : (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) [٧]، وقوله: (وقالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) [٨].

وثانيها: أن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أحيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك.

وثالثها: أن تكون مضافة، فإن قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة، نحو قوله تعالى: (إن له أباً شيخاً) [٩]، وقوله: (وله أخ) [١٠]

ورابعها: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، نحو: هذا أخوك، وأبو زيد، وحمو عمرو، ورأيت أخاك، وأبا زيد، وحما عمرو، ومررت بأخيك، وأبى زيد، وحمى عمرو، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، نحو: هذا أبى، فأبى: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، ونحو: رأيت أبى، ونحو: مررت بأخى، قال تعالى: (وأخى هارون هو أفصح منى لساناً) [١]، وقال: (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة)[٢]، وقال: (فأوارى سوءة أخى)[٣].

---

[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص١٨ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٥،٤٨، ٥٣ – القاهرة –ط العشرون١٤٠٠هـ ١٩٨٠م والتصريح ١ / ٦١، ٦٢– فيصل عيسى البابى الحلبدار إحياء الكتب العربيةوالهمع ١/ ٣٨.

[٤] سورة الحجرات، الآية (١٠).

[٥] سورة يوسف، الآية (٧) .

[٦] سورة النساء، الآية (١١) .

[٧] سورة البقرة، الآية (١٣٢) .

[٨] سورة البقرة، الآية (١٧٠) .

[٩] سورة يوسف: الآية (٧٨) .

(١٠) سورة النساء، الآية (١٢) .

[١] سورة القصص، الآية (٣٤) .

[٢] سورة ص، الآية(٢٣) .

[٣] سورة المائدة، الآية (٣١) .

وخامسها: خاص بذو، وهو أن تكون بمعنى صاحب، نحو: جاءنى ذو علم، وأكرمت ذا علم، ومررت بذى علم، أى صاحب علم.

وخرج بذلك (ذو) الموصولة فإنها ملازمة للبناء، تقول: جاءنى ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، أى الذى قام، ومنه قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا[٤]

و(ذو) فيه اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر، وتسمى (ذو) الطائية.

وسادسها: خاص بالفم، وشرطه أن يخلو من الميم، نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك، فإذا بقيت فيه الميم أعرب بالحركات الظاهرة، نحو: هذا فمك، ورأيت فمك، ونظرت إلى فمك.

وإلى ما سبق ذكره من إعراب الأسماء الستة بالحروف، وبيان شروط ذلك الإعراب، واللغات الواردة فى إعرابها أشار ابن مالك فى ألفيته بقوله:

وارفع بواو وانصبن بالألف * واجرر بياء ما من الأسما أصف
من ذاك ذو إن صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا
أب أخ حم كذاك وهن * والنقص فى هذا الأخير أحسن
وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر
وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا * للياكجا أخو أبيك ذا اعتلا

فقد ذكر ابن مالك فى هذه الأبيات أن الأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، وهى (ذو) وشرطها أن تكون بمعنى صاحب، و(الفم) وشرطه أن يخلو من الميم.

ومن هذه الأسماء أيضاً (أب، وأخ، وحم، وهن)

ثم ذكر من شروط ذلك الإعراب أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، ومثل لذلك بقوله: جا أخو أبيك ذا اعتلا.

وأهمل بقية شروط إعرابها، وهى: أن تكون مفردة أى غير مثناه ولا مجموعة، وأن تكون مكبرة أى غير مصغرة.

---

[٤] من الطويل، وقائله منظور بن سحيم الفقعسى، وهو من شواهد: شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٨، وشرح ابن الناظم ص١٨، وابن عقيل ١ / ٤٥، والتصريح ١ / ٦٣، والهمع ١ / ٨٤ والدرر اللوامع ١ / ١٥٢ .

قال ابن عقيل: " ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير فى قوله: (يضفن) راجع إلى الأسماء التى سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة، فكأنه قال: وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم"[١]

ثم أشار إلى اللغات الواردة فى إعرابها غير اللغة المشهورة. فذكر أن النقص فى (هن) [٢] أحسن من الإتمام، وهو أن تعرب بالحركات الظاهرة فتقول: هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك، والإتمام جائز، ولكنه قليل.

قال ابن الناظم: " وأما (هن) وهو الكناية عن اسم الجنس، فأصله هنو بدليل قولهم فى هنة: هنية وهنوات. **وله استعمالان:**

أحدهما: أنه يجرى مجرى (أب وأخ) كقولهم: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك.

الثانى: وهو الأفصح والأشهر: أن يكون مستلزم النقص جارياً مجرى يد ودم، كقوله صلى الله عليه وسلم: " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيك ولا تكنوا " [١]، وإلى هذا أشار بقوله[٢]: "والنقص فى هذا الأخير أحسن"[٣]

ولغة النقص هذه نادرة فى (أب وأخ وحم) وذلك نحو: هذا أبك وأخك وحمك، ورأيت أبك وأخك وحمك، ومررت بأبك وأخك وحمك، ومنه قول الشاعر:

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم [٤]

---

[١] انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٥.

[٢] هو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغيرهما، وقيل: عما يستقبح التصريح بذكره، وقيل: عن الفرج خاصة. انظر: التصريح ١ / ٦٤، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١ / ٦٩، وقال الجوهرى: الهن كناية ومعناه شئ، تقول: هذا هنك اى شيئك.ذكره الصبان ١ / ٦٩، وانظر: الصحاح (هنو).

[١] مسند الإمام أحمد ٥ / ١٣٦ – عن أبى بن كعب – تعزى: أى انتسب وهو الذى يقول: يالفلان؛ ليخرج الناس معه للقتال، أعضوه: أى قولوا له اعضض على هن أبيك، ولا تكنوا: أى قولوه بلفظه الصريح استهزاء به، واحتقاراً لما دعاكم إليه. وفيه أعرب (هن) بالحركات الظاهرة، حيث جر بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على لغة النقص، وهى فيه أشهر وأحسن.

[٢] أى ابن مالك.

[٣] شرح ابن الناظم ص ١٩، وانظر: أوضح المسالك ١ / ٦٨ تحقيق د/ بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، والتصريح ١ /٦٤.

وأما اللغة المشهورة فى (أب وأخ وحم) فهى لغة القصر، وهى أن تعرب بالألف رفعاً ونصباً وجراً، فتقول: هذا أخاك، ورأيت أخاك، ومررت بأخاك.
ومنه قولهم: (مكره أخاك لا بطل) [٥] ، وقول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها [٦]

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر

قال الأشمونى: " والمراد : أن استعمال (أب أخ وحم) مقصورة أى بالألف مطلقاً أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أى محذوفة اللامات، معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة.
ومن القصر قوله:

إن أباها أبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها

وفى المثل: "مكره أخاك لا بطل" [١]

أسباب إعراب الأسماء الستة بالحروف:

ذكر النحاة أن الأسماء الستة تعرب هذا الإعراب بسبب ما دخلها من إعلال، نص على ذلك غير واحد من النحاة.

قال أبو الحسن الوراق [٢] فى ذكر أحد وجهى الإعراب بالحروف: " أن هذه الأسماء تفرد فى اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أب، ورأيت أباً، ومررت بأب، فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها فى

---

[٤] رجز لرؤبة، وهو فى ديوانه ص ١٨٢، وشرح ابن الناظم ص٢٠، وابن عقيل ١ /٥٠، والتصريح ١ / ٥٤، والهمع ١ /٣٩، والدرر ١ /٣١، واستشهد به على إعراب الأب على لغة النقص بحركات ظاهرة، وهذا قليل.

[٥] انظر: مجمع الأمثال ٢ / ٣١٨، وهو مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

[٦] رجز لرؤبة، وقيل: لأبى النجم العجلى، وهو من شواهد: الإنصاف ١ / ١٨ وأسرار صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٥، وابن الناظم ص٢٠، وشرح ابن عقيل ١ /٥١، والتصريح ١ / ٦٥. واستشهد به على إعراب (أباها) الثانية بالألف على لغة القصر مع أن المقام يقتضى جرها لأنها مضاف إليه.

[١] شرح الأشمونى ١ /٧٠.

[٢] هو محمد بن عبد الله بن العباس البغدادى المعروف بابن الوراق، كان عالماً بالنحو وعلله، توفى سنة ٣٨١ هـ، انظر ترجمته فى: بغية الوعاة ١ / ١٢٩،١٣٠ وهدية العارفين ٢ / ٥٢وكشف الظنون ص١١٦٠.

الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها ليدل بذلك على أنها مما يصبح أن يعرب بالحركات فى حال الانفراد، فوجب أن يضموا أوساطها فى الرفع، فلما ضموا وسطها انقلب آخرها واواً؛ لأن أصل [٣] فعل،فحق أواخرها أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف متى انضم ما قبلها صارت واواً، وكذلك إذا انكسر ما قبلها صارت ياءاً، فلهذا وجب أن تختلف أواخر هذه الأسماء بالحروف" [٤].

وقال ابن الناظم: "والسبب فى أن جرت هذه الأسماء هذا المجرى: هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة [٥]، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدى ذلك إلى كونه واواً فى الرفع، وألفاً فى النصب، وياء فى الجر.

بيان ذلك: أن (ذو) أصله ذوى، بدليل قولهم فى التثنية: ذويان، فحذفت الياء، وبقيت الواو حرف الإعراب، ثم ألزم الإضافة إلى اسم الجنس، والإتباع، تقول فى الرفع: هذا ذو مال، أصله ذو مال، بواو مضمومة للرفع، وذال مضمومة للإتباع، ثم استثقلت الضمة على الواو المضموم ما قبلها فسكنت، كما فى نحو: يغزو، فصار ذو مال، وتقول فى النصب: رأيت ذا مال، أصله: ذو مال، بواو مفتوحة للنصب، وذلك مفتوحة للإتباع، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً، فصار ذا مال، وتقول فى الجر: مررت بذى مال، أصله: بذو مال، بواو مكسورة للجر، وذال مكسورة للإتباع، ثم استثقلت الكسرة على الواو المكسور ما قبلها، كما تستثقل على الياء المكسور ما قبلها، فحذفت، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: بذى مال.

وأما (فم) فأصله: فوه، بدليل قولهم فى الجمع: أفواه، وفى التصغير: فويه، فحذفت منه الهاء، ثم إذا لم يضف يعوض عن الواو ميم؛ لأنها من مخرجها، وأقوى منها على الحركة، فيقال: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم، وإذا أضيف جاز فيه التعويض وتركه، وهو الأكثر، وإذا لم يعوض يلزم الإتباع،

---

[٣] لعل الصواب:" لأن أصلها فعل" فإثبات (ها) هو المناسب للمعنى.

[٤] انظر علل النحو للوراق ص ٢١٣، ٢١٤ تحقيق محمود محمد محمود – دار الكتب العلمية – بيروت، وانظر: مجالس العلماء للزجاجى ص٢٥١ ، ٢٥٢ تحقيق عبد السلام هارون – الكويت – ١٩٦٢م.

[٥] وفاقاً للبصريين.

فيقال: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك، والأصل: فوك، وفوك، وفوك، ففعل به ما فعل بـ(ذو).

وأما (أب وأخ وحم) فأصلها: أبو وأخو، وحمو؛ لقولهم فى التثنية: أبوان،وأخوان، وحموان، ولكنهم حذفوا فى الإفراد والإضافة إلى ياء المتكلم – أواخرها، وردوا المحذوف فى الإضافة إلى غير ياء المتكلم، كما ردوه فى التثنية، وأتبعوا حركة العين بحركة اللام، فصارت بواو فى الرفع، وألف فى النصب، وياء فى الجر على ما تقدم.ونظير هذه الأسماء فى الإتباع فيها لحركة الإعراب (امرؤ وابنم)، تقول: هذا امرؤ وابنم، ورأيت امرأً وابنماً، ومررت بامرئ وابنم.

وأما (هن) وهو الكناية عن اسم الجنس، فأصله: هنو، بدليل قولهم فى هنة: هنية، وهنوات" [1].

وذكر النحاة سبباً آخر لإعراب الأسماء الستة بالحروف: وهو التوطئة للمثنى والمجموع على حده تأنيساً لهما وحملاً عليهما، وليكون لهما نظير فى الأسماء المفردة المعربة بالحروف.

وإليك طرفاً مما قالوه فى ذلك:

قال أبو الحسن الوراق: "فإن قال قائل: لم صارت هذه الأسماء الستة تختلف أواخرها، نحو قولك: جاءنى أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك، وغيرها من الأسماء إنما تختلف أواخرها بالحركات؟ والجواب فى ذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر توطئة لما يأتى من التثنية والجمع. وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، فلما شابهت هذه الأسماء التثنية والجمع فى هذا الحكم كانت أولى من غيرها التى لا مشاركة بينها وبين التثنية والجمع فى هذا الحكم.

والوجه الثانى[1]: أن هذه الأسماء تفرد فى اللفظ فيصير إعرابها بالحركات...." [2]

---

[1] شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٨، ١٩ وانظر: الفاخر ١/٧١، ٧٢.

[1] سبق تفصيل هذ الوجه قريباً.

[2] علل النحو ص ٢١٢، ٢١٣ وانظر: ثمار الصناعة للدينورى ص٢١٧، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل – المملكة العربية السعودية – ١٤١١هـ ١٩٩٠م وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.

وقال أبو الحسن المجاشعى[٣]: " ويقال: لم كان تغير أواخر الأسماء بالحروف؟ والجواب: أنهم اعتزموا على أن يجعلوا تغير آخر المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف، فأرادوا أن يكون لذلك نظير فى الآحاد، تأنيساً للتثنية والجمع؛ لئلا يبقيا كالمستوحشين"[٤].

وقال ابن الخشاب: " سميت هذه الأسماء معتلة؛ لكون لاماتها حروف اعتلال، ومضافة؛ لأنها تعتل ما دامت مضافة، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح فى الإعراب؛ للحذف الذى يلحقها فى الإفراد وهى فى النصب بالألف، وفى الرفع بالواو، وفى الجر بالياء، فالألف لام الكلمة وعلامة النصب، والواو لام الكلمة وعلامة الرفع، والياء لام الكلمة وعلامة الجر.

وكان الأصل فى هذه الكلم أن تستعمل مقصورة، لكنهم غيروها هذا التغيير فى اللغة الجيدة والاستعمال الكثير توطئة للتثنية والجمع فيما يراه جمهور المعللين من أهل الصناعة؛ وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع الذى على حدها بالحروف، لما اعتزموه – توهموا نفور النفوس والطباع من ذلك؛ إذ كان المألوف فى الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف، فغيروا جزءاً من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغيير، وهى هذه، وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها، فتأتى التثنية والجمع فى الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقر مثلها فى جزء من المفردات"[١].

وقال أبو البقاء العكبرى:" وإنما أعربت بالحروف لوجهين:

---

[٣] هو على بن فضال بن على بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن مجاشع بن دارم اشتهر بالمجاشعى نسبة إلى جده الأعلى، كان إماماً فى النحو واللغة والتفسير، توفى سنة ٤٧٩هـ انظر: بغية الوعاة ١٨٣/٢ وهدية العارفين ٦٩٣/٥.

[٤] شرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ٥٤، ٥٥ – تحقيق د/ عبد الفتاح سليم – مكتبة الاداب – –القاهرة. وانظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٨٤/١ – تحقيق/ فتحى أحمد – جامعة أم القرى – ط الأولى – ١٤٠٢هـ

[١] انظر: المرتجل لابن الخشاب ص ٥٤، ٥٥ – تحقيق /على حيدر – دمشق– ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م. وابن الخشاب هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، كان عالماً بالقراءات والحديث واللغة والنحو والأدب، له المرتجل وشرح اللمع. توفى سنة ٥٦٧هـ، انظر: شذرات الذهب ٢٢٢/٤ ومعجم الأدباء ٥١/١٢.

أحدهما: أن العرب علمت أن التثنية والجمع لابد من إعرابها بالحروف وهما فرعان على المفرد، فأعربوا بعض المفردات بالحروف؛ ليكون للتثنية والجمع نظير فى الأصول؛ لئلا يستنكر ذلك فى الفروع.

والثانى: أن التثنية والجمع فرعان– كما تقدم– وهذه الأسماء تعرب فى حال إضافتها بالحروف، واستعمالها مضافة فرع؛ إذ الأصل أن يتم معنى الاسم بنفسه من غير حاجة إلى اسم آخر، والأسماء الستة لا تتم معانيها إلا بالإضافة، فكانت فى ذلك فرعاً كالتثنية والجمع، فكما أعربا بالحروف لكونهما فرعين، كذلك هذه الأسماء.

فإن قيل: لم خصت هذه الأسماء بهذا الإعراب دون غيرها من المعتلات (كيد، وغد، ودم) ؟ قيل: هذه الأسماء الستة لا تتم معناها إلا بالإضافة فأشبهت التثنية والجمع، بخلاف (دم) وبابه؛ فإن معناه يفهم بدون إضافة"[1].

وقال الخوارزمى [2]: "اعلم أنهم جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف توطئة لما يأتى من التثنية والجمع؛ إذ كان ترتيب إعرابها أن يكون بعد الواحد، فلما كانا يتغير أواخرهما بالحروف جعلوا فى الواحد ما هذا سبيله.

وخصوا هذه الستة لمشابهة بينها وبين التثنية والجمع، وذلك أن هذه الأسماء لا تنفك من الإضافة فى المعنى، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، فلهذا جعلوا إعرابها كإعرابهما.

فإن قيل: لم جعل إعرابها بهذه الحروف من دون سائرها؟ قيل: لأن هذه الحروف نتائج الحركات وأبعاضها، ألا ترى أنك إذا مددت الضمة تولدت منها (واو) ومن الفتحة (ألف) ومن الكسرة (ياء)، فجعل كل حرف منها قائماً مقام نظيره من الحركة فإن قيل: هلا قال: إنه إعراب بالحروف صريحاً، بل قال: الحروف تنوب عن الحركات وعلامة الإعراب؟ قيل: لأن أصل الإعراب بالحركات، والدليل على ذلك أن الأسماء التى يكون إعرابها بالحركات غير محصورة، وما كان إعرابها بهذه الحروف فهى الستة، وهذا هو القياس أن يكون بالحركات؛ لأن الحركة تغير آخر الكلمة، والحرف زيادة فى بناء الكلمة، وإذا حصل المطلوب بدون زيادة فلا يحسن الإقدام إليها.

---

[1] انظر المتبع فى شرح اللمع ١٨٩/١، ١٩٠ .

[2] هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمى نسبة إلى خوارزم من بلاد فارس، كان عالماً باللغة والأدب والنحو، له مصنفات كثيرة منها التخمير وترشيح العلل، توفى سنة ٦١٧هـ .انظر : بغية الوعاة ٢٥٢/٢ ومعجم الأدباء ٢٥٣/١٦ .

وبعد فإن هذه الأسماء معربة بالحروف ما دامت مضافة، وإذا زالت عنها الإضافة عادت بالحركات. تقول: جاءنى أب له، ورأيت أباً له، ومررت بأب له، وكذا الباقى إلا (ذو) فإنه لا يزول عنه الإضافة، فلو لم يكن هذا هو الأصل لما عادت إليه عند فك الإضافة، فتحقق بذلك أن الإعراب بالحركات هو الأصل[٣].

[٣] ترشيح العلل فى شرح الجمل ص ٢٧، ٢٨ وانظر: الخصائص لابن جنى ٣١٨/٢ تحقيق / محمد على النجار – دار الهدى – بيروت – ط الثانية ١٩٥٢م وشرح الكافية ٢٧/١، ٢٣٠/٢ – دار الكتب العلمية – بيروت.

المبحث الثانى
المثنى

هذا هو الباب الثانى مما تنوب فيه الحروف عن الحركات.

وهو فى اللغة: المعطوف، من ثنيت العود إذا عطفته [١].

وفى الاصطلاح: لفظ دال على اثنين، بزيادة فى آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه. [٢]

فاللفظ الدال على اثنين يشمل: المثنى، نحو: الزيدان والعمران فإنهما اشتملا على زيادة فى آخرهما، ويصح فيهما التجريد من تلك الزيادة والعطف، فتقول: زيد وزيد، وعمرو وعمرو. فإن دل السم على التثنية بغير الزيادة فى آخره نحو: شفع وزوج وكلا وكلتا [٣] فهو اسم للتثنية وليس بمثنى.

وكذا إذا كان بالزيادة ولم يصلح للتجريد والعطف، نحو: اثنان، فإنه لا يصح مكانه اثن واثن.[٤]

وقد يصلح الاسم للتجريد ولكن لا يصلح عطف مثله عليه، بل عطف مغايره، كالقمرين، فإنه صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: القمرين.

وسر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما [٥]، فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو فى الحركات أو فى المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان فى الحروف : شمس وقمر، فقد قالوا فيهما: القمرين، وعمر وأبو بكر، فقد قالوا فيهما العمرين، والأب والأم فقد قالوا فيهما، الأبوين، ومثال ما اختلفا فى الحركات قوله عليه الصلاة والسلام: اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين[٦] "يريد عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما

---

[١] انظر المتبع ٩٤/١ والتصريح ٦٦/١ .

[٢] انظر: شرح ابن الناظم ص٢١ وابن عقيل ٥٦/١ والفاخر ٧٥/١ وأوضح المسالك ٧٢/١ والتصريح ٦٦/١ والهمع ٤٠/١.

[٣] هما من الملحقات بالمثنى بشرطهما .كما سيأتى.

[٤] انظر: شرح ابن الناظم ص٢١ وشرح ابن عقيل ٥٦/١، ٥٧ والتصريح ٦٦/١والهمع ٤٠/١ .

[٥] سيأتى تفصيل ذلك فى ذكر شروط المثنى.

[٦] أخرجه احمد فى مسنده والترمذى فى سننه بلفظ: (اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك....) وليس فيه شاهد – وأما الرواية المذكورة فمن الأحاديث المشهورة على الألسنة، ولا أصل له: انظر كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلونى ٢٠٩/١.

اختلفا فيه فى المعنى قولهم: القلم أحد اللسانين، فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.[١]

وما سبق ذكره من تعريف المثنى وبيان محترزاته أوجزه الأشمونى بقوله:" والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف، فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين، وغيره كالقمرين، واثنين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع، فخرج بالقيد الأول[٢] نحو: العمرين فى عمرو وعمر، وبالثانى[٣] نحو: العمرين فى أبى بكر وعمرو، وبالثالث[٤] كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان؛ إذ لم يسمع: كل، ولا كلت، لا اثن ، ولا اثنة، ولا ثنت... فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى إعرابه وليست منه" [٥].

إعراب المثنى:

المشهور فى إعرابه أنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، مع فتح ما قبل هذه الحروف ونون مكسورة بعدها.

قال ابن هشام: " الباب الثانى: المثنى، وهو ما وضع لاثنين، وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان، فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها".[٦]

ومع شهرة هذا الإعراب ودورانه على ألسنة المعربين **فإن النحاة اختلفوا فى إعراب المثنى على خمسة مذاهب.**[٧]

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع [٨] بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب وفاقاً للمشهور فى إعرابها – وإليه ذهب قطرب.

---

[١] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٧/١.

[٢] وهو الاتفاق فى الوزن.

[٣] وهو الاتفاق فى الحروف.

[٤] وهو الزيادة المغنية عن المتعاطفين.

[٥] انظر: شرح الأشمونى ٧٥/١، ٧٦.

[٦] أوضح المسالك ٧٢/١، ٧٣ وانظر: التصريح ١ /٦٦.

[٧] انظر الإنصاف ٣٣/١ مسألة (٣) والمتبع ١٩٧/١، ١٩٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٣، ١٢٨ والفاخر ٧٩/١، ٨٠ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٢٩.

[٨] جمع كثير من النحاة بين المثنى وجمع المذكر السالم فى مسألة واحدة فى ذكر الخلاف فى إعرابهما بالحروف. انظر: المراجع السابقة.

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير بتغير الحركات، نحو: قام زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها [١].

الثانى: ذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وليس بإعراب. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها حروف إعراب وليست بإعراب؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء فى (قائمة) والألف فى (حبلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف ها هنا.[٢]

قال سيبويه: "واعلم انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان":

الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون فى الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية، ويكون فى النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى؛لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهى النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين."[٣]

الثالث: ذهب الأخفش والمبرد [١] والمازنى إلى أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب.

---

[١] انظر: الإنصاف ٣٣/١، ٣٤ وائتلاف النصرة ص ٢٩.
[٢] انظر الإنصاف ٣٤/١ وائتلاف النصرة ص ٢٩.
[٣] انظر: الكتاب ١٧/١، ١٨.
[١] انظر المقتضب ١٥٤/٢.

واحتجوا بأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) فى قولك: قام زيد، وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: (قام زيد) من غير حركة، وهى تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت: (رجلان)علم أنه رفع؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب.[٢]

وقولهم هذا مردود؛ لأن ما ذهبوا إليه لا يخلو: إما أن يدل على إعراب فى الكلمة، أو فى غيرها، فإن كانت هذه الحروف تدل على إعراب فى الكلمة وجب أن تقدر فى هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب، كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهبهم أن التثنية والجمع مبنيان.[٣]

الرابع: ذهب الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب – كما هو مذهبه فى الأسماء الستة.

وهو مردود من وجهين: أحدهما: أنه يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له فى كلامهم.

والثانى: أنه يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما، وليس من مذهبه أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الأحوال.[٤]

الخامس: حكى عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان.

واحتج بأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد فى التثنية والجمع، فنزلا منزلة ما ركب من الاسمين، نحو (خمسة عشر) وما أشبهه.[٥]

وهذا القول فاسد من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه خلاف الإجماع.

---

[٢] انظر: الإنصاف ٣٥/١، والمتبع ١٩٧/١، وشرح الكافية ٣٠/١.

[٣] انظر: الإنصاف ٣٥/١.

[٤] انظر: الإنصاف ٣٥/١، وشرح التسهيل ٤٣/١.

[٥] انظر الإنصاف ٣٥/١، ٣٦، والمتبع فى شرح اللمع ١٩٨/١، والتصريح ٦٧/١.

ثانيها: أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة ليدلا على معنييهما من التثنية والجمع، وإنما يفرد المفرد فى الحكم لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبها بما ركب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه.

ثالثها: أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب ألا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما؛ لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه، فلما اختلف ها هنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان. [1]

والذى أميل إليه أرجحه هو مذهب الكوفيين الموافق للمشهور فى إعراب المثنى وهو إعرابه بحروف المد على سبيل النيابة، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً؛ لأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

ولا يمتنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً. [2]

---

[1] انظر: الإنصاف ٣٦/١.

[2] انظر: شرح التسهيل ٤٣/١، ٧٥.

شروط إعراب المثنى بالحروف:

ذكر النحويون أنه يشترط فى الأسماء التى تثنى ثمانية شروط: [١]

أحدها: الإفراد، فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد، ولا جمع المؤنث السالم، ولا المكسر المتناهى، ولا جمع ذلك[٢] اتفاقاً، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع، ولا اسم الجنس إلا إن أريد به الأنواع، نحو: لبنين ومائين، أى: ضربين منهما، وندر فى الجمع قولهم (القحان) مثنى (لقاح) جمع (لقحة)، و(جمالان) مثنى جمال، جمع (جمل)، حكاه السيوطى [٣]، وحكى عن ابن مالك [٤] أنه جوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر، فقال:[٥] مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع فى نحو: مساجد ومصابيح.

وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو: استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة. قال[٦]: ولما كان شبه الواحد شرطاً فى صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع. قال [٧]: ومن تثنية اسم الجمع قوله تعالى: (قد كان لكم آية فى فئتين التقتا) [٨] وقوله (يوم التقى الجمعان) [٩]

الثانى: الإعراب، فلا يثنى المبنى، وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثنى قبل البناء، وأما ذان وتان، واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناه حقيقية على الأصح عند جمهور البصريين.

---

[١] انظر: ثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الدينورى ص ٢٢١، والتصريح ٦٧/١، والهمع ٤٢/١، ٤٣، وحاشية الصبان ٧٦/١، ٧٧.

[٢] أى جمع الجمع.

[٣] انظر: الهمع ١ /٤٢.

[٤] انظر: شرح التسهيل ١٠٥/١.

[٥] أى ابن مالك والحكاية للسيوطى.

[٦] أى ابن مالك وانظر: شرح التسهيل ١٠٥/١.

[٧] أى ابن مالك فى شرح التسهيل ١ /١٠٥.

[٨] سورة آل عمران، الآية (١٣).

[٩] سورة آل عمران، الآية (١٥٥)، والأنفال ، الآية (٤١).

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبط شراً وشاب قرناها، وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالأكثر على منعه أيضاً لعدم السماع، ولشبهه بالمحكى، وجوز الكوفيون تثنية نحو: بعلبك وجمعه واختاره ابن هشان الخضراوى[١]، وجوز بعضهم تثنية ما ختم بـ (ويه) وجمعه واختاره (السيوطى)[٢]، وقالوا تلحقه العلامة بلا حذف نحو: سيبويهان وسيبويهون، وذهب بعضهم إلى أنه يحذف عجزه، فيقال، سيبان، وسيبون.

ويتوصل إلى تثنية المركب الإسنادى وجمعه بـ (ذو) و (ذوو) فيقال: جاءنى ذوا تأبط شراً، وذوو تأبط شراً، أى صاحبا هذا الاسم، وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه.[٣] وأما الأعلام المضافة كأبى بكر وعبد الله فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه.[٤]

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته أو جمعه قدر تنكيره، ويثنى مقروناً بـ أل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية، فيقال: جاء الزيدان، ويا زيدان مثلاً، ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير.[٥]

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب.[٦]

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك اللفظى كالعينين للعين الباصرة وعين الماء، ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: (القلم أحد اللسانين) فشاذ، خلافاً لابن مالك.[٧]

---

[١] انظر: همع الهوامع ٤٢/١.

[٢] انظر: همع الهوامع٤٢/١.

[٣] انظر: الهمع ٤٢/١، وحاشية الصبان ٧٦/١.

[٤] انظر: التصريح ٦٧/١ ، وحاشية الصبان ٧٦/١.

[٥] انظر: الهمع ٤٢/١، وحاشية الصبان ٧٦/١.

[٦] تغليب احد الاسمين فى التثنية يكون: للأخف، كالعمرين لأبى بكر وعمر، والعمرين لعمر وعمرو، وللأشرف كالعمرين لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام، كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم: (اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك) تغليباً للأشرف الذى سبقت له السعادة، وللمذكر، كالقمرين للشمس والقمر، والابوين للأب والأم. انظر: حاشية الصبان ٧٦/١.

[٧] انظر: شرح التسهيل ٦٠/١.

السابع: ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، نحو: (سواء)، فإنهم استغنوا عن تثنية بتثنية (سى) فقالوا (سيان)، لا سواءان أى قياساً، فلا ينافى أنه حكى سواءان شذوذاً، ونحو: (بعض) فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (جزء)، كما لا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا، كما لا تثنى الأعداد نحو: ثلاثة وأربعة؛ فإنهم استغنوا عن تثنيتها بستة وثمانية، بخلاف مائة وألف؛ لعدم وجود ما يغنى عنهما.[١]

الثامن: أن يكون له ثان فى الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز.

فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بألف رفعاً وبياء جراً ونصباً على اللغة المشهورة.

وزاد السيوطى شرطين ليكون المجموع عشرة:

أحدهما: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كل) ولا يجمع؛ لعدم الفائدة فى تثنيته وجمعه، وكذا الأسماء المختصة بالنفى كأحد وعريب؛ لإفادتها العموم.

والثانى: أن لا يشبه الفعل، فلا يثنى ولا يجمع أفعل من؛ لأنه جار مجرى التعجب، ولا (قائم)من :أقائم زيد؟ لأنه شبيه بالفعل.[٢]

الملحقات بالمثنى:[٣]

يلحق المثنى فى إعرابه أسماء تدل على التثنية منها:

(كلا وكلتا) بشرط أن يضافا إلى مضمر، فحينئذ يعربان بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.

تقول: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، وأكرمت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، فأعربا ذلك الإعراب لإضافتهما إلى مضمر.

وأما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب المقصور بالحركات المقدرة على الألف فيهما، تقول: جاء كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين.

---

[١] انظر: حاشية الصبان ٧٧/١.

[٢] انظر: همع الهوامع ٤٣/١.

[٣] هذه المسألة لا يخلو منها كتاب نحو.

ومنها (اثنان واثنتان) يلحقان بالمثنى فى إعرابه مثل كلا وكلتا، ولكنهما لا يشترط فيهما الإضافة إلى مضمر ولا إلى غيره، بل هما كالمثنى من غير فرق، فيعربان بالحروف مجردين ومضافين.

تقول: حضر اثنان من القوم واثنتان من النساء، وأكرمت اثنين واثنتين، ومررت باثنين واثنتين، وجاءنى اثناكم واثنتاكم، وأكرمت اثنيكم واثنتيكم، ومررت باثنيكم واثنتيكم.

قال ابن مالك فى ألفيته مشيراً إلى إعراب المثنى والملحق به:

بالألف ارفع المثنى وكلا * إذا بمضمر مضافاً وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان
وتخلف اليا فى جميعها بالألف * جراً ونصباً بعد فتح قد ألف

لغة القصر:

فى إعراب المثنى وما جرى مجراه لغة أخرى غير اللغة المشهورة، وهى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، تقول على هذه اللغة: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وعزيت هذه اللغة لكنانا، وبنى الحارث بن كعب، وبنى العنبر، وبنى الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل، وزبيد وخثعم، وهمدان.[١]

وخرج على هذه اللغة قوله تعالى: (إن هذان لساحران) [٢]

ومنها قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه ضربة * دعته إلى هابى التراب عقيم[٣]

وقوله الآخر:

وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى * مساغاً لناباه الشجاع لصمما [٤]

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٦٢/١، ٦٣، وارتشاف الضرب ٢٥٧/١ لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس – مطبعة المدنى – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، وهمع الهوامع ٤٠/١.

[٢] سورة طه، الآية (٦٣).

[٣] من الطويل، قائله هوبر الحارثى، وهو من شواهد : شرح ابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٣/١، والفاخر ٨٠/١، والهمع ٤٠/١، وروايته (طعنة)بدل (ضربة). وهابى التراب: ما ارتفع منه، واستشهد به على إعراب (أذناه)بالألف على لغة القصر، والأصل: (أذنيه) لأنها مضاف إليه.

[٤] من الطويل، قائله المتلمس، وهو من شواهد: ابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٣/١، والفاخر ٨١/١، والأشمونى ٧٩/١، أطرق: نظر إلى الأرض – الشجاع: الحية الذكر، مساغاً: موضعاً ، صمما عض ونيب، واستشهد به على إجراء المثنى بالألف فى قوله= = (لناباه) إجراء المقصور على غير قياس. والأصل: لنابيه، وروى البيت (لنابيه) على القياس، ولا شاهد فيها.

وقول الآخر:

أن أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها[1]

قال الأشمونى: " وأنكرها المبرد[2] وهو محجوج بنقل الأئمة" [3]

وأقول: هذه لغة مسموعة عن العرب تذكر لهم ولا تنكر، ولكنها تحفظ ولا يقاس عليها.

أسباب إعراب المثنى بالحروف:

من أسباب إعراب المثنى بالحروف كثرة التثنية، ودورانها فى كلامهم، واختير الألف للرفع لأنه أخف الحروف، وجعلت الياء تابعة للألف.

قال أبو الحسن المجاشعى: "ويقال: لم كان المثنى بالألف؟

والجواب: أن التثنية تكثر فى كلامهم، من حيث كان لا يمتنع منها شئ من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف؛ لأنها أخف الحركات [4] ليكثر فى كلامهم ما يستخفون، وجعلت الياء تابعة للألف؛ لأن الألف علامة للرفع، والرفع أول أحوال الاسم."[5]

وقال ابن الخشاب: "فالتثنية فى الرفع بالألف والنون المكسورة، وفى الجر والنصب بياء مفتوح ما قبلها، وبعدها النون، كقولك: الزيدان والزيدين..... فالألف فى التثنية علامة التثنية، ودليل الرفع، وحرف إعراب لا إعراب فيه ولا نية إعراب، بدليل أن الياء فى الجر والنصب ساكنة مفتوح ما قبلها، فلو كانت فى نية حركة لانقلبت ألفاً.

فكانت أحوال المثنى فى رفعه ونصبه وجره واحدة ... وهى دليل الرفع، وإنما جعلت لرفع التثنية؛ لأن التثنية أول الجمع فهى أسبق، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمها، فأعطيت التثنية فى الرفع الألف؛ لكونها أخف؛ إذ كانت التثنية

---

[1] سبق تخريجه فى باب الأسماء الستة، واستشهد به هنا على إلزام المثنى الألف فى قوله (غايتاها) حيث وقعت مفعولاً به لـ (بلغا) منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة القصر، والأصل غايتيها.

[2] انظر: المقتضب ٧/١، ١٥٣/٢.

[3] انظر: شرح الأشمونى ٧٩/١.

[4] يقصد أنها أخف الحروف؛ لأن الألف حرف لا حركة، فلعله سهو منه أو من الناسخ.

[5] شرح عيون الإعراب ص ٥٨ وانظر: قاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة للإسفراييني ص١٣١ تحقيق د/ عبد الرحمن عفيف – نشر جامعة اليرموك ١٩٨١م.

أكثر استعمالاً من الجمع الصحيح، بدليل أن كل اسم جاز جمعه مصححاً جازت تثنيته، وليس كل اسم مثنى يجمع الجمع الصحيح.

فلما كانت التثنية أكثر خصوها بالألف فى الرفع، وهى الحرف الأخف؛ ليكثر فى كلامهم ما يستخفون، ثم جعلوا الواو فى الجمع علامة للرفع؛ لأن الضمة من الواو، فبقى جر التثنية ونصبها، وجر الجمع ونصبه فاشترك الكل فى الياء؛ إذ لم يبق من حروف العلة سواها، إلا أنها للجر بحق الأصل فيهما، والنصب محمول على الجر فيهما للمناسبة بينهما، وذاك أن الكسرة إلى الفتحة أقرب من الضمة إليها، والمنصوب أشبه بالمجرور منه بالمرفوع لاشتراكهما – أعنى المجرور والمنصوب – فى كونهما فضلتين غير لازمتين للجمل، بخلاف المرفوع فإنه لا تستغنى الجمل عنه ولا تستقل دونه، ولهذا اتفق ضميرها فى مثل قولك: مررت بك، وجزتك، إلا أن الياء فى التثنية على صورة غير صورتها فى الجمع.[1] "

وقال ابن الناظم: " أما إعراب المثنى بالحروف؛ فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران فى الكلام ناسب أن تستتبع أمرين: خفة العلامة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازاً عن تكثير اللبس، فجعلت علامة التثنية ألفاً؛ لأنها أخف الزوائد، ومدلول بها على التثنية مع الفعل: اسماً فى نحو: أفعلا؟ وحرفاً فى نحو: فعلا [2] أخواك، وجعل الإعراب بالانقلاب، لأن التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب. والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة – فلجئ إلى الإعراب بقرار الألف على صورتها فى حالة الرفع.

وإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وألقوا الفتحة قبلها إشعاراً بكونها ألفاً فى الأصل، وحملوا النصب على الجر؛ لأن قلب الألف فى النصب إلى غير الياء غير مناسب، فلم يبق إلا حمل النصب على الرفع أو الجر، فكان حمله على الجر أولى؛ لأنه مثله لوروده فضلة فى الكلام.

تقول فى الرفع: جاءنى الزيدان، فالألف علامة للتثنية من حيث هى زيادة فى الآخر، لدلالتها على التثنية، وعلامة الرفع أيضاً من حيث هى على صورتها

---

[1] انظر: المرتجل فى شرح الجمل ص ٦١، ٦٢.

[2] الألف هنا حرف يدل على التثنية وليست ضميراً؛ لئلا يعود على متأخر لفظاً ورتبة. والأصل فى الفعل أن يوحد مع الفاعل المثنى والجمع نحو: جاء الزيدان وجاء الزيدون، فإذا لحقته الألف مع ذلك فهى علامة على التثنية على لغة أكلونى البراغيث.

فى أول الوضع، وتقول فى الجر: مررت بالزيدين، فالياء علامة التثنية من حيث هى زيادة فى الآخر لمعنى التثنية، وعلامة الجر أيضاً من حيث هى منقلبة عن ألف، وتقول فى النصب: رأيت الزيدين، والقول فيه كالقول فى الجر" [١]

وذكر الخوارزمى– كما ذكروا – أن كثرة الاستعمال هى سبب إعراب المثنى بالحروف، ولكنه زاد وذكر أسباب كون المثنى أكثر استعمالاً، فقال:" فإن قيل: ما الدليل على أن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع؟

قيل: لأن كل جمع يتضمن التثنية وليست التثنية تتضمن الجمع؛ لأن كثيراً من الأسماء يثنى ولا يجاوز إلى الجمع، وأيضاً فإنه ليس كل مثنى يجمع بالواو والنون، بل هو مختص فى أغلب الأحوال بأولى العلم من العقلاء مما يكون اسم علم أو صفة، كزيد وعمرو ومسلم وضارب، وكل اسم لا يثنى إلا بالألف والنون، او الياء والنون سواء كان مما جمع جمع السلامة أو جمع التكسير، وهذا يدل على أنها أكثر استعمالاً من الجمع بالواو والنون" [٢].

كما ذكر بعض النحاة أسباباً أخرى لجعل الألف علامة لرفع المثنى، والياء المفتوح ما قبلها علامة لنصبه وجره، منهم سيبويه، حيث ذكر أن هذه الحروف للفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم، ومن ثم قال:".... يكون فى الرفع ألفاً، ولم يكن واوا؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ويكون فى النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب الفاً؛ ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى؛ لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى." [٣]

وذكر أبو البقاء لذلك سببين، فقال مجيباً عن سؤال بهذا الشأن:" لم جعلت الألف للرفع دون النصب الذى هو منه منشأها؟ ففيه جوابان:

أحدها: أن الألف أصل حروف المد إذ كانت لا يفارقها المد، ولا تتحرك بحال، والرفع هو الأصل، والنصب والجر فضلتان، فجعل الأصل للأصل.

---

[١] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢.

[٢] انظر: ترشيح العلل ص ٣٠.

[٣] الكتاب ١٧/١ وانظر: علل النحو ص٢٣١.

والثانى: أن الألف لو جعلت علامة النصب لاحتاج الرفع إلى علامة أخرى، وقد ثبت أن الياء للجر، فلو جعلت الواو للرفع لالتبس المثنى بالجموع"[١]

أسباب اشتراك النصب والجر فى علامة واحدة:

قال الوراق:" فكان حمله [٢] على المجرور أولى من أربع جهات:

أحدها: المنصوب والمجرور قد يشتركان فى المعنى، كقولك: مررت بزيد، معناه: جزت زيداً، فلاشتراكهما فى المعنى حمل النصب على الجر.

الجهة الثانية: أنهما يشتركان فى الكناية، نحو قولك: مررت بك، ورأيتك.

الجهة الثالثة: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لان الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.

الجهة الرابعة: أن الجر أخف من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف، كان حمله على المخفوض أولى" [٣]

وقال أبو عبد الله الدينورى: "واستوى النصب والجر فى التثنية؛ لأن النصب اخو الجر وشبهه؛ لأن قولك: أبصرت زيداً، ونظرت إلى زيد، سيان فى المعنى، ولأنهما فضلتان فى الكلام؛ لوقوعهما بعد تمام الجملة واستقلالها بالمرفوع، ولهذه العلة أيضاً استحق الرفع التقدم، والجر مقدم على النصب؛ لأن مخرجه أقرب إلى مخرج الرفع، ولأن المجرور فى اللفظ قد يكون مرفوعاً فى المعنى – وليس النصب كذلك – ولأن النصب محمول على الجر، ولا تنعكس القضية، ولا معتبر بما لا ينصرف؛ لأنه ليس بمجرور ألبته" [٤].

أسباب فتح ما قبل الياء فى التثنية:

ذكر النحاة سببين لفتح ما قبل ياء المثنى فى حالتى النصب والجر:

أولهما: للفرق بين المثنى والجمع السالم.

وثانيهما: كون التثنية أكثر من الجمع فخصت بالفتحة التى هى أخف.

---

[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١٩٧/١.

[٢] أى المنصوب.

[٣] علل النحو ص٢٣١، ٢٣٢ وانظر: أسرار العربية ص ٢٢، ٢٣.

[٤] ثمار الصناعة ص ٢٢٣ وانظر: أسرار العربية ص ٤٩، ٥١ وابن يعيش ١٣٨/٤.

وقد ذكر سيبويه السبب الأول فقال:" ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ويكون فى النصب كذلك" (١)

وذكر أبو البقاء السببين فقال: "وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين:

أحدهما: أن التثنية أكثر من الجمع، فخصت بالفتحة؛ إذ كانت أخف من الكسرة، بخلاف الجمع.

الثانى: أن نون التثنية كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك فى الجمع، ليحصل الفرق بين التثنية والجمع، وليعتدل اللفظ، فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة" (٢)

وقال أبو عبد الله الدينورى: "ما قبل ياء التثنية مفتوح، استثقالاً للخروج من كسرة إلى ياء إلى نون مكسورة".(٣)

وذكر ابن الناظم أن سبب فتح ما قبل الياء هو الإشعار بان أصلها ألف، ومن ثم قال:" .... فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها؛ إشعاراً بكونها ألفاً فى الأصل، وحملوا النصب على الجر".(٤)

سبب لحاق النون آخر المثنى:

ذكروا أن النون تلحق آخر المثنى لتكون عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات، ومن التنوين.

قال سيبويه: "وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهى النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين".(١)

---

(١) انظر: الكتاب ١٧/١

(٢) المتبع ٢٠١/١ وانظر: التصريح ٦٩/١ .

(٣) انظر: ثمار الصناعة ص ٢٧٧.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص ٢١.

(١) الكتاب ١٧/١، ١٨، وانظر: المقتضب ٥/١ والمقتصد فى شرح الإيضاح ١٨٩/١ وعلل النحو ص ١٦٣ وشرح عيون الإعراب ص ٥٨، ٥٩، وأسرار العربية ص ٦٩.

وقال ابن الخشاب:" فأما النونان فى التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم فى الأصل ثم صارتا بعد من خصائص التثنية، ولهذا لحقت المثنى من المبنى،، وليس فى واحدة حركة ولا تنوين، كقولك: هذان وهذين، واللذان واللذين. ولحقت مثنى المقصور فى قولك: عصوان، ولا حركة فى واحدة، وما لا ينصرف فى قولك: أحمدان، ولا تنوين فى واحدة، حتى حمل ذلك طائفة من النحويين على أن جعلوا للنون أحكاماً مختلفة، فقالوا: هى فى موضع عوض من الحركة والتنوين، وذلك قولك: رجلان، وفى موضع عوض من الحركة وحدها، وذلك قولك: الرجلان، وفى موضع عوض من التنوين وحده، وهو قولك: فتيان.

وفساد هذا التفصيل والتمثيل ظاهر لمن أنس بمقاييس العربية، والقول هو الأول؛ لأنه لا حاجة داعية إلى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف.

والذى يدل على كونها عوضاً من الحركة ثبوتها حيث تثبت الحركة، وذلك فى قولك: الرجلان والقائمون، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث تحذف، كقولك: صاحبا أخيك، ومسلمو زيد".[٢]

وقال الخوارزمى: " فغن قيل: ما بال دخول النون على التثنية والجمع؟

قيل: قال سيبويه: إنه عوض من الحركة والتنوين، وخالفه أهل الكوفة، وقالوا: النون زيدت للفصل بين التثنية والواحد المنصوب، وقال آخرون: هى عوض من التنوين فقط.

والدليل على ما قاله سيبويه: أنها تسقط فى الموضع الذى ثبت فيه الحركة وهو مع اللف واللام".[٣]

وقال ابن الناظم: "وأما النون فإنما لحقت المثنى عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه".[١]

سبب كسر نون التثنية:

قال أبو الحسن المجاشعى: " ويقال: لم حركت هذه النون؟ ولم كسرت؟

---

[٢] المرتجل ص ٦٥، ٦٦، وانظر: ثمار الصناعة ص ٢٢٤، والفاخر ٨٣/١.

[٣] ترشيح العلل ص ٣١، وانظر: شرح ابن يعيش ١٤٠/٤ وشرح الكافية ٣١/١ والهمع ١٦٤/١.

[١] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢.

والجواب: أنها حركت لالتقاء الساكنين، وأما كسرها فعلى أصل حركة الساكنين إذا التقيا.... وقد قيل: إن النون إنما كسرت فى التثنية؛ لأن علامتها الألف، والألف خفيفة، والكسرة ثقيلة، فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا"[٢].

وقال الدينورى: "وأصل نون التثنية السكون؛ لأنها حرف، وأصل البناء السكون حسب ما بين، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل ما يجب فى الساكنين إذا التقيا.

ومن زعم أنها كسرت للفرق بينها وبين نون الجمع فقد غلط؛ لأن التثنية أصل والجمع فرع، ولهذا لو قيل: إن نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون التثنية لساغ ذلك وحسن، وثبتت النون فى التثنية والجمع فى الوقف؛ لتحصنهما بالحركة عن الحذف، كالياء فى المنقوص المنصوب، وتسقط فى الإضافة كما يسقط تنوين الواحد"[٣].

وقال ابن الناظم: "وكسرت على أصل التقاء الساكنين.

وأما حذف النون فى الإضافة دون غيرها، فللتنبيه على التعويض، فحذفت فى الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام، وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة" [٤].

السر فى أن لكلا وكلتا حالين فى الإعراب:

قال ابن الناظم: "فإن قيل: لم كان لـ (كلا وكلتا) حالان فى الإعراب: الإجراء مجرى المثنى، والإعراب بالحركات المقدرة؟ ولم خص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر؟

قلت: (كلا وكلتا) اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز فى ضميريهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد.

وقد اجتمع الاعتباران فى قوله:

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى[١]

---

[٢] شرح عيون الإعراب ص ٥٩،٦٠ انظر: المقتضب ٦/١ والأشباه والنظائر ١٠٦/١، ١٠٧.

[٣] ثمار الصناعة ص٢٢٤، ٢٢٥ وانظر: المقتضب ٦/١، ١٥٣/٢.

[٤] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢ والفاخر ٨٤/١.

[١] من البسيط، قائله الفرزدق، وهو من شواهد: الخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣، وابن يعيش ٥٤/١ وأسرار العربية ص ٢٨٧ والإنصاف ٤٤٧/١ وابن الناظم ص٢٣ والهمع ٤١/١

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال الله عز وجل: (كلتا الجنتين آتت أكلها)[٢] ولم يقل آتتا.

فلما كان لـ (كلا وكلتا) حظ فى الإفراد وحظ فى التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى أخرى، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل تحصيلاً لكمال المناسبة"[٣]، وذكر مثله الأشمونى بنصه وفصه.[٤]

والأشمونى ٧٨/١، يصف فرسين بأنهما حين اشتد الجرى بينهما توقفا، وكلا أنفيهما مرتفع من شدة النفس. والشاهد فى موضعين:

الأول أنه اعتبر معنى كلا فثنى الخبر حيث قال: قد أقلعا.

الثانى: أنه اعتبر لفظ كلا فأفرد الخبر حيث قال: كلا أنفيهما رابى.

[٢] سورة الكهف، الآية (٣٣).

[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص٢٢، ٢٣.

[٤] انظر: شرح الأشمونى ٧٧/١، ٧٨.

المبحث الثالث
جمع المذكر السالم

هذا هو الباب الثالث مما تنوب فيه الحروف عن الحركات، وهو جمع المذكر السالم.

قال الأشمونى فى سبب تسميته بهذا الاسم: "ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء واحده [١]، ويقال له جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة".[٢]

إعرابه:

يعرب جمع المذكر السالم بالحروف نيابة عن الحركات، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

قال ابن مالك مشيراً إلى هذا الإعراب:

ارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

أى أن هذا النوع من الجمع يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، نحو جمع عامر ومذنب، فيقال فى جمعهما: عامرون، ومذنبون، وهذا الإعراب هو الأشهر والأقوى فى إعراب جمع المذكر السالم وعليه جل النحاة.

قال ابن جنى: "وهو الذى يكون فى الرفع بالواو، وفى الجر والنصب بالياء"[٣]

وقال ابن الخشاب: "والجمع الذى على حد التثنية فى الرفع بالواو ونون مفتوحة بعدها، وفى الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون، كقولك: الزيدون والزيدين"[٤]

وقال ابن هشام:" الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون، فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها" [٥]

---

[١] أى أن مفرده يسلم فى الجمع، فلا تتغير حركاته ولا حروفه، كما فعل فى جمع التكسير.
[٢] شرح الأشمونى ٨٠/١ وانظر: ثمار الصناعة ص ٢٢٧.
[٣] اللمع لابن جنى ص١٧، وانظر: المتبع فى شرح اللمع ٢٠٥/١.
[٤] انظر: المرتجل ص ٦١.
[٥] أوضح المسالك ٧٣/١، وانظر: التصريح ٦٨/١.

وقال الأشمونى: " (وارفع بواو) نيابة عن الضمة، (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة، (سالم جمع عامر) وجمع(مذنب) وهما عامرون ومذنبون " [١]

وهناك أقوال أخرى فى إعراب هذا الجمع سبقت الإشارة إليها مفصلة فى باب المثنى، فلا حاجة إلى إعادتها.[٢]

شروط إعراب جمع المذكر السالم بالحروف: [٣]

يشترط فى إعرابه ما يشترط فى المثنى من الشروط التى سبق ذكرها.

قال السيوطى: "من أبواب النيابة جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، ثم هذا الجمع موافق للتثنية فى شروطها كما تقدم" [٤]

ويختص بشروط أخر يزيد بها على المثنى؛ إذ إن ما يجمع هذا الجمع إما أن يكون اسماً جامداً، وإما أن يكون صفة، فإن كان اسماً جامداً فإنهم اشترطوا فيه أن يكون: علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب المزجى و الاسنادى، ومن الإعراب بحرفين.

قال الأشمونى: " الذى يجمع هذا الجمع: اسم، وصفة.

فالاسم: ما كان كعامر: علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين.

فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل [٥] ، أو علماً لمؤنث كزينب، أو لغير العاقل كلاحق– علم فرس – أو فيه تاء التأنيث كطلحة،

---

[١] انظر: شرح الأشمونى ١/٧٩، ٨٠.

[٢] إنما أشرت إلى الخلاف فى إعراب الجمع السالم فى باب المثنى؛ لأن النحاة جمعوا بينهما فى مسألة واحدة، كما فعل الأنبارى وغيره؛ فالخلاف بينهما واحد، وخلاصته: أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب، وفاقاً للكوفيين، وهذا هو المشهور فى إعرابهما وهو المختار، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب والحركات مقدرة عليها، وذهب الأخفش وغيره إلى أنها ليس بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب، وقيل: هما مبنيان.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ١/٦٠، ٦١، وأوضح المسالك ١/٧٣،٧٤ والتصريح ١/٧١ والهمع ١/٤٥ وشرح الأشمونى ١/٨٠، ٨١.

[٤] انظر: الهمع ١/٤٥.

[٥] يجوز فى رجل أن يجمع جمع مذكر سالم بشرط أن يصغر، فإذا صغر جاز جمعه وقيل فيه: رجيل ورجيلون؛ ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف، ألا ترى أن رجيلاً فى قوة قولك: رجل صغير.

أو التركيب المزجى كمعد يكرب، وأجازه بعضهم، أو الإسنادى كبرق نحره بالاتفاق، أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علماً"[١]

وإن كان صفة فإنهم اشترطوا فيها أن تكون لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، وليست من باب أفعل الذى مؤنثه فعلاء، ولا من باب فعلان الذى مؤنثه فعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث.

قال الأشمونى: "**والصفة** ما كان كمذنب: صفة، لمذكر ، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث.

فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض[٢]، أو لمذكر غير عاقل كسابق – صفة فرس – أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة، أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر، وشذ قوله:

فما وجدت نساء بنى تميم حلائل أسودين وأحمرينا [٣]

أو من باب فعلان فعلى، كسكران فإن مؤنثه سكرى، أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث، كصبور وجريح، فإنه يقال فيه: رجل صبور وجريح، وامرأة صبور وجريح".[٤]

وقد ذكر السيوطى هذه الشروط بزيادة وتفصيل، عارضاً بعض الخلافات والاعتراضات على بعض الشروط والرد عليها، ومن ثم قال:" ثم هذا الجمع موافق للتثنية فى شروطها– –كما تقدم – ويزيد بشروط:

أحدها: أن يكون لعاقل، كالزيدين، أو مشبه به، نحو: (رأيتهم لى ساجدين) [٥] (قالتا أتينا طائعين) [٦] جمع صفة الكواكب والسماء والأرض لما

---

[١] انظر: شرح الأشمونى ١/٨٠، ٨١.

[٢] ومثله: طالق، وعانس، ومرضع.

[٣] من الوافر، قائله حكيم بن عياش الكلبى، وهو من شواهد ابن يعيش ٥/٦٠، وشرح التسهيل ١/٧٩، والفاخر ١/٩١، والهمع ١/٤٥، والأشمونى ١/٨١، والدرر ١/١٩، وحلائل: جمع حليل وهو الزوج، وهو يهجو نساء بنى تميم بانهن دميمات و لا يجدن من يتزوجهن، وروى البيت(بنى نزار) بدل بنى تميم. والشاهد فيه: جمع أسود واحمر جمع تصحيح غير مقيس؛ لأن مفرده مما لا تلحقه التاء.

[٤] انظر: شرح الأشمونى ١/٨١.

[٥] سورة يوسف: الآية(٤).

[٦] سورة فصلت، الآية(١١).

أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب، فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون، كواشق – علم الكلب –، وسابق – صفة فرس –

الثانى: أن يكون خالياً من تاء التأنيث، سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً، كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمى به مذكر.

قال أبو حيان: لو سميت رجلاً زينب أو سلمى جمع بالواو والنون بإجماع اعتباراً بمسماها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال. قاله أبو حيان [1]. ولذلك عبر بتاء التأنيث دون هائه؛ ليشمل ما ذكر، ثم العلة لما ذكر أنه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا، ويلزم على الثانى[2] الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول [3] إخلال؛ لأنها حرف معنى، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة؛ لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص.

وخالف الكوفيون[4] فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا فى طلحة وحمزة وهبيرة: طلحون وحمزون وهبيرون، واحتجوا بالسماع والقياس. أما السماع فقولهم فى (علانية) للرجل المشهور: علانون، وفى (ربعة) للمعتدل القامة: ربعون، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء، قال: (وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم)[5]

وأجيب عن السماع بشذوذه، وعن القياس: بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها، على أن جمعه تكسيراً غير مسلم؛ لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب، لا العلم.

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب ٣١٠/١

[2] وهو (طلحة).

[3] وهو (أخت).

[4] انظر رأيهم فى الإنصاف ٤٠/١، وشرح التسهيل ٧٩/١، وشرح الأشمونى ٨١/١.

[5] لم أعثر على تتمته ولا تخريجه، وهو من شواهد: الإنصاف ٤٠/١، ٤٢ والهمع ٤٥/١، قال الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى الانتصاف من الإنصاف ٤٠/١ تعليقاً عليه:" لم أقف لهذا البيت – مع طويل البحث – على نسبة ولا تكملة .... والاستشهاد فى قوله (الأعقاب) فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء، فيصير مثل (قفل) وهو يجمع على أقفال".

الشرط الثالث: أن يكون علماً، كزيد وعمرو، أو مصغراً وإن لم يكن علماً، كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه، كضارب، ومؤمن، وأرمل، فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة، كرجل وفتى وغلام، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر، وسكران، وعانس، وجريح، وصبور، وقتيل، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التانيث، كملول وملولة، وفروق وفروقة، فإن التاء فى نحو ذلك للمبالغة، لا التأنيث.... وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء، كقوله:

منا الذى هو ما إن طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب[1]

وقوله:

فما وجدت نساء بنى نزار * حلائل أسودين وأحمرينا[2]

وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه.....

وأما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع. لا لهذا بخصوصه، بل وللتثنية أيضاً وقد تقدم بيانه هناك"[3].

الملحقات بجمع المذكر السالم:

من المعلوم أن جمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد، ووجد فيه الشروط التى سبق ذكرها، فما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط. فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، وذلك بناء على أنه قد ورد عن العرب ألفاظ أعربت إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً، وبالياء نصباً

---

[1] من البسيط قائله أبو قيس بن رفاعة الأنصارى، وهو من شواهد: مغنى اللبيب ٣٠٤/١ والفاخر ٩١/١ والهمع ٤٦/١ وشرح الأشمونى ٨٢/١. وطر شاربه: أى نبت والعانسون: جمع عانس على يغر قياس، وهو من بلغ حد الزواج ولم يتزوج والمرد: جمع أمرد وهو من لم تنبت لحيته، والشيب: جمع أشيب وهو المبيض الرؤس، وجملة (هو ما إن طر شاربه) صلة الموصول، و (ما) بمعنى حين، وزيدت بعدها (إن) لشبهها فى اللفظ بما النافية، والمعنى حين طر شاربه، وقيل: (ما) نافية، وزيادة (إن) قياسية: قاله العينى فى الشواهد الصغرى ٨٢/١ واحتج به الكوفيون على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء لأنها من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، وعند الجمهور فيه شذوذان: الأول: إطلاق العانس على المذكر، والمشهور استعماله فى المؤنث. والثانى: جمعه بالواو والنون.

[2] سبق تخريجه قريباً.

[3] انظر: الهمع ٤٥/١، ٤٦.

وجراً، مع أنها لم تستوف الشروط، أو ليس لها واحد من لفظها، فهى محمولة عليه فى إعرابه سماعاً لا قياساً.

وهذه الألفاظ الملحقة على أربعة أنواع:[١]

أحدها: أسماء جموع، وهى أولو، وعالمون، وعليون، وعشرون وبابه.

أما(أولو): فاسم جمع بمعنى أصحاب، ليس له واحد من لفظه، ولكن له واحد من معناه، وهو (ذو) بمعنى صاحب.

ومن شواهده قوله تعالى: (وقالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد)[٢] وقوله:(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض)[٣] وقوله: (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله)[٤] وقوله: (ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى)[٥].

وأما (عالمون): فاسم جمع (عالم) – بفتح اللام – وعالم اسم جنس جامد كرجل، وليس العالمون جمعاً لعالم؛ لأن العالم عام فى العقلاء وغيرهم، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه[٦]، قال ابن مالك:" وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل، وليس جمع عالم؛ لأن العالم عام، والعالمين خاص، وليس ذلك شان الجموع، ولذا أبى سيبويه[٧] أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين"[٨]

واما (عليون): فاسم لأعلى الجنة، وجمع جمع من يعقل.

قال ابن مالك:" وأما عليون فاسم لأعلى الجنة، كأنه فى الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل، وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله"[١]

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٨١/١، ٨٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥، ٢٦، وأوضح المسالك ٧٤/١، ٧٥، وشرح ابن عقيل ٦٣/١، ٦٤، والتصريح ٧٢/١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، والأشمونى ٨٢/١، ٨٣، ٨٤.

[٢] سورة النمل: الآية(٣٣).

[٣] سورة الأنفال: الآية(٧٥).

[٤] سورة النساء: الآية(٩٥).

[٥] سورة النور، الآية(٢١).

[٦] انظر: التصريح ٧٢/١.

[٧] لم أعثر عليه فى الكتاب.

[٨] انظر: شرح التسهيل ٨١/١.

[١] انظر: شرح التسهيل ٨١/١.

وقال ابنه: "ومنه (عليون) مما ليس له واحد من لفظه" [٢]

وقال ابن عقيل:" وعليون: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل" [٣]

وقال الصبان: " فهو جمع لغير علم ولا صفة" [٤]

ومن شواهده قوله تعالى: (إن كتاب الأبرار لفى عليين. وما أدراك ما عليون)[٥]

وأما عشرون وبابه[٦]، فهى ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعة والتسعين، وقد حملت على جمع المذكر السالم؛ لأنها لا واحد لها من لفظه.

قال ابن مالك:" وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها، وكذا أخواتها، وإن كانت بمعنى الجمعية" [٧]

وقال ابن عقيل: " فعشرون وبابه – وهو ثلاثون إلى تسعين – ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه"[٨]

وقال الشيخ خالد الأزهرى: " وعشرون وبابه، وهو سائر العقود إلى التسعين، وكلها فى التنزيل. قال تعالى: (إن يكن منكم عشرون صابرون)[٩]، (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة)[١٠]، (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً)[١١]، (فإطعام ستين مسكيناً)[١٢]، (ذرعها

---

[٢] انظر: شرح ابن الناظم ص٢٥.
[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٦٣/١.
[٤] انظر: حاشية الصبان ٨٣/١.
[٥] سورة المطففين، الآيتان (١٨، ١٩).
[٦] باب العشرين، هو الثلاثون إلى التسعين.
[٧] انظر: شرح التسهيل ٨٣/١.
[٨] انظر: شرح ابن عقيل ٦٣/١.
[٩] سورة الأنفال، الآية (٦٥).
[١٠] سورة الأعراف، الآية(١٤٢).
[١١] سورة العنكبوت، الآية(١٤).
[١٢] سورة المجادلة، الآية (٤).

سبعون ذراعاً)[١]، (فاجلدوهم ثمانين جلدة)[٢]، (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة)[٣]

والثانى: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف، وهى: بنون، وأرضون، وسنون وبابه.

أما (بنون): فجمع ابن على غير قياس، وقياس جمعه جمع السلامة: ابنون، كما يقال فى تثنيته: ابنان، لكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية[٤] أدت إلى حذف الهمزة.

وأما (أرضون) بفتح الراء: فجمع أرض – بسكونها، وقد جرت مجرى جمع المذكر السالم وحملت فى إعرابه؛ لتغير بناء الواحد فيها، حيث إن مفرده ساكن الراء، والجمع مفتوحها.[٥]

قال الأشمونى: " وأرضون – بفتح الراء – جمع أرض – بسكونها – شذ قياساً؛ لأنه جمع تكسير، مفرده مؤنث، بدليل، أريضة[٦]، وغير عاقل".[٧]

وأما (سنون) بكسر السين– مجمع سنة– بفتحها – اسم للعام، ولامها واو أو هاء؛ لقولهم: سنوات وسنهات، فهى من الجموع التى تغير فيها بناء الواحد.[٨]

وكذلك بابه، والمراد بباب سنين: كل كلمة ثلاثية، حذفت لامها، وعوضت منها هاء التأنيث، ولم تكسر تكسيراً يعرب بالحركات فهذا الباب اطرد فيه الجمع

---

[١] سورة الحاقة، الآية (٣٢).
[٢] سورة النور، الآية(٤).
[٣] سورة ص، الآية (٢٣).
[٤] وهى أن أصله بنو، حذفت لامه للتخفيف، وعوض عنها همزة الوصل، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها، فلما جمعت رجعت الواو فذهبت الهمزة، ثم حذفت الواو، والمحذوف لعلة كالثابت، فلم تأت الهمزة، وأما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها؛لأنها متحركة بالفتح، والفتح خفيف، والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفاً سكون ما بعدها، كما فى (بيان)، ولو حذفت لصار اللفظ (بنان) فيحصل اللبس ببنان الكف، بخلاف (بنون). حاشية يس ٧٢/١.
[٥] انظر: التصريح ٧٣/١.
[٦] وبدليل قوله: (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) النساء (٩٧).
[٧] انظر: شرح الأشمونى ٨٣/١، ٨٤
[٨] انظر: التصريح ٧٣/١، والأشمونى ٨٤/١.

بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً، وذلك نحو: عضة وعضين، وعزة وعزين، وثبه وثبين، وأره وأرين، وقلة وقلين، وظبة وظبين.

وأصل عضة: عضه بالهاء من العضة وهو الكذب والبهتان، وقيل: أصله: عضو، من قولهم: عضيته أى فرقته، فعلى الأول لامها هاء، ويدل له تصغيرها على عضيهة، وعلى الثانى لامها واو، ويدل جمعها على عضوات، فكل من التصغير والجمع يرد الشئ إلى أصله[١]، ومنه قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين)[٢] أى جعلوه مفرقاً، أو كذباً وبهتاناً، وعضين فى الآية مفعول ثان لجعل منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وأصل عزة: عزى، فلامها ياء، وهى الفرقة من الناس، والعزين: الفرق المختلفة؛ لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى له الأخرى.[٣] ومنه قوله تعالى: (فمال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين)[٤] أى فرقاً شتى.

والثبة – بضم الثاء وفتح الباء – الجماعة، وأصلها: ثبو، وقيل: ثبى من ثبيت أى جمعت، فلامها على الأول واو، وعلى الثانى ياء،[٥]، قال الأشمونى:" وأصل ثبة – وهى الجماعة – ثبو، وقيل: ثبى من ثبيت أى جمعت، والأول أقوى، وعليه الأكثر؛ لأن ماحذف من اللامات أكثره واو"[٦].

والأرة: أصلها: أرى، وهى موضع النار.[٧]

والقلة أصلها: قلو، وهى عودان يلعب بهما الصبيان.[٨]

والظبة أصلها: ظبو، وهو حد السيف والخنجر.[٩]

قال ابن الناظم: " فهذه كلها جموع تكسير لتغير لفظ الواحد فيها، ولكنها أجريت مجرى جمع الصحيح فى الإعراب تعويضاً عن المحذوف"[١]

---

[١] انظر: المرجعين السابقين.
[٢] سورة الحجر، الآية (٩١).
[٣] انظر: التصريح ٧٤/١.
[٤] سورة المعارج، الآية (٣٦).
[٥] انظر: التصريح ٧٤/١.
[٦] انظر: شرح الأشمونى ٨٥/١.
[٧] انظر: المرجع السابق.
[٨] انظر: المرجع السابق
[٩] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٦ حاشية رقم(٢) والتصريح ٧٥/١.

وقال صاحب التصريح: "وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع: مفتوح الفاء، نحو سنة، ومكسورها، نحو: عضة وعزة، ومضمومها، نحو: ثبة، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع، نحو عضين وعزين، وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان: الضم والكسر، نحو: ثبين بضم الثاء وكسرها، وهو الأكثر"[٢].

ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف فى نحو: (ثمرة وتمرة)؛ لعدم الحذف، ولا فى نحو: (عدة وزنة) غير علمين؛ لأن المحذوف منهما الفاء لا اللام، وأصلها: (وعد ووزن) بكسر أولهما وسكون ثانيهما، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء، فإن كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع، فيقال: عدون وزنون.[٣]

ولا يجوز ذلك فى نحو: (يد ودم)؛ لعدم التعويض من لامهما المحذوفة، وأصلهما: يدى ودمى، بسكون الدال والميم، وقيل بفتحهما، وحذفت لامهما على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما.[٤]

وشذ (أبون وأخون وهنون)، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض، وأصلها: أبو، وأخو، وهنو، فحذفت لاماتها – كما مر – ولم يعوض منها شئ.[٥]

ولا يجوز ذلك فى (اسم وأخت وبنت)؛ لأن العوض عن لامهن المحذوفة غير الهاء، أما (اسم) فأصله: سمو، فحذفت لامه، وعوض منها الهمزة فى أوله، وأما (أخت وبنت) فأصلها، أخو وبنو، حذفت لامها وعوض منها تاء التأنيث، لا هاء التأنيث، والفرق: أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة.[١]

وشذ (بنون) جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله بنو؛ لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو.[٢]

---

[١] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٦.
[٢] التصريح ٧٤/١، وانظر: الأشمونى ٨٦/١.
[٣] انظر: أوضح المسالك ٧٥/١ والتصريح ٧٤/١ والهمع ٤٧/١ والأشمونى ٨٥/١.
[٤] انظر: أوضح المسالك ٧٥/١ والتصريح ٧٤/١ والهمع ٤٧/١.
[٥] انظر: التصريح ٧٤/١ والأشمونى ٨٥/١.
[١] انظر: التصريح ٧٤/١ والأشمونى ٨٥/١.
[٢] انظر: شرح الأشمونى ٨٥/١.

ولا يجوز ذلك فى نحو: (شاة وشفة) وإن كانا محذوفى اللام، معوضاً عنهما ها التأنيث؛ لأنهما كسرا تكسيراً يعرب بالحركات، وذلك أن شاة كسرت على شياه، وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما.[٣]

وأصل شاه: شوهة بسكون الواو، فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفاً، فصار شاهة، فحذفت لامها وهى الهاء، وعوض منها هاء التأنيث، وأصل شياه: شواه، قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها.[٤]

وأصل شفة: شفهة، حذفت لامها وهى الهاء أيضاً، وعوض منها هاء التانيث، والدليل على أن لامها هاء: تصغيرهما على شويهة وشفية، وتكسيرهما على: شياه وشفاه، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.[٥]

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون: جمع أهل، وهم العشيرة، ووابلون: جمع وابل، وهو المطر الغزير؛لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين، ولا صفتين، ولأن وابلاً لغير العاقل، وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته، وجاء جمع أهل فى التنزيل العزيز دون وابل، وهو قوله تعالى: (شغلتنا أموالنا وأهلونا)[٦]، وقوله :(بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبداً)[٧]وقوله: (من أوسط ما تطعمون أهليكم)[٨].

الرابع: ما سمى به من هذا الجمع ومما ألحق به، فالأول: نحو: (زيدون) مسمى به شخص وقد استوفى الشروط، والثانى: (عليون) فإنه ملحق بجمع المذكر السالم، ومسمى به أعلى الجنة، قال تعالى: (إن كتاب الأبرار لفى عليين. وما أدراك ما عليون)[١] وهو فى الأصل: جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، ووزنه فعيل من العلو، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وإن كانا مفردين حينئذ.[٢]

---

[٣] انظر: الأشمونى ٨٦/١.
[٤] انظر: التصريح ٧٥/١.
[٥] انظر: التصريح ٧٥/١.
[٦] سورة الفتح، الآية(١١).
[٧] سورة الفتح، الآية (١٢).
[٨] سورة المائدة، الآية(٨٩).
[١] سورة المطففين، الآيتان(١٨، ١٩).
[٢] انظر: التصريح ٧٥/١.

ويجوز فى هذا النوع المسمى به أن يجرى فى الإعراب مجرى (غسلين) فى لزوم الياء فى الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات الثلاثة الظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجمياً، فتقول: هذا زيدين وعليين، ورأيت زيدناً وعلييناً، ومررت بزيدين وعليين، فإن كان أعجمياً امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف، فتقول: هذه قنسرين، وسكنت قنسرين، ومررت بقنسرين.[٣]

ودون هذا المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة أن يجرى مجرى (هارون) فى لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كمحمدون، قالوا: هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين، أو يجرى مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين فى لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة، فتقول: هذا زيدون، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدون.[٤]

وبعض العرب يجرى بنين وباب سنين وإن لم يكن علماً مجرى (حين وغسلين) فى لزوم الياء والحركات على النون منونة غالباً فى لغة بنى عامر، وغير منونة على لغة بنى تميم، ولا تسقط النون للإضافة[٥]، قال الشاعر:

وكان لنا أبو حسن على * أباً براً ونحن له بنين[٦]

وقال الآخر:

دعانى من نجد فإن سنينه * لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا[٧]

الرواية(سنينه) بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال: سنيه – بإسقاط النون للإضافة وهذه لغة بنى عامر؛ فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم، ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجوداً لكان

---

[٣] انظر: التصريح ١/٧٥.

[٤] انظر: التصريح ١/٧٥، ٧٦.

[٥] انظر: شرح التسهيل ١/٨٥ والتصريح ١/٧٦.

[٦] من الوافر، وقائله احد أولاد على بن أبى طالب، رضى الله عنه – وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/٨٥ والتصريح ١/٧٧ واستشهد به على إجراء (بنين) مجرى غسلين فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون.

[٧] من الطويل وقائله : الصمة بن عبد الله بن الطفيل، وهو من شواهد: معانى القرآن للفراء ٢/٩٢ وابن يعيش ٥/١١، ١٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٧ والتصريح ١/٧٧ وشرح الأشمونى ١/٨٦ ، دعانى: اتركانى يخاطب به خليله، ومن عادتهم يخاطبون الواحد = =بصيغة التثنية، وشيباً: جمع أشيب، ومرداً: جمع أمرد وهو من لم ينبت فى وجهه شعر. والشاهد فيه (سنينه) حيث أجراه مجرى الحين فى الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه.

الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك ما يقوم مقامه [١] ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:(اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف) [٢]فى إحدى روايتيه .[٣]

قال ابن مالك مشيراً إلى إعراب جمع المذكر السالم والملحق به:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب	*	**سالم جمع عامر ومذنب**
وشبه ذين وبه عشرونا	*	**وبابه ألحق والأهلونا**
أولو وعالمون عليونا	*	**وأرضون شذ والسنونا**
وبابه ومثل حين قد يرد	*	**ذا الباب وهو عند قوم يطرد**

وأشار ابن مالك بقوله: (وهو عند قوم يطرد) فى البيت الأخير إلى أن بعض النحويين يطرد هذه اللغة وهى لزوم الياء والإعراب على النون منونة فى جمع المذكر السالم وفى كل ما حمل عليه؛ لأن باب الياء أوسع من الواو، قاله المصرح [٤]، وذكر بأن ما قاله أعم من قول ابن مالك فى نظمه: (وهو– يعنى باب سنين – عند قوم يطرد)

وخرجوا على هذا قول الشاعر:

رب حى عرندس ذى طلال لا يزالون ضاربين القباب[١]

وقول الآخر:

وماذا يبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين[٢]

---

[١] انظر: التصريح ٧٧/١.

[٢] أخرجه البخارى فى صفة الصلاة برقم(٧٧١) وفى الاستسقاء باب دعاء النبى صلى الله عليه وسلم رقم(٩٦١) ومسلم فى كتاب الإيمان – باب معرفة طريق الرؤيا رقم (١٨٢).

[٣] الرواية الأولى: (اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف) على قياس إعراب جمع المذكر السالم.

[٤] التصريح ٧٧/١.

[١] من الخفيف، مجهول القائل، وهو فى : أوضح المسالك ٨٠/١ والتصريح ٧٧/١ والهمع ٤٧/١ وشرح الأشمونى ٨٧/١، والعرندس: الشديد القوى، الطلال: الهيئة الحسنة، والقباب: جمع قبة وهى الخيام، والشاهد فى قوله: (ضاربين القباب) فإنه لو كان معرباً بالحروف لحذفت النون للإضافة.

وقال ابن الناظم:" وقد استعمله غيرهم على وجه الشذوذ"[٣]

وقال الأشمونى:" والصحيح أنه لا يطر، بل يقتصر فيه على السماع"[٤]

أسباب إعراب جمع المذكر السالم بالحروف:

ذكر أبو البقاء من أسباب ذلك الإعراب حاجته إلى الزيادة الدالة على الجمع، وهو فى ذلك يستوى مع المثنى فى أسباب إعرابه، ومن ثم قال:" واعلم أن التثنية والجمع السالم فى احتياجهما إلى الزيادة سواء، وذلك أنك إذا أردت الخبر عن اثنين أو جماعة لم يجز أن تبقى لفظ الواحد فقط؛ إذ لا دليل على التثنية والجمع، فلابد من زيادة تدل على ذلك، وتلك الزيادة لا يجوز أن تكون حركة لوجهين:

أحدهما: أن الحركات موجودة فى الواحد، فلا تصح دلالتها على التثنية والجمع

الثانى: أن المحذوف فى التثنية والجمع اسم دال على مثنى، فهو كالاسم الأول، وما هذه سبيله يحتاج إلى دليل قوى، والحرف أقوى من الحركة، فعدل إلى زيادة، ألا ترى أن التأنيث لما كان معنى جعل دليله حرفاً، فهذا أولى.وإذا ثبت أن الذى يزاد غير الحركة فهو الحرف، إذ ليس لنا إلا حركة وحرف، ولا يجوز أن يكون المزيد حرفاً واحداً؛ لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال: الرفع والنصب والجر فى كل واحد منهما، فاحتيج إلى أكثر من حرف" [١]

وأرجع ابن الناظم سبب إعرابه بالحروف إلى أنه كالمثنى فى كثرة دوره فى الكلام، ومن ثم قال:" وأما جمع المذكر السالم فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعاً، وياء مكسور ما قبلها جراً ونصباً، يليهما نون مفتوحة، نحو: جاء المسلمون، ومررت بالمسلمين، ورأيت المسلمين.

---

[٢] من الوافر، قاله سحيم بن وثيل، وهو فى المقتضب ٣٣٢/٣ وابن يعيش ١١/٥، ١٢ وأوضح المسالك ٨٢/١ والتصريح ٧٧/١، ٧٩ والهمع ٤٩/١ والأشمونى ٨٩/١ والدرر ٢٢/١. واستشهد على إعراب الملحق بالجمع السالم فى قوله : (حد الأربعين) بالكسرة الظاهرة وهى لغة اطردها بعض النحاة.

[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص٢٧.

[٤] انظر: شرح الأشمونى ٨٧/١.

[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١٩٦/١.

والسبب فى أن إعراب هذا الجمع بهذا الإعراب هو أنه كالمثنى فى كثرة دوره فى الكلام، فأجرى مجرى المثنى فى خفة العلامة، وترك الإخلال بظهور الإعراب، فجعلت علامة الجمع المذكر السالم فى الرفع واواً؛ لأنها من أمهات الزوائد، ومدلول بها على الجمعية: مع الفعل اسماً فى نحو: افعلوا، وحرفاً فى نحو: أكلونى البراغيث" [٢]

علة حمل النصب على الجر فى هذا الجمع:

ذكر لذلك الوراق أربع جهات فقال:" فكان حمله على المجرور من أربع جهات:

أحدها: المنصوب والمجرور قد يشتركان فى المعنى، كقولك: مررت بزيد، معناه: جزت زيداً، فلاشتراكهما فى المعنى حمل النصب على الجر.

الجهة الثانية: أنهما يشتركان فى الكناية، نحو قولك: مررت بك، ورأيتك.

الجهة الثالثة: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.

الجهة الرابعة: أن الجر أخف من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف، كان حمله على المخفوض أولى" [٣]

وقال الخوارزمى مشيراً إلى بعض هذه الجهات السابق ذكرها: " فإن قيل: لم اشترك النصب والجر؟ قيل: لاشتراكهما فى المعنى لأن قولك: مررت بزيد، معناه: جزت زيداً، ويوضح ذلك أنهم جوزوا العطف على المجرور بالنصب فيقال: مررت بزيد وعمراً، ويتبع النصب الجر كما ذكرنا من أنه ألزم الحركات للاسم، فكان حمله عليه أولى من حمله على المنتقل" [١]

وحمله الأشمونى على المناسبة بينهما فقال: "وحمل النصب على الجر فيهما[٢]، ولم يحمل على الرفع؛ لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ لأن كلاً منهما فضلة، ومن حيث المخرج؛ لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين" [٣]

سبب اختيار الواو والياء دون غيرهما:

---

[٢] انظر: شرح ابن الناظم ص٢٥.

[٣] علل النحو ص ٢٣١، ٢٣٢ وانظر: المقتضب ٧/١ واسرار العربية ص ٢٣.

[١] انظر: ترشيح العلل ص ٣٠.

[٢] أى فى المثنى وجمع المذكر السالم.

[٣] انظر: شرح الأشمونى ٨٨/١.

قال أبو الحسن المجاشعى: "ويقال : فلم جعل الجمع الصحيح فى الرفع بالواو، وفى الجر والنصب بالياء؟

الجواب: لأن هذا الجمع يقل فى الكلام؛لأنه مختص بمن يعقل أو ما شبه به، والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقل فى كلامهم ما يستثقلون.... ومما يقرب على المبتدئ أن يقال: فى الواو سبع علامات هى: حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة السلامة، وعلامة التذكير، وعلامة العقل، وعلامة القلة، وفى الياء من العلامات كمثل ما فى الواو" [٤]

وقال ابن الخشاب فى ذكر هذه العلامات التى تعد سبباً من أسباب اختيارها لهذا الإعراب:" والجمع الذى على حد التثنية فى الرفع بالواو ونون مفتوحة بعدها، وفى الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها، وبعدها النون، كقولك: الزيدون والزيدين.....

وتشتمل الواو فى الجمع على معان، منها: أنها علامة الجمع، وحرف الإعراب، ودليل الرفع، وعلامة التذكير، والعقل؛ إذ كان هذا الجمع فى الأغلب إنما يكون للمذكرين العاقلين، تمييزاً لهم وتفضيلاً؛لئلا تبتذل أسماءهم وتنتهك بالتكسير، وإن كسرت فى بعض الاستعمال [٥]؛ فلأنها أسماؤهم كغيرها مما كسر ... وحكم الياء فى الجمع حكم الواو فى اشتمالها على هذه المعانى، إلا أنها للجر والنصب، والواو للرفع" [١]

وذكر أبو البقاء أن السبب هو ثقل الجمع فأتى فيه بأثقل الحروف ملاءمة، ومن ثم قال:" وخص الجمع بالواو لوجهين:

أحدهما: أن الواو حرف قوى يخرج من عضوين، وهذا المعنى يلائم الجمع، إذ كان الجمع أقوى من التثنية فى القدر، ولهذا جعلت علماً للجمع فى قولهم: قاموا، وقعدوا، ونحو ذلك

الثانى: أن الجمع فى الكلام أقل من التثنية، فجعلت الواو فيه تعديلاً"[٢]

---

[٤] انظر: شرح عيون الإعراب ص ٦٠، ٦١.

[٥] وذلك نحو: عالمون وعلماء، وداعون ودعاة، وساعون وسعاة، وكافرون وكفار وكفرة، وفاجرون وفجار وفجرة، وفاسقون وفساق وفسقة، ونحو ذلك.

[١] انظر: المرتجل ص ٦١، ٦٣، ٦٥.

[٢] انظر: المتبع ٢٠٥/١.

وقال الخوارزمى:" فإن قيل: فقد ادعيت فى الأسماء الستة أنها أعربت بالحروف توطئة لما يأتى من التثنية والجمع، فهلا فعل فيها مثل ما فعل فى المفردات بالواو فى الرفع، والألف فى النصب، والياء فى الجر؟

قيل: لو كان كذلك لالتبست التثنية بالجمع، ولابد من فرق بينهما، فقسمت الحروف الثلاثة بينهما قسمة روعى فيها حقها على التسوية والتعديل ما لا يكاد يزداد عليها.....

فإن قيل: لم أعطى الألف التثنية، والواو الجمع، ولم يفعل ذلك على العكس؟ قيل: لأن الألف خفيف والواو ثقيل، فأعطى الأخف التثنية لكثرة الاستعمال، وبقى الواو على الجمع" [٣]

وذكر ابن الناظم أن الواو اختيرت لأنها أم الزوائد، ويستدل بها على الجمعية فقال: فجعلت علامة الجمع المذكر السالم فى الرفع واواً؛لأنها أم الزوائد، ومدلول بها على الجمعية مع الفعل: اسماً فى نحو قولهم: فعلوا، وحرفاً فى نحو قولهم: أكلونى البراغيث.... فإذا دخل عامل الجر قلبوا الواو ياء لمكان المناسبة... وحملوا النصب على الجر: كما فى التثنية" [٤]

سبب ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء:

قال أبو الحسن الوراق: "وضم ما قبل الواو فى الجمع، وكسر ما قبل الياء لوجهين:

أحدهما: أن الكسر من الياء، والضم من الواو، فكان أولى ما يجر به ما هو من جنسها.

الثانى: أن الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبق إلا الضم، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واواً، فكان يختلط الجر بالرفع، والرفع بالجر، فلم يبق إلا الكسر." [١]

وقال ابن الخشاب: " .....إلا أن الياء فى التثنية على صورة غير صورتها فى الجمع، وذلك أنها مفتوح ما قبلها حملاً على ألف التثنية المؤاخيتها؛ إذ كانت الألف لا تكون إلا بعد فتحة، وفى الجمع مكسور ما قبلها حملاً على الواو المؤاخيتها فى الجمع، إذ كانت الواو بعد ضمة، فحركة ما قبلها من جنسها،

---

[٣] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل ص ٢٩، ٣٠.

[٤] انظر: شرح ابن الناظم ص٢٥.

[١] انظر: علل النحو ص٢٣٣.

كقولك: الزيدون، فجعلوا الياء فى الجمع بعد كسرة؛ لتكون حركة ما قبلها من جنسها، كقولك: بالزيدين؛ لتجرى علامتا الجمع على سنن واحد فى الحكم، كما جرت علامتا التثنية على ذاك" [٢]

وقال أبو عبد الله الدينورى: " وما قبل الواو مضموم إن كان الواحد صحيحاً أو معتلاً بالياء، ومفتوح إن كان معتلاً بالألف؛ [٣] لامتناع الكسرة قبل الواو وإمكان الفتحة قبلها، وحرف العلة محذوف فى هذا الجمع على كل حال، وما قبل ياء الجمع مكسورة [٤] فرقاً بينها وبين ياء التثنية، ولزوال العلة التى أوجبت فتح ما قبل ياء التثنية" [٥]

وقال أبو البقاء: "وإنما ضم ما قبل الواو إتباعاً لها، ولأنهم لو فتحوه لالتبس بجمع المقصور، ألا ترى أن جمع المصطفى: المصطفون، بفتح الفاء؛ليكون فتحها دليلاً على الألف المحذوفة، فلو طرد الباب لم يعرف الصحيح من المقصور"[٦].

وقال ابن الناظم: " وكسروا ما قبل الياء، كما ضموا ما قبل الواو؛لئلا يلتبس الجمع بالمثنى فى بعض الصور فى حالة الإضافة." [١]

نون الجمع وحركتها:

أجمع النحويون على أنه تلحق آخر الجمع السالم للمذكر نون مفتوحة؛ لتكون عوضاً عما فات الجمع من الحركة والتنوين، واختير لها الفتح فرقاً بينها وبين نون التثنية.

قال سيبويه: " وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين" [٢]

وقال فى موضع آخر: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما: حرف المد واللين، والثانية: نون، وحال الأولى [٣] فى السكون وترك

---

[٢] انظر: المرتجل ص ٦٢، ٦٣.

[٣] نحو جمع مصطفى على مصطفون، وأعلى على أعلون.

[٤] هكذا فى نص الدينورى، والصواب مكسور بلا هاء التأنيث؛لأنه حرف.

[٥] انظر: ثمار الصناعة ص ٢٢٧، ٢٢٨.

[٦] انظر: المتبع ٢٠٦/١.

[١] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٥.

[٢] انظر: الكتاب ١٧/١، ١٨.

[٣] أى الزيادة الأولى وهى حرف المد واللين والمراد: الواو والياء.

التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى[٤] فى التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين" [٥]

وقال أبو الحسن الوراق:" فإن قال قائل: فلم دخلت النون فى التثنية والجمع؟ قيل له: عوضاً عن الحركة والتنوين.

فإن قال قائل: فلم وجب أن يعوض عن الحركة والتنوين؟

قيل له: لأن من شرط التثنية وهذا الجمع أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد، فكان يجب أن تلحقه الحركة والتنوين، فلما وجب أن يدخل التنوين والحركة التثنية والجمع، وعوض ما يمتنع من دخولهما، وجب أن يعوض منهما؛ لئلا يخل بما يوجبه ترتيب اللفظ، وقد بينا أن الحركة إنما سقطت استثقالاً [٦]، وأما التنوين فوجب إسقاطه؛لأنه ساكن، وهذه الحروف سواكن، فلم يكن – يخلو من أمرين:

١- إما إسقاط هذه الحروف لسكونها وسكون التنوين، فتزول علامة التثنية والجمع، فيؤول إلى الاستثقال.

٢- أو يحرك التنوين فيصير نوناً لازمة، وتخرج عن حكم العلامة التى وضع لها، فلم يبق غير حذفها، فلهذا وجب إسقاط التنوين، فلما دخلت النون – عوضاً لما ذكرناه – دخلت ساكنة؛لأن الحرف إنما تحرك لزيادة الحركة عليه، وهى غيره، فإذا زدناه مجرداً من الحركة بقى ساكناً وقبله علامة التثنية والجمع وهى ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركت النون لالتقاء الساكنين.

فإن قال قائل: فلم كسرت فى التثنية وفتحت فى الجمع؟

ففى ذلك وجوه:

أحدها: أن التثنية قبل الجمع، وحق الساكن إذا حرك حرك بالكسر، فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل؛ لأنها سابقة للجمع، وجازت نون الجمع، وقد فات كسرها، ففتحت لئلا تلتبس بنون التثنية، فلم يبق لها من الحركات إلا الضم والفتح، والضم مستثقل فسقط وبقى الفتح.

---

[٤] أى حال الزيادة الأولى فى التثنية وهى حرف المد واللين الألف والياء فى انعدام الحركة والتنوين وكونه حرف الإعراب.

[٥] الكتاب ١٨/١ وانظر: المقتضب ٥/١، ١٥٥/٢ والأصول ٤١٩/٢ والمقتصد ١٨٩/١.

[٦] راجع علل النحو ص ٢٣٤.

الثانى: وهو أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرة النون؛ لئلا يثقل بتوالى الكسرات، أو يخرجوا من ضم إلى كسر، فقط الكسر، وهو بالإسقاط أولى، فلم يبق إلا الفتح، فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل ليعتدلا.

فإن قال قائل: فما الذى أحوج إلى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع، وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع، وإن سقطت النون فما الحاجة إلى الفصل؟

قيل: قد يشكل جمع المقصور فى النصب والجر بتثنية الصحيح، كقولك: رأيت المصطفين، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحا، كما تقول فى تثنية زيد: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح، فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنية وكل جمع على هذا؛ لئلا تختلف طريقتهما.

فإن قال قائل: لم كانت النون بالزيادة أولى من سائر الحروف؟

قيل له: لم يمكن زيادة بعض حروف المد فى التثنية والجمع استثقالاً لاجتماعهما، ومع هذا فكان يجب إذا وقع حرف المد بعد ألف التثنية أن يهمز، ولأن كل حرف مد وقع طرفاً قبله ألف زائدة فلابد من همزة، فكان ذلك يؤدى إلى تغيير الحرف عن أصله، فوجب أن تزاد النون من بين سائر الحروف"١هـ.[١]

وذكر مثله الخوارزمى مختصراً مع الإشارة إلى خلاف فى سبب دخول النون، فقال:" فإن قيل: ما بال دخول النون على التثنية والجمع؟

قيل: قال سيبويه: إنه عوض من الحركة والتنوين [٢]، وخالفه أهل الكوفة وقالوا: النون زيدت للفصل بين التثنية والواحد المنصوب، وقال آخرون: هى عوض من التنوين فقط، [٣]، والدليل على ما قاله سيبويه: أنها تسقط فى الموضع الذى يسقط فيه التنوين، وهو الإضافة، وتثبت فى الموضع الذى تثبت فيه الحركة وهو مع الألف واللام.

---

[١] علل النحو ص ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، وانظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٠ والمقتصد فى شرح الإيضاح ١٩٢/١ وأسرار العربية ص ٢٥ وشرح ابن يعيش ٥٥/١، ١٣٧/٤.

[٢] انظر: الكتاب ١٨/١.

[٣] انظر هذا الخلاف فى : أسرار العربية ص ٥٤ والمقتصد ٩٠/١ وشرح الكافية ٣١/١ والهمع ١٦٤/١.

فإن قيل: لم كسر فى التثنية وفتح فى الجمع؟ قيل فرقاً بينهما.

فإن قيل: ما الحاجة إلى الفصل بين النونين وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع؟

قيل: قد يشكل جمع المقصور فى النصب والجر بتثنية الصحيح، كقوله تعالى: (وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار)[٤] فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحاً كما فى التثنية، فلولا الكسر والفتح فى النون لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح"[٥].

وذكر الأشمونى أسباباً أخرى للحاق النون فضلاً عن كونها عوضاً من الحركة والتنوين، ومن ثم قال:" لحقت النون المثنى والمجموع، عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين. ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً.

وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو: جاءنى خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد فى نحو: جاءنى هذان، ومررت بالمهتدين، وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين؛ لأنه قبل الجمع، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلباً للفرق، وجعلت فتحة طلباً للخفة"[١]

وفى الألفية يقول ابن مالك مشيراً إلى حركة النون فى جمع المذكر السالم:

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

أى أن النون فى جمع المذكر السالم وما ألحق به حقها الفتح طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى، ومن العرب من يكسرها، ولكنه قليل.[٢]

وقال فى شرح التسهيل: "وقولى : (وتليهما) أى تلى الواو والياء المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى؛ لأنه أخف من

---

[٤] سورة ص، الآية(٤٧).

[٥] الترشيح ص ٣١ وانظر: ثمار الصناعة ص ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨.

[١] انظر: شرح الأشمونى ٩١/١.

[٢] انظر: شرح الأشمونى ٨٩/١.

الضم والكسر، ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين". [٣]

وأجمعوا على أن كسر نون الجمع ضرورة، [٤] ومن شواهدهم قول الشاعر:

عرفنا جعفراً وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين [٥]

وقول الآخر:

وماذا يبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين[٦]

مخالفة جمع المذكر السالم للقياس:

وذكر أبو الحسن الأشمونى أن هذا الجمع مخالف للقياس، وكذلك المثنى، وذكر أسباب ذلك فقال:" إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين:

الأول: من حيث الإعراب بالحروف

الثانى: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف، وكذا نصب المجموع.

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول: فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة، وأيضاً فقد أعربت بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل، ولأنهما لما كان فى آخرهما حروف – وهى علامة التثنية والجمع– تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة.

وأما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الثانى: فلأن حروف الإعراب ثلاثة، والإعراب ستة: ثلاثة للمثنى، وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعرابهما بها على

---

[٣] شرح التسهيل ٧٢/١ وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦/١.

[٤] انظر: شرح التسهيل ٧٢/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٧، والمساعد ٤٦/١، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، وأوضح المسالك ٨٥/١، والتصريح ٧٩/١، والهمع ٤٩/١، وشرح الأشمونى ٨٩/١، ذكر الأخير أنه لغة.

[٥] من الوافر، قاله جرير، وهو فى ديوانه ٥٧٧/٢ والمراجع السابقة. والزعانف: جمع زعنفة، وهو طرف الأديم أو هدب الثوب، وهو ما تقطع من أطراف الثوب فاضطرب، يقال للئام الناس وأراذلهم، واستشهد به على كسر نون الجمع فى قوله (آخرين)، وهو ضرورة.

[٦] سبق تخريجه قريباً، والشاهد فيه: (حد الأربعين) وهو كسابقه.

حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو: رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب، فوزعت عليهما، وأعطى المثنى الألف؛ لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسماً فى نحو: اضربا، وحرفاً فى نحو: ضربا أخواك، وأعطى المجموع الواو؛ لكونها مدلولاً بها على الجمعية فى الفعل اسماً، نحو: اضربوا، وحرفاً نحو: أكلونى البراغيث، وجراً بالياء على الأصل".[1]

[1] انظر: شرح الأشمونى ١/٨٨،٨٧.

المبحث الرابع
الأفعال الخمسة

هذا هو الباب الرابع مما تنوب فيه الحروف عن الحركات وهو الأفعال الخمسة، أو الأمثلة الخمسة.

وهى كل فعل مضارع إتصل به ألف الاثنين للمخاطبين والغائبين، نحو: تفعلان ويفعلان، أو واو الجماعة للمخاطبين والغائبين أيضاً، نحو: تفعلون ويفعلون، أو ياء المخاطبة نحو: تفعلين، فهذه خمسة أنواع: اثنان للمثنى، واثنان للمجموع، وواحد للمؤنث.

فإن رفع هذه الأفعال بثبوت النون نيابة عن الضمة نحو: أنتما تفعلان، وهم يقومون، وأنت تفعلين يا هند.

ونصبها وجزمها بحذف تلك النون، نحو: لم يقوما، ولم يذهبوا، ولن يفهما، ولن يضربا ولا تضربى يا هند ويسرنى أن تذهبى[1].

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك الإعراب:

وأجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب سمة * كلم تكونى لترومى مظلمة

أشار ابن مالك بقوله: (يفعلان) إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان فى أوله الياء ، نحو: يضر بان، أو التاء، نحو: تضربان، وأشار بقوله: (وتدعين) إلى كل فعل اتصل به تاء المخاطبة، نحو: أنت تضربين، وأشار بقوله: (وتسألون) إلى كل فعل اتصل به واو الجمع، نحو: أنتم تضربون، سواء كان فى أوله التاء كما مثل، أو الياء، نحو: الزيدون يضربون.

فهذه الأمثلة الخمسة، وهى: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين – ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون عن الحركة التى هى الضمة، نحو الزيدان يفعلان، فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: الزيدان لن يقوما، ولم يخرجا، فعلامة النصب والجزم سقوط النون، وقد اجتمعا فى قوله تعالى: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)[2] فالأول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، والثانى منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون.

---

[1] الأفعال الخمسة وكيفية إعرابها مسألة مبسوطة فى كل كتب النحو.

[2] سورة البقرة، الآية (٢٤).

وقد يقال: ما سر ثبوت النون فى قوله تعالى (إلا أن يعفون)[١] مع أن الفعل مسبوق بأن الناصبة للفعل المضارع؟

والجواب عن ذلك: أن الواو فى يعفون ليست واو الجمع، بل هى لام الكلمة؛ لأن الأصل: عفا يعفو، والنون ليست علامة الرفع، بل هى نون النسوة فى محل رفع فاعل؛ إذ أن الفعل للنساء، فإذا قلت: النساء يعفون، فـ (يعفون) فعل مضارع مبنى على سكون الواو لاتصاله بنون النسوة والنون فى محل رفع فاعل، وفى حالتى الجزم والنصب تقول: النساء لم يعفون، ولن يعفون، ويكون الفعل مبنياً على السكون فى محل جزم أو نصب؛ لاتصاله بنون النسوة[٢]

وقد يقال: فما الفرق بين ما ذكرت وبين قولهم: الرجال يعفون؟

أقول: الواو هنا ضمير الجمع، وهى الفاعل، وأما لام الفعل فمحذوفة، وأصله: يعفوون، فاستثقلت الضمة على الواو الأولى التى هى لام الفعل، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان وهما الواوان: الأولى التى هى لام الفعل، والثانى التى هى واو الجمع، فحذفت الأولى منهما وبقيت الثانية التى هو واو الجمع مع زيادتها؛ لأنها جئ بها لمعنى وهو الدلالة على الجمع، ولأنها ضمير الفاعل، فصار يعفون بزنة (يفعون)، فإذا دخل ناصب أو جازم حذفت النون، نحو: الرجال لم يعفوا، ولن يعفوا.

وخلاصة الفرق بين النساء يعفون، والرجال يعفون.

أولاً: لام الفعل غير محذوفة فى العبارة الأولى، ومحذوفة فى الثانية لالتقاء الساكنين.

ثانياً: النون فى الأولى علامة جمع الإناث، وهى فى محل رفع فاعل أو نائب فاعل، ولا تحذف لناصب أو جازم؛ لأنها ضمير الرفع، بينما هى فى الثانية علامة رفع، ولذا تحذف للناصب والجازم.

ثالثاً: الواو فى الأولى لام الكلمة، وعليه فوزن الفعل (يفعلن) وأما فى الثانية فضمير جمع الذكور فى محل رفع فاعل، وليست لام الكلمة بل لام الكلمة محذوفة كما تقدم، وعليه فوزن الفعل (يفعون)[٣]

---

[١] سورة البقرة، الآية (٢٣٧).

[٢] انظر: أوضح المسالك ٩٢/١، ٩٣ والتصريح ٨٦/١.

[٣] انظر: التصريح ٨٦/١، وحاشية الصبان ٩٨/١، ٩٩، وضياء السالك ٧٦/١، ٧٧.

قال الأشمونى: "إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله: (إلا أن يعفون)[٢] لأنه ليس من هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنى مثل (يتربصن)[٣]، ووزنه (يفعلن)؛ بخلاف (الرجال يعفون) فإنه من هذه الأمثلة؛ إذ واوه ضمير الفاعل، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب، نحو: (وأن تعفوا أقرب للتقوى)[٤] ووزنه (تفعوا)، وأصله: تعفووا"[٥].

سر التسمية بالأفعال الخمسة، أو الأمثلة الخمسة:

أما سر تسميتها بالأفعال، فلأنها مختصة بالأفعال المضارعة فى حال اتصالها بالألف، أو الياء، أو الواو، وهذه هى التسمية المشهورة فى هذا الباب.

وبعضهم يطلق عليها الأمثلة الخمسة كابن هشام وغيره[٦]، قال الشيخ خالد الأزهر معللاً ذلك: "من أبواب النيابة: الأمثلة الخمسة، سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها"[٧].

---

[٢] سورة البقرة، الآية (٢٣٧).
[٣] سورة البقرة، الآية (٢٣٤).
[٤] سورة البقرة، الآية (٢٣٧).
[٥] انظر: شرح الأشمونى ٩٨/١، ٩٩.
[٦] انظر: أوضح المسالك ٩٢/١ وشرح ابن عقيل ٧٩/١ والتصريح ٨٥/١.
[٧] انظر: التصريح ٨٥/١.

السر فى كونها خمسة:

جعلت هذه الأفعال خمسة؛ لإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، فالمضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين: الأول: أن يكون الاثنان مذكرين، نحو: أنتما تكتبان يا زيدان، ونحو: الزيدان يكتبان، والثانى: أن يكون الاثنان مؤنثين، نحو: أنتما يا هندان تكتبان، ونحو: الهندان تكتبان، أو واو جمع بالتاء للمخاطبين، نحو: أنتم تفعلون، وبالياء للغائبين، نحو: هم يفعلون، أو ياء مخاطبة، نحو: أنت تفعلين.

فالأمثلة ستة على التفصيل، خمسة على الإجمال لمن يجعل الاثنين نوعاً واحداً[1].

استغناء الأفعال الخمسة عن حرف الإعراب:

من المعلوم أن الأفعال الخمسة ليس لها حرف إعراب كالدال من زيد، والتاء من فاطمة، فجعلت النون فى حال ثبوتها وحال حذفها هى العلامة، نص على ذلك ابن الخشاب بقوله: "النون فى هذه الأمثلة الخمسة إعراب، ثبوتها علامة الرفع وحذفها علامة الجزم، والنصب محمول عليه فى الحذف.

وهذه الأمثلة الخمسة خاصة معربات لا حرف إعراب لها، وذلك أنه لا يخلو قولك: يقومان – مثلاً – من أن يكون حرف إعرابه الميم أو الألف أو النون، فلا يكون الميم؛ لأنها لو كانت حرف إعراب لتحملت حركات الإعراب، وكونها مفتوحة فى الأحوال الثلاثة دليل على بطلان ذلك، ولا يكون الألف؛ لأنها فاعل الفعل، فهى اسم، وحرف الإعراب لا يكون اسماً، وإنما يكون حرفاً من أصل الكلمة المعربة أو مزيداً عليها منزلاً تلك المنزلة كتاء التأنيث وياء النسب وما جرى مجراهما، ولا يكون النون؛ لأنها هى الإعراب؛ إذ كان ثبوتها علامة الرفع، وحذفها علامة الجزم والنصب، فثبت أن (تفعلان) وأخواته معربات لا حرف إعراب لها، وإنما كانت هذه الأمثلة بهذه الصفة؛ لأن حرف الإعراب إنما يفتقر إليه إذا كان الإعراب حركة أو سكوناً، فأما إذا كان الإعراب حرفاً فلا حاجة إليه، أى إلى حرف الإعراب؛ لأن الحركة لابد لها من حرف تقوم به، إذا كانت لا تقوم بنفسها، والحرف لقيامه بنفسه مستغن عن ذلك.

---

[1] انظر: التصريح ٨٥/١، ٨٦ وحاشية الصبان ٩٨/١ ومصباح السالك إلى أوضح المسالك ٩٢/١.

وتنزل الحرف فى هذه الأمثلة الخمسة وغيرها ما سنذكره منزلة الحركة، وكان إعراباً كما تكون الحركة إعراباً؛ لأن الحركة قد تنزلت فى كثير من كلامهم منزلة الحرف[١]، وأعتد بها كما يعتد به، فأجرى كل واحد منهما مجرى صاحبه"[٢].

وقال أبو الفتح البعلى: "هذه الأفعال المذكورة اشتهرت بالأمثلة الخمسة، وهى معربة؛ لأن المعنى الذى أعرب لأجله المضارع موجود فيها من غير مانع، ولأن النون تثبت فى رفعها وتسقط فى غيره، وهذا الإختلاف إعراب، و ليس لها حرف إعراب؛ لأنه إما أن يكون قبل الألف والواو والياء، أو هى، أو النون بعدها لا يجوز أن يكون ما قبلها؛ لأن حركته لا تختلف باختلاف العوامل، ولا يكون أحد الثلاثة؛ لأنه ضمير الفاعل غالباً، أو حرف دال على حال الفاعل، وحرف الإعراب حقه أن يكون أحد حروف المعرب أو منزلاً منزلته، كتاء التأنيث، ولا يجوز أن يكون النون؛ لأنها حرف صحيح يسقط فى الجزم والنصب، وحرف الإعراب ثابت، ولأن وقوعها بعد الفاعل يحيل كونها من الفعل لفظاً أو حكماً، فتعين أن ليس لها حروف إعراب"[٣]

---

[١] مما تنزلت فيه الحركة منزلة الحرف: المؤنث ا لمعرفة إذا كان على ثلاثة أحرف وتحرك أوسطه لم يكن فيه إلا منع الصرف، بخلافه إذا سكن أوسطه؛ لأنه بسكون أوسطه يخف، فتقام خفته أحد سببيه، فيكون لك فيه الصرف وتركه فى قول الجمهور منهم، فمن منع الصرف اعتبر وجود السببين، ومن صرف فلما ذكرنا من مقاومة الخفة أحد السببين، وذلك نحو: دعد وهند، وبتحرك أوسطه أشبه ما كان من المؤنث على أربعة أحرف كزينب وسعاد، فلزم فيه ترك الصرف كما لزم فى زينب وسعاد، وبطل التمييز لوجود ما هو بمنزلة حرف رابع، وذاك هو الحركة، مثال ذلك: امرأة سميتها بقدم وفخذ، تمنعها الصرف البتة. انظر: المرتجل ص ٧٦، ٧٧.

[٢] انظر: المرتجل ص ٧٥، ٧٦.

[٣] الفاخد ١/١٠٠، ١٠١.

سبب اختيار النون لتكون علامة الإعراب دون سائر الحروف:

إنما كان ذلك كذلك؛ لقربها من حروف اللين بسبب ما فيها من الغنة، نص على ذلك الخوارزمى بقوله: "فإن قيل: لم جعل هذه النون علامة الإعراب دون سائر الحروف؟ قيل: لقربها من حروف اللين لما فيها من الغنة، وذلك أن أولى ما يجعل علامة الإعراب حروف اللين؛ لأنها أخوات الحركات – كما ذكرنا[١] – لكن لما كان فى زيادتها هاهنا كلفة وبشاعة زيد ما هو أقرب منها من سائرها وهو النون"[٢].

سبب ثبوت النون فى الرفع وسقوطها فى الجزم والنصب:

إنما تثبت النون فى الرفع؛ لأنه أول حركات الكلمة، فثبوته أولى؛ لأنه أول أحواله، كما أن الثبوت أصل والسقوط فرع، فقدم الأصل على الفرع، وأما الجزم والنصب فيستويان فى اتحاد العلامة وهى السقوط حملاً على الجر والنصب فى اتحاد العلامة فى المثنى والمجموع على حده، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، فهو من باب حمل النظير على النظير.

قال الخوارزمى فى بيان ذلك: "فإن قيل: لم تثبت وتسقط فى الجزم والنصب؟ قيل: أما الرفع فإنه أول حركات الكلمة، فثبوته فى أول أحواله أولى؛ لأن السقوط فرع على الثبوت، وأما النصب والجزم فيستويان كما يستوى الجر والنصب فى التثنية والجمع، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء"[٣].

وقال ابن مالك: " فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية، كذلك النون المتصلة بياء المخاطبة، نحو: أنت تفعلين، وقد كان ينبغى أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم فى نحو: غلامى، لكن سهل الاستغناء بالتقدير فى نحو: غلامى، كون الاسم أصيل الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلاً بهذه الحروف بتقدير الإعراب؛ لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة،

---

[١] ذكر أن هذه الحروف نتائج الحركات وأبعاضها، ألا ترى أنك إذا مددت الضمة تولدت معها واو، ومن الفتحة ألف، ومن الكسرة ياء، فجعل كل حرف منها قائماً مقام نظيره من الحركة، انظر: ترشيح العلل ص ٢٧.

[٢] ترشيح العلل ص٣٦، وانظر: أسرار العربية، ص ٣٢٤.

[٣] انظر: ترشيح العلل صـ٣٧ .

وبسقوطها مقام الفتحة والسكون، حملاً للنصب على الجزم فى الفعل، لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم، وقد حملوا النصب على الجر فى المثنى وجمعى التصحيح، نحو: مررت بالزيدين والهندات، ورأيت الزيدين والهندات، فحمل أيضاً النصب على الجزم فى نحو: لم يذهبا ولن يذهبا، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبى، ولن تذهبى.... وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فإدعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود؛ لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه".[١]

وقال صاحب التصريح: "... فإن رفعها بثبوت النون، وجزمها ونصبها بحذفها، نحو: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) الأول جازم ومجزوم، والثانى ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب؛ لأن النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص، فيفعلان كالزيدان، ويفعلون كالزيدون، وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات، وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدون الواو، ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون، لأنه يؤدى إلى اجتماع واوين، فجعلوا النون علامة للرفع، لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم حملوا النصب عليه، كما فعلوا ذلك فى نظيره من الأسماء، وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون"[٢].

وإنما كان الحذف للجزم أصلاً والحذف للنصب فرعاً عنه، لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الأصل الأصيل فى الجزم، ووجه المناسبة: كون كل عدم شيء، فالسكون عدم الحركة، والحذف عدم الجزم[٣].

حركة النون بعد الألف والواو والياء:

حركة النون بعد الألف فى الأفعال الخمسة الكسر، وبعد الواو والياء محركة بالفتح.

قال ابن مالك:" وتنوب النون عن الضمة فى فعل اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالباً، مفتوحة بعد أختيها"[٤].

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٥٠/١ ، ٥١ .
[٢] التصريح ٨٦/١ وانظر: الفاخر ١٠١/١ والهمع ٥١/١ وشرح الأشمونى ٩٨/١ .
[٣] انظر: حاشية الصبان ٩٨/١ .
[٤] انظر: شرح التسهيل ٥٠/١ .

وقوله (بعد الألف غالباً) إشارة إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعضهم: (أتعداننى أن أخرج)[٣].

وقال السيوطى: "والأصل فى هذه النون السكون، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً لاشتغال الكسر بعدها، وقيل: تشبيها للأولى بالمثنى، والثانية بالجمع، وقد تفتح بعد الألف أيضاً، قرئ (أتعداننى أن أخرج) بفتح النون، وقد تضم معها أيضاً، ذكره ابن فلاح فى مغنيه[٤]، واستبدل بما قرئ شاذا: (طعام ترزقانه)[٥] بضم النون"[٦].

وقال الصبان: "وهذه النون تكسر مع الألف، وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع، وقد تفتح مع الألف أيضاً، قرئ: (أتعداننى أن أخرج) بفتحها، وذكر ابن فلاح فى المغنى[٧] أنها تضم، قرئ شاذاً: (لا يأتيكما طعام ترزقانه) بضمها"[٨].

حذف النون لغير إعراب:

تقدم أن النون تحذف جزماً ونصباً، وتحذف لغير إعراب مع نون التوكيد لتوالى الأمثال.

قال ابن عقيل فى إعراب الفعل المضارع مع اتصاله بالنون مع الفصل بينهما: "فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربان، وأصله: هل تضربانن، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى، وهى نون الرفع كراهة توالى الأمثال، فصار هل تضربان.

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: هل تضربن يازيدون، و: هل تضربن باهند، وأصل تضربن: تضربونن، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال، كما سبق، فصار تضربون،

---

[٣] الأحقاق، الآية (١٧) والقراءة فى شواذ ابن خالويه صـ١٣٩ .

[٤] انظر: المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٦٢/٢ ، ٦٣ تحقيق د/عبد الرازق عبد الرحمن أسعد ط الأولى– بغداد– ١٩٩٩ م.

[٥] سورة يوسف، الآية (٣٧) والقراءة فى معجم القراءات رقم (٣٨٠٦) ط الثالثة وعالم الكتب بالقاهرة.

[٦] انظر: الهمع ٥١/١ .

[٧] انظر: المغنى لابن فلاح ٦٣/٢ .

[٨] انظر: حاشية الصبان ٩٨/١ .

فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار تضربن، وكذلك تضربن، أصله تضربين، ففعل به ما فعل بتضربونن"[١].

وقال الأشمونى: "والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل: ملفوظ به كألف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة، نحو: هل تضربان يا زيدان، وهل تضربن يازيدون، وهل تضربن ياهند، الأصل: تضربانن، وتضربونن، وتضربينن، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذفت الواو والياء لا لتقاء الساكنين، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف، ولم تحذف الألف، لئلا يلتبس بفعل الواحد"[٢].

وأما مع نون الوقاية فيجوز فيها: الفك، والإدغام، والحذف.

قال ابن مالك: "وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه: أحدها: الفك، نحو: (أتعداننى أن أخرج)[١]. والثانى: الإدغام، نحو: (أتعدانى)[٢]، وهى قراءة هشام عن ابن عامر. والثالث: الحذف، نحو: (أين شركائى الذين كنتم تشاقون فيهم)[٣] قرأ بها نافع، وقرأ غيره: (تشاقون)، وقرأ ابن عامر: (أفغير الله تأمروننى)[٤].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام.

وفى المحذوف خلاف: فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية، وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه[٥] والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها: أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

---

[١] شرح ابن عقيل ٣٨/١ ، ٣٩ وأنظر: شرح التسهيل ٣٦/١ وشرح ابن الناظم صـ١٥ وأوضح المسالك ٦٢/١ والتصريح ٥٦/١ ، ٥٧ .

[٢] انظر: شرح الأشمونى ٦١/١ ، ٦٢ .

[١] سورة الأحقاف، الآية (١٧) .

[٢] انظر: القراءة فى شواذ القران لابن خالويه صـ١٣٩ .

[٣] سورة النحل، الآية (٢٧).

[٤] سورة الزمر، الآية (٦٤) والقراءة فى إتحاف فضلاء البشر صـ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

[٥] انظر: الكتاب ٤١٦/٤ .

وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً فى الفعل، نحو قوله تعالى: (إن الله يأمركم)[٦] و (وما يشعركم)[٧] فى قراءة للسوسى، وفى الاسم كقراءة بعض السلف: (ورسلنا لديهم يكتبون)[٨] بسكون اللام، و (وبعولتهن أحق)[٩] بسكون التاء، فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضاً حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضاً لو حذفت نون الوقاية لا حتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغير ثان، وتغير يؤمن معه تغير أولى من تغير لا يؤمن معه تغير. ومثال حذفها مفردة فى الرفع نظماً قول الراجز:

أبيت أسرى وأبيت تدلكى ** وجهك بالعنبر والمسك الذكى[١٠]

ومن حذفها فى الرفع نثراً قراءة أبى عمرو من بعض طرقه: (قالوا ساحران تظاهرا)[١١] بتشديد الظاء، وقول النبى ﷺ : (والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)[١٢] اهـ[١٣].

الفرق بين الألف والواو والياء فى الأمثلة الخمسة وبينهما فى المثنى والجمع:

قال صاحب الترشيح: "مسألة فى الفرق بين حروف التثنية والجمع وبين هذه الضمائر: اعلم الألف فى (يضربان) ضمير الفاعل المثنى بمنزلة أن تقول: يضرب الرجلان)، والواو فى (يضربون) ضمير الفاعل المجموع بمنزلة أن تقول: يضرب الرجل، والياء فى (تضربين) ضمير الفاعل المؤنث بمنزلة أن تقول: تضرب أنت.

---

[٦] البقرة، الآية (٦٧).
[٧] الأنعام، الآية (١٠٩) والقراءة فى الإتحاف صـ٢١٥ .
[٨] الزخرف، الآية (٨٠).
[٩] البقرة، الآية (٢٢٨) والقراءة فى شواذ ابن خالويه صـ١٤ .
[١٠] رجز غير منسوب، وهو فى: شرح التسهيل ٥٣/١ والهمع ٥١/١ والدرر ٢٧/١ واستدل به على حذف نون الرفع فى قوله (تدلكى) لغير سبب.
[١١] القصص، الآية (٤٨) والقراءة فى الإتحاف صـ١١٣ .
[١٢] الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ٣٥/٢ .
[١٣] شرح التسهيل ٥١/١ ، ٥٢ ، ٥٣ وانظر: الهمع ٥١/١ ، ٥٢ .

وأما الألف والواو والياء فى (ضاربان) و (ضاربون) و (وضاربين) فإنها ليست بأسماء مضمرة كما فى الأفعال، وإنما هى علامات التثنية والجمع.

وحروف الإعراب عند سيبويه بمنزلة الدال من (زيد)[٤]، والإعراب مقدر فيها كما فى الأسماء المقصورة، وقد ذكرنا ذلك فى موضوعه[٥].

والفعل لا يثنى ولا يجمع بدليل أنه لو كان قولنا (يضربان) تثنية الفعل لجاز أيضاً أن تقول: زيد يضربان ويضربون إذا حصل منه ضربان أوضربات، فلما لم نقل ذلك دل على أن الألف والواو ضمير المثنى والمجموع لا تثنية الفعل وجمعه، فاعرف هذا الفرق[٦].

من خلال كلام صاحب الترشيح ندرك الفرق بين تلك الحروف فى باب الأمثلة الخمسة وبينها فى المثنى والمجموع على حده، فهى فى الأمثلة الخمسة أسماء فى محل رفع، وفى المثنى والمجموع على حده علامات تدل على التثنية والجمع، والله أعلم.

---

[٤] الكتاب ١٣/١ ،انظر: المقتضب ١٥١/٢ ، ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ٣٠/١ .
[٥] راجع الترشيح صـ٢١ .
[٦] انظر: الترشيح صـ٣٨ .

المبحث الخامس
المضارع المعتل الأخر

من أبواب النيابة الفعل المضارع المعتل الأخر، وهو ما أخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو، فإن جزمهن بحذف الأخر وهو حرف العلة نيابة عن السكون، نحو: يخشى، ولم يرم: ولم يدع.

فالمحذوف من (يخشى) الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن (يرم) الياء، والكسرة دليل عليها، ومن (يدع) الواو، والضمة قبلها دليل عليها.

وأما فى حالتى الرفع والنصب، فإن كان معتلاً بالألف قدرت فيه الضمة والفتحة، نحو: هو يخشى، ولن يخشى.

وإن كان معتلاً بالواو أو الياء قدرت الضمة فقط، نحو هو يدعو ويرمى.

وأما الفتحة فتظهر فيهما لخفتها، نحو: لن يدعو، ولن يقضى.[1]

قال ابن مالك فى الألفية مشيراً إلى هذا الإعراب:

وأى فعل أخر منه ألف * أو واو أو ياء فمعتلاً عرف
فالألف انو فيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدعوا يرمى
والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكماً لازما

وقال فى غيرها: "الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، نحو: من يهد الله يخشه ويرجه، فحذفت للجزم ياء بهدى، وألف يخشى، وواو يرجو"[2].

وقال ابنه: "الفعل المضارع كالاسم فى كونه ينقسم إلى صحيح ومعتل، وهو ما أخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمى، أو واو كيدعو.

فأما الصحيح فيظهر فيه الإعراب، وأما المعتل: فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب، لتعذر الحركة على الألف، ويظهر فيه الجزم بحذف الألف، تقول فى الرفع: هو يخشى، فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الألف، وفى النصب: لن يخشى، فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف، وفى الجزم لم يخشى، فعلامة الجزم، حذف الألف، أقاموا حذف الألف مقام السكون فى الجزم، كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة، وإن كان معتلاً بالياء أو الواو لم يظهر فيه الرفع، لثقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها، وعلى الواو المضموم

---

[1] انظر: التصريح ٨٧/١/١ والأشمونى ١٠١/١ .
[2] انظر: شرح التسهيل ٥٥/١ .

ما قبلها، ويظهر النصب بالفتحة لخفتها، والجزم بالحذف، كما فيما أخره ألف، تقول: هو يرمى ويدعو، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلى الواو، ولن يرمى ولن يدعو، فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو، ولم يرمى ولن يدعو، فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو، ولم يرم ولم يدع، فعلامة الجزم حذف الياء، وحذف الواو[١].

وقال السيوطى: "من أبواب النيابة الفعل المضارع المعتل الأخر، وهو ما أخره ألف كيخشى، أو واو كيغزو، أو ياء كيرمى، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون"[٢].

هذا وقد ورد عن العرب إبقاء هذه الحروف مع الجازم، وقصروه على الضرورة، من ذلك قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق[٣]

وقول الأخر:

هجوت زبان معتذراً * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٤]

وقول الأخر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد[٥]

فقد ثبت أحرف العلة مع الجازم فى الأبيات الثلاثة فى قولهم: (ولا ترضاها)، (لم تهجو)، (ألم يأتيك) لضرورة الشعر، وقيل: هذه الأحرف إشباع،

---

[١] انظر: شرح ابن الناظم صـ٣١ ، ٣٢ .

[٢] انظر: همع الهوامع ٥٢/١ .

[٣] من الرجز، وقائله رؤية بن العجاج، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٥٦/١ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ والدرر اللوامع ٢٨/١ والشاهد فيه قول: ولا ترضاها، حيث ثبت الألف مع الجازم ضرورة وقيل: لغة، والقياس: ولا ترضها.

[٤] من البسيط، وقائله غير معروف عند العينى فى الشواهد الكبرى ٢٣٤/١ والشنقيطى فى الدرر ٢٨/١ ، وعزى إلى أبى عمرو بن العلاء فى: مدرسة البصرة النحوية صـ٤٢٧ ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٥٦/١ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ وشرح الأشمونى ١٠٣/١ ، وزبان: اسم رجل، واستشهد على بقاء الواو وع الجازم فى قوله (لم تهجو) ضرورة.

[٥] من الوافر، وقائله قيس بن زهير، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٥٦/١ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ والأشمونى ١٠١/١ والدرر ٢٨/١ . وتنمى: بفتح التاء من فميت الحديث إذا بلغته. والشاهد فيه: ألم يأتيك، وهو كسابقه.

والحروف الأصلية محذوفة للجازم. وقيل: هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويقر حرف العلة على حاله[١].

أسباب هذا الإعراب:

إنما جزم الفعل المضارع المعتل الأخر بحذف حروف العلة فرقاً بين المجزوم والمرفوع، ولضعف تلك الحروف بسكونها فجرت مجرى الحركات فى جواز حذفها:

قال أبو الحسن الوراق: "أصل الجزم القطع[٢] ولابد للمجزوم أن يحذف من أخره علامة الرفع، وإذا كان الفعل معتلاً سكن أخره علامة للرفع، ولابد أن يكون للجزم علامة وتأثير، فلما لم يصادف فى أخر الفعل إلا حرفاً ساكناً حذفه، ليكون بينه وبين المرفوع فصل، وجاز حذف الحرف لضعفه، إذا كان ساكناً، فجرى مجرى الحركة فى جواز الحذف عليه"[٣].

وقال الخوارزمى: "وقيل إنما حذف هذه الحروف فى الجزم لكى لا يلتبس حالة الرفع بحالة الجزم"[٤].

وقال أبو حيان: "وأما فى هذه الأفعال، فالألف والياء والواو إنما هى لام الكلمة، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فيها، فلما دخل الجازم حذفت تلك الضمة المقدرة، فالتبس المجزوم بالمرفوع، فحذفت هذه الحروف لأجل الالتباس"[٥].

وقال صاحب التصريح: "لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به"[١].

---

[١] انظر: التصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ والأشمونى ١٠٣/١ .

[٢] أى قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه كان بحذف حرف على هذا، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعها الحذف، قاله الزجاجى فى الإيضاح فى علل النحو صـ٩٣ تحقيق د/مازن مبارك– بيروت ١٩٧٩ م

[٣] انظر: علل النحو للوراق صـ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

[٤] انظر: ترشيح العلل صـ٤٠ .

[٥] انظر: النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان صـ٣٩ تحقيق د/عبد الحسين الفتلى– مؤسسة الرسالة– بيروت ١٤٠٥ هـ

[١] انظر: التصريح ٨٧/١ .

وقيل لأنها أشبهت الحركات فقامت مقامها.

قال صاحب الترشيح: "فإن قيل: لم تسقط هذه الحروف فى الجزم ؟ قيل: يمكن أن يقال: إنما يوجب سكون الكلمة حقه أن يحذف الحركة أو ما يقوم مقامها، فلما لم يجد شيئاً منها حذف الحرف المعتل، لأنه كالقائم مقام الحركة، بخلاف ما صنع فى الكتاب صريحاً بقوله:[٢] "ومن ذلك حروف اللين" يعنى: ومن جملة قيام الحرف مقام الحركة.

والدليل أن هذه الحروف لا تكون قائمة مقام الحركة صريحاً هو أن كل واحد منها لام الكلمة بمنزلة الدال من (زيد)، فكما لا يقال فى الاسم الذى فى آخره أحد هذه الحروف، كعصا والقاضى: إنه حرف يقوم مقام الحركة، كذلك هاهنا، على أن هذا الحرف يتحرك حالة النصب كما يتحرك الصحيح، فلو كان هذا قائماً مقام الحركة لما اجتمع الأصيل وما ينوب منابه معاً، وإذا كان كذلك فقد ثبت أن هذه الحروف لا تكون قائمة مقام الحركة صريحاً منزلة النون فى الأمثلة الخمسة، بل هى – كما قلنا إنها تشابه ما يقوم مقام الحركة فى هذا الحكم، ويؤيد ذلك إعادتها عند الجازم والأمر حيث وجد ما يقوم مقام الحركة، نحو يغزوان، ويرميان، فيقول: لم يغروا، ولم يرميا، وأغزوا، وارميا، بإثبات الواو والياء؛ لأن النون قائم مقام الحركة، فحذف فى الأمر وعند الجازم، وبقى الواو والياء على حالهما، فاعرف ذلك"[٣].

وقال ابن الناظم: "وفى الجزم: لم يخش فعلامة الجزم حذف الألف، أقاموا حذف الألف مقام السكون فى الجزم، كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة، وإن كان معتلاً بالياء أو الواو ... والجزم بالحذف، كما فيما آخره ألف"[٥].

---

[٢] أى: عبد القاهر الجرجانى فى كتابه الجمل.
[٣] انظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل ص ٣٩، ٤٠.
[٥] انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١، ٣٢.

القسم الثانى
ما تنوب فيه الحركات عن الحركات

وفيه مبحثان
الأول: **جمع المؤنث السالم**.
الثانى: **ما لا ينصرف**.

المبحث الأول
جمع المؤنث السالم

هذا هو الباب[١] الأول من القسم الثانى مما تنوب فيه الحركات عن الحركات، وهو جمع المؤنث السالم، وقالوا فى تعريفه: هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء فى أخره، وسلم فيه بناء الواحد، نحو: مسلمة ومسلمات، وفاطمة وفاطمات. فإنه يرفع بالضمة نحو: هذه مسلمات ويجر بالكسرة نحو: مررت بمسلمات، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت مسلمات[٢] وقد عدل الحذاف من النحاة عن التعبير بجمع المؤنث السالم إلى التعبير بما جمع بالألف والتاء المزيدتين، ليعم جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه بناء المفرد، وما لم يسلم.

قال ابن مالك فى ألفيته:

وما بتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا

وعقد له ابن هشام باباً فقال: الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين كهذات ومسلمات"[٣].

وقد ذكر جمع من النحاة علة العدول إلى هذه التسمية.

قال صاحب التصريح: "من أبواب النيابة الجمع بألف وتاء مزيدتين، ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كهندات ودعدات، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات، أو بالألف المقصورة كجبليات، أو الممدودة كصحراوات، أو يكون مسماه مذكراً كإصطلات، ولا فرق فيه بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده، كضخمة وضخمات، أو تغيرات، كسجدة وسجدات، وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات، فالأول حرك وسطه، والثانى قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً، لهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم، إلى أن قال: الجمع بألف وتاء مزيدتين، ليعم جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد، وما تغير"[٤]

---

[١] المقصود به الباب النحوى .

[٢] هذا الإعراب مشهور ومبسوط فى كل كتب النحو.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٨٦/١ .

[٤] انظر: التصريح ٧٩/١ .

وقال السيوطى: "وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم، لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كاصطبلات، والسالم كما ذكر، والمغير نظم واحده، كثمرات وغرفات، وكسرات، ولا حاجة إلى التقيد بمزيدتين، ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك"[٢].

وقال الأشمونى: "إنما لم يعبر[٣] بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره، ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات، ولم يسلم فيه بناء الواحد نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو، أبيات وقضاة، لألف الألف والتاء فيهما لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية"[٤].

والذى أرجحه وأميل إليه هو التعبير بجمع المؤنث السالم، لأنه صار علماً فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين[٥]. المطرد فى هذا الجمع:

أجمع النحويون على أنه يطرد فى هذا الجمع خمسة أشياء:[٦]

أولها: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً، سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة، أو لمذكر كطلحة وحمزة، أو اسم حنس كثمرة، أو صفة كنسابة.

ويستثنى من ذلك: شاة وشفة وأمة، فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح استغناء بتكسيرها على: شياه، وشفاه، وإماء[٧]

والثانى: ما كان علماً لمؤنث مطلقاً، سواء كان فيه التاء– كما تقدم– أو لم يكن كزينب وسعدى وسعاد وهند.

والثالث: ما كان صفة لمذكر لا يعقل، كأيام معدودات، وجبال راسيات.

والرابع: مصغر المذكر الذى لا يعقل، كدريهمات، وكتيبات.

---

[٢] انظر: همع الهوامع ٢٢/١ .

[٣] أى ابن مالك فى الألفية.

[٤] انظر: شرح الأشمونى ٩٣/١ .

[٥] انظر: حاشية الصبان ٩٣/١ .

[٦] انظر: شرح عيون الإعراب صـ٦٥ والتسهيل صـ٢٠ وشرحه ١١٢/١ والفاخر ٩٧/١ والتصريح ٨١/١ والهمع ٢٢/١ وحاشية الصبان ٩٢/١ .

[٧] انظر: الهمع ٢٢/١ .

والخامس: ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، نحو: صحرى وحبلى، وصحراء، وقاصعاء، وامرأة عجزاء، وديمة هطلاء[١]، وكذا حواء وبطحاء.

ويستثنى من ذلك: فعلاء مؤنث أفعل، كحمراء مؤنث أحمر، وفعلى مؤنث فعلان، كسكرى مؤنث سكران، لأن مذكر هذين لا يجمع بالواو والنون[٢].

وكل ما لا يجمع مذكره بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء[٣]. وأجازه الفراء، وهو قياس قول الكوفيين فى المذكر، ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية، فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف[٤].

وما خرج عن الأنواع الخمسة السابقة فإنه من الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

قال السيوطي: "وما عدا الأنواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضاً مقصور على السماع، كسموات وثيبات، وأشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات وحمامات وحسامات.

وذهب قوم منهم ابن عصفور[٥] إلى جواز قياس جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذى لم يكسر اسماً كان أو صفة، كحمامات وسجلات، وجمل سجل أى ضخم، وجمالات سجلات، فإن كسر امتنع قياساً"[٦].

الملحقات بجمع المؤنث السالم:

يلحق بهذا الجمع فى إعرابه شيئان[٧].

---

[١] أى سحابة غزيرة المطر.

[٢] انظر: الفاخر ٩٧/١ والهمع ٢٢/١ .

[٣] انظر: الفاخر ٩٧/١ .

[٤] انظر: همع الهوامع ٢٢/١ .

[٥] لما رجعت إلى الشرح الكبير لابن عصفور وجدت فيه خلاف ذلك، حيث قصره على السماع ولذلك قال: "وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو: هند، أو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا فعلى فعلان، وفعلاء أفعل خاصة، وكل اسم مصغر لما لا يعقل نحو: دريهمات ودنيكرات، وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع، نحو: حمامات وسرادقات واصطبلات وسجلات،، انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٤٩/١ .

[٦] انظر: همع الهوامع ٢٣/١ .

[٧] هذا الأمر مبسوط فى كتيب النحو جميعاً.

أحدهما: أو لات، وهو اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، وواحدة فى المغنى ذات بمعنى صاحبة.

قال تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)[٢] فـ(أولات) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومنه قولة تعالى: (وإن كن أولات حمل)[٣] فـ(أولات) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الكسرة الظاهرة نيابة عن الفتحة والثانى: ما سمى به من هذا الجمع، نحو: عرفات وأذرعات[٤]، تقول هذه عرفات وأذرعات، ورأيت عرفات وأذرعات، ونظرت إلى عرفات وأذرعات.

واختلف فى إعرابه على ثلاثة أوجه[٥]

أولها: أن يعرب على ما كان عليه قبل التسمية بالضمة رفعاً، وبالكسرة جراً ونصباً، مع بقائه منوناً، لأن التنوين فى الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية، فتقول: هذه عرفات وأذرعات، ورأيت عرفات وأذرعات، ومررت بعرفات وأذرعات.

وثالثها: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجراً مع ترك التنوين مراعاة للتسمية، فتقول: هذه عرفات وأذرعات، ورأيت عرفات وأذرعات، ومررت بعرفات وأذرعات.

فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط، والمتوسط جمع بين الأمرين، فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه.

وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين، فتحصل فى المسألة ثلاثة أوجه[٦].

ورووا بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى[٢]

---

[٢] سورة الطلاق، الآية (٤).

[٣] سورة الطلاق، الآية (٦).

[٤] عرفات: علم لموضع الوقوف، واستدل على علميته بقولهم: (هذه عرفات مباركاً فيها) بنصب (مباركاً) على الحال، ولو كان نكرة لجرى عليه صفة، ولو خلت عليه (أل) وهى لا تدخل عليه، وأما أذرعات فقرية من قرى الشام. التصريح ٢٢/١ وشرح الأشمونى ٩٤/١ .

[٥] انظر: ابن يعيش ٤٧/١ وأوضح المسالك ٨٧/١ ، ٨٨ والتصريح ٨٣/١ والهمع ٢٢/١ وشرح الأشمونى ٩٤/١ .

[٦] انظر: التصريح ٨٣/١ والأشمونى ٩٤/١ .

بجر (أذرعات) بالكسرة مع التنوين، وتركه، وبالفتحة بلا تنوين، فهذه ثلاثة أوجه فى رواية البيت.[٣]

سبب هذا الإعراب فى جمع المؤنث السالم:

أرجع النحويون سبب إعراب جمع المؤنث السالم فى حالة النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم، لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر، فحمل الفرع على الأصل.

وإليك طرفاً مما قالوه:

قال أبو الحسن المجاشعى: "ويقال: لم جعل نصب جمع المؤنث كجره؟ والجواب: أنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حد جمع المذكر، فلما كان نصب جمع المذكر كجره جعلوا المؤنث كذلك؛ ليتشاكلا".[٤]

وقال ابن الخشاب: "إذا جمعت الاسم المؤنث الجمع الصحيح زدت عليه ألفاً وتاء، ويكونان بمجموعها علامة الجمع والتأنيث معاً، كقولك، مسلمة ومسلمات، وقائمة وقائمات، والتاء حرف الإعراب، فإذا رفعت هذا الجمع ضمتها، وألحقتها تنويناً يكون بإزاء النون فى مسلميه، لا أنه علامة للصرف فى قول الجمهور.

وإن جررته كسرت التاء، وإن نصبته كسرتها أيضاً، فقلت: مررت بمسلمات، ورأيت مسلمات، فحملت النصب على الجر، وإن كان فتح التاء ممكناً، لكن عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم، وذلك أن المؤنث فرع عن المذكر، فجمعه فرع على جمعه، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره، فهما مشتركان فى الياء، فشركوا بين نصب الجمع المؤنث الصحيح وجره فى الكسرة يجرى الفرع على حكم الأصل، فتكون عدة أحواله كعدة أحواله، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله[١].

---

[٢] من الطويل لامرىء القيس، وهو فى ديوانه صـ٣١ والكتاب ٢٣٣/٣ والمقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ وابن يعيش ٤٧/١ ، ٣٤/٩ وتنورتها: نظرت إلى نارها بقلبى وأنا بأذرعات بالشام وهى بيثرب، وهى فى بيت مرتفع بل إن أدناه لا يمكن اجتيازه.

[٣] انظر: التصريح ٨٣/١.

[٤] شرح عيون الإعراب ص ٦٢، وانظر: الكتاب ٨١/١ والمقتضب ٦/١، ٧.

[١] انظر: المرتجل فى شرح الجمل صـ٧١ .

وقال الدينورى: "لما كان المذكر أصلاً وأولاً، والمؤنث فرعاً وطارئاً، وكان جمعا هما كذلك، وسبق جمع السلامة فى المذكر إلى الإعراب بالحروف بقى نظيره فى المؤنث على الإعراب بالحركات، وحمل النصب على الجر فيه، لأنه نظيره- والمحكوم بأنه أصله- صار كذلك[٢].

وقال أبو البقاء: "واعلم أن التاء هنا حرف الإعراب، لأنها تثبت فى الرفع والنصب والجر، وتعتور عليها الحركات، كما تعتور على دال زيد، وكان القياس أن تفتح فى النصب كما فتحت تاء التأنيث فى الواحد نحو: رأيت مسلمة، وكما فتحت تاء الأصل نحو: سمعت أصواتاً، وأنشدت أبياتاً، إلا أن العرب كسروها فى النصب استحسانا، وذلك أن الجمع المؤنث هنا فرع على جمع المذكر فى نحو: الزيدون، وكما سوى هناك بين المنصوب والمجرور سوى هنا بينهما، ليكون الفرع على مثال الأصل، فلو فتح فى النصب لكان الفرع أتم حكماً من الأصل وأوسع منه وذلك لا يستحسن فى الحكمة، وقد حكى الكوفيون (استأصل الله عرقانهم)، و(جاءوا ثباتاً) بالفتح، وزعموا أن العرب أخرجوها على الأصل، وهذا عند البصرين على غير ما ادعوه، وذلك أن الألف فى (عرفات) للإلحاق، والتاء للتأنيث، فهو مفرد لا جمع، وكذلك (ثباة)، وإن شئت جعلت الألف فى (ثباة) بدلاً من الواو التى هى لام الكلمة"[٣].

وقال أبو الفتح البعلى: "وهو معرب بحركتين: ضمة وكسرة، فالضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر- على ما تقدم- تم حمل النصب على الجر، لأنه جمع تصحيح، فحمل المنصوب على المجرور كجمع المذكر، والفروع تحمل على الأصول، فلو لم يحمل فمه النصب على الجر لكان الفرع أوسع من الأصل، وهذا استحسان من العرب، لا أن الفتح متعذر"[٤].

وقال صاحب التصريح: "...نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً للنصب على الجر، كما فى جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلف الفرع عن الأصل فى الإعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع، وهى أنه ليس فى أخره حروف تصلح للإعراب"[١].

---

[٢] انظر: ثمار الصناعة صـ٢٣١ .
[٣] المتبع فى شرح اللمع ٢١٠/١ وانظر: الهمع ٢٢/١ .
[٤] انظر: الفاخر ٩٦/١ .
[١] التصريح ٧٩/١ وانظر: شرح الأشمونى ٩٢/١ ، ٩٣ .

سبب جمع المؤنث بالألف والتاء:

قال أبو الحسن الوراق فى ذكر علة ذلك: "فإذا أردت جمع المؤنث جمع السلامة زدت فى آخره ألفاً وتاء، و إنما وجب زيادة هذين الحرفين – لما ذكرناه – أن حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى فى هذه المواضع؛ لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل، فوجب أن يدخل أخفق الحروف، فكانت الألف أحق بذلك لخفتها، ولم يجز أن تزاد معها من حروف المد واللين لما ذكرناه من وجوه قبله إلى غير جنسه، ولم يجز الاقتصار على الألف وحدها لئلا يلتبس بالتثنيه، فطلبوا حرفاً يكون بدلاً من الواو التى هى حرف مد، فجاءوا بالتاء، ألا ترى أنها تبدل من الواو فى (تخمة وتجاه)، والأصل: وخمة ووجاه، وكان أيضاً إدخال التاء أولى؛ لأنها – مع مقاربتها للواو – توجب حذف التاء التى فى الواحدة، فنقول فى مسلمة: مسلمان، والأصل: مسلمتان، فأسقطوا التاء الأولى اكتفاء بالثانية، وكانت أولى بالإسقاط؛ لأن الثانية تفيد معنى التأنيث ومعنى الجمع، فلهذا كانت أولى بالإسقاط من الثانية، وإنما أسقطوها؛ لئلا يجتمع تأنيثان".

وقال أبو البقاء: "وإنما زادوا الألف: لأنها من حروف المد، وكان أولى من الواو والياء لخفتها، وإنما أضافوا إلى الألف حرفاً آخر؛ لشلا يشبه المقصور والمثنى، واختاروا التاء؛ لأن فيها دلالة على التأنيث، وغيرها مما يجمع مع الألف ولا يدل عليه، وكلا الحرفين يدل على كلا المعنيين الجمع والتأنيث، ولا يدل أحدهما على أحد المعنيين، بدليل إنك لو أسقطت التاء وأبقيت الألف لم يبق اللفظ دالاً على الجمع، ولو أسقطت الألف لم تكن التاء دالة على التأنيث، لأنها لا تحدث إلا فى الجمع، فإذا هما زائدتان، زيداً معاً، كما زيدت ياء النسب، وليس الحرفان هنا كالواو والنون فى الزيدون؛ لأن النون ثم تسقط فى الإضافة، فقد ثبت أحدهما بدون الآخر، بخلاف الألف والتاء".[٢]

وقال الدينورى: "وألحقت به تاء الجمع والتأنيث وقبلها ألف، لئلا تلتبس بالواحدة، فقيل: هذه الهندات، وكذلك ما أشبهه"[٢].

سقوط تاء التأنيث فى الجمع:

قال الوراق: "إنما أسقطوها؛ لئلا تجتمع تأنيثات"[٣]

---

[٢] انظر: المتبع ٢٠٩/١.

[٢] انظر: ثمار الصناعة ص ٢٣١.

وقال أبو البقاء: "وإنما حذفت هذه التاء فى الجمع لوجهين:
أحدهما: زيدت لتدل على التأنيث، وقد حصلت الدلالة عليه بالتاء التى زيدت فى الجمع، فلم تحتج إلى الأولى، وهو معنى كلامه[٤].
والثانى: أن التاء الأولى لو ثبتت لكانت تاء التأنيث، وهى لا تقع إلا طرفاً، ولذلك لم يقولوا فى النسبة إلى البصرة ومكة: بصرتى ومكتى"[٥]

وقال الدينورى: "وإذا جمع المؤنث المتصلة به تاء التأنيث جمع السلامة سقطت تاؤه فى الجمع؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث بلفظ واحد مثل: مسلمتات، وخصت الأولى بالحذف؛ لأن فيها دلالة واحدة، فحذفت لضعفها، وفى الثانية دلالتان؛ فأثبتت لقوتها".[٦]

وأما الألف فإنها لا تحذف فى الجمع كما حذفت التاء، وذلك لوجهين نص عليهما أبو البقاء بقوله: "اعلم أن ألف التأنيث لم تحذف فى الجمع كما حذفت التاء لوجهين: أحدهما: أن الكلمة وضعت فى أول أمرها على التأنيث وفيها الألف، فهى كحرف أصلى، ولهذا تثبت فى جمع التكسير نحو: حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى، بخلاف التاء، فإنها تزاد على صبغة المذكر، للفرق نحو: مسلم ومسلمة، وإذا كان كذلك لم يحذف فى جمع التصحيح؛ لأن حذفها يخل بكونها لازمة.

والثانى: أنها لو حذفت لالتبس الجمع هنا بجمع واحد لا ألف فيه، أو بواحد فيه بواحد فيه تاء التأنيث، ألا ترى أنك لو جمعت سعدى على سعدات لجاز أن يتوهم أن واحده (سعد أو سعدة) فلم يحذف فى الجمع؛ لئلا يفضى إلى اللبس، وغذا ثبت هذا فكان القياس أن تثبت الألف إلا أن ذلك تعذر؛ لكونها وسكون ألف الجمع، فعدلوا إلى قلبها لتثبت مع الألف".[١]

أسباب عدم سقوط ألف التأنيث المقصورة والممدودة عند الجمع:

لا تسقط ألف التأنيث المقصورة وكذلك الممدودة عند الجمع، بل تقلب الأولى والثانية واواً مما يؤدى إلى زوال علة الحذف وهى الجمع بين تأنيثين.

---

[٣] انظر: علل النحو ص ٢٤٢.
[٤] أى ابن جنى فى كتابه اللمع ص ٨
[٥] انظر: المتبع ٢١١/١.
[٦] انظر: ثمار الصناعة ص ٢٣١.
[١] انظر: المتبع ٢١٢/١.

قال أبو الحسن الوراق: "فإن قال قائل: ألست تقول فى حبلى: حبليات، والألف فى حبلى للتأنيث، فقد أثبتها فى الجمع وجمعت بين تأنيثين، فهلا جعلت ذلك فى التاءين؟ بالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن علامة التأنيث فى حبلى الألف، فإذا جمعت انقلبت الألف، فزالت علامة التأنيث، فعلى هذا الوجه لم يجمع بين تأنيثين.

والوجه الثانى: أن علامة التأنيث فى حبلى مخالفة العلامة التأنيثية فى الجمع، ونحن فى (مسلمات) لو أقررنا اللفظ على هذا لكنا قد جمعنا بين تأنيثين صورتهما واحدة، فلهذا حذفنا إحداهما، فإذا أقررنا علامة التأنيث فى حبلى مع علامة الجمع لم نكن قد جمعنا بين صورتى تأنيث، فيجوز الجمع بينهما لاختلافهما.

وهذا الوجه أيضاً ذكرناه لنبين أن بين ما يجتمع فيه صوتا تأنيث وبين ما تختلف فيه الصورتان فرقاً، والعلة الأولى كافية"[٢]

وقال أبو الحسن المجاشعى مشيراً إلى عدم سقوط الألفين وقلبهما "وإن كانت العلامة ألفاً مقصورة قلبتها ياء، نحو: حبليات وسلميات وذفريات[٣]، وإن كانت ألفاً ممدودة قلبتها واواً، نحو: صحراوات وبطحاوات[٤].

ولا يجوز أن يجمع هذا الجمع إلا الأسماء دون الصفات، لو قلت: حمراوات وصفراوات لم يجز[٥]، وأما قوله عليه السلام: (ليس فى الخضراوات زكاة)[٦] فإنما جاز؛ لأن الخضروات ضار أسماً للبقولة[٧].

فإن قيل: فكيف جاز أن يجمع بين تأنيثين فى حبليات وصحراوا؟ قيل: جاز ذلك؛ لأن أحد التأنيثين قد ذهب لفظه، وقيل: جاز؛ لاختلاف التأنيثين، كما قالوا: إحدى عشرة، ولم يتقولوا: ثلاثة عشرة"[١].

التنوين فى جمع المؤنث:

---

[٢] علل النحو ص ٢٤٢ وانظر: المقتضب ٦/٤.

[٣] الذفرى: العظم الناتئ خلف الأذن، انظر: اللسان (ذفر).

[٤] جمع بطحاء، وهى مسيل فيه دقاق الحصى، وقيل: تراب لين مما جرته السيول، اللسان (بطح).

[٥] قياس جمعه للمذكر والمؤنث سواء فيجمع أفعل وفعلاء على فعل، تقول فى جمع أحمر وحمراء: حُمْر، وفى أصفر وصفراء: صُفْر.

[٦] أخرجه الترمذى فى صحيحه ١٣٢/٣، والسيوطى فى الجامع الصغير ٢٨٠/٢.

[٧] يقصد أن الاسمية فيه غلبت على الوصفية.

[١] شرح عيون الإعراب ص ٦٤، وانظر: المقتضب ٨/٤.

التنوين فى جمع المؤنث غير دال على الصرف، وهو فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم.

قال ابن الخشاب: "إذا جمعت الاسم المؤنث الجمع الصحيح زدت عليه ألفاً وتاء ... والتاء حرف الأعراب ... وألحقتها تنويناً يكون بإزاء النون فى مسلمين، لا أنه علامة للصرف فى قول الجمهور"[٢].

وقال أبو البقاء: "فأما التنوين الذى يلحق الجمع فغير دال على الصرف بدليل ثبوته فيما لا ينصرف، كقوله تعالى: (فإذا أفضتم من عرفات) وهى معرفة مؤنثة، ومثل ذلك لا ينصرف، والدليل على أنها معرفة أمران: أحدهما: أنه لا يدخلها الألف واللام.

والثانى: أنهم نصبوا عنها الحال فقالوا: (هذا عرفات مباركاً فيها)، وإذا ثبت ذلك فهذا التنوين نظير النون فى(مسلمون)؛ لأن جمع المؤنث فرع على جمع المذكر، فأرادوا أن يلحقوا الفرع بالأصل، غير أنهم حطوه عنه على عادتهم فى حط الفروع عن الأصول، فلم يجعلوا هذا التنوين ثابتاً فى كل حال، ولا أثبتوه مع الألف واللام، بل شبهوه بتنوين الصرف، فحذفوه فى الوقف ومع الألف واللام"[٣].

سبب تغير بناء الواحد فى نحو(بنت وأخت):

قال أبو الحسن الوراق: "فإن قال قائل: قد قلتم: إن الجمع السالم: ما سلم فيه بناء الواحد، وإن المكسر: ما تغير فيه بناء الواحد، ثم قلتم فى(بنت وأخت) فى حال الجمع: بنات وأخوات، ففتحتم أولهما، وكان مكسوراً أو مضموماً، وجعلتم هذا الجمع جمع السلامة؟ قيل: لأن الأصل فى بنت و أخت: بنوة وأخوة، ولكنهما غيرا فى الواحد، ووجه التغيير: أنهم حذفوا من (أخوة وبنوة) الواو استثقالاً، ثم ألحقوا بنتاً بجذع، وأختاً بقفل.

---

[٢] أنظر: المرتجل فى شرح الجمل صـ٧١.

[٣] أنظر: المتبع فى شرح اللمع ١/٢١٠،٢١١.

وإنما دعاهم إلى هذا الإلحاق؛ لتحصيل التاء على لفظة الحروف الأصلية، فيصير هذا الحكم لهما كالعوض من حذف الواو"[1].

وقال أبو البقاء العكبرى: "قوله[2]: فإن كانت فيه ألف التأنيث المقصورة قلبت فى الجمع ياء ... الفصل.

اعلم أن ألف التأنيث لم تحذف فى الجمع كما حذفت التاء لوجهين: أحدهما: أن الكلمة وضعت فى أول أمرها على التأنيث وفيها الألف، فهى كحرف أصلى، ولهذا تثبت فى جمع التكسير نحو: حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى، بخلاف التاء، فإنها تزاد على صيغة المذكور للفرق، نحو: مسلم ومسلمة، وإذا كان كذلك لم يحذف فى جمع التصحيح؛ لأن حذفها يخل بكونها لازمة.

والثانى: أنها لو حذفت لا لتبس الجمع هنا بجمع واحد لا ألف فيه، أو بواحد فيه تاء التأنيث ألا ترى أنك لو جمعت سعدى على سعدات لجاز أن يتوهم أن واحده سعد أو سعدة فلم يحذف فى الجمع؛ لئلا يفضى إلى اللبس، وإذا ثبت هذا فكان القياس أن تثبت الألف إلا أن ذلك تعذر؛ لسكونها وسكون ألف الجمع، فعدلوا إلى قلبها لتثبت مع الألف، وقلبوها ياء لا واواً لوجهين: أحدهما: أنها تمال فى الواحد والإمالة تقريب لها من الياء، فكانت الياء بها أولى والثانى: أن الياء تدل على التأنيث فى نحو: اضربى.

قوله[3]: فإن كانت فيه ألف تأنيث، لكنها قلبت فى الجمع واواً.

اعلم أن الهمزة فى صحراء ونحوها ألف تأنيث، لكنها قلبت همزة إذا كان قبلها ألف والألفان لا يجتمعان لسكونهما، فحركت الثانية، فانقلبت همزة، فلما جمعت الكلمة لم تقر الهمزة لوجهين: أحدهما: أن الهمزة قريبة من الألف فى المخرج، وقد صورت بصورتها، وتقلب إليها، وقد وقعت فيها ألف، وبعدها ألف، فلو أقرت توالت ثلاث ألفات.

والثانى: أن الهمزة مستثقلة' فلذلك قلبوها، وإنما قلبت واواً لا ياء لوجهين: أحدهما: أن الواو قد أبدلت همزة فى كثير من المواضع، فمن ذلك قولهم فى وجوه أجوه، وفى وعد: أعد، فلما أرادوا قلب الهمزة فقلبوها إلى الواو اقتصاصاً.

والثانى: أنهم لو قلبوها ياء لا لتبس الواحد المقصور بالممدود"[1].

---

[1] انظر: علل النحو صـ٢٤٦،٢٤٧.

[2] أى ابن جنى فى كتابه اللمع صـ١٩.

[3] أى ابن جنى فى اللمع صـ١٩.

الدليل على أن أصل بنت وأخت: بنوة وأخوة:

قال أبو القاسم الزجاجى:"وأصل أخ وأب: أخو وأبو على وزن فعل بتحريك العين، فلو جاء على الأصل لقيل: هذا أخا، ورأيت أخاً، ومررت بأخاً، وكذلك: رأيت أباً ومررت بأباً، وهذا أباً؛ لأن الواو والياء إذا تحركتا وما قبلهما مفتوح انقلبتا ألفين، فكان سبيل هذين الاسمين أن يكونا مقصورين مثل عصا ورحى وفتى، وما أشبه ذلك، ولكن أكثر العرب نطقتهما على النقصان فى حال الإفراد فقالت: هذا أخ وأب، فأسقطوا لام الفعل ... الخ"[٢].

وقال أبو الحسن الوراق: "فإن قال قائل: فما الدليل على أصل بنت وأخت ما ادعيته؟

قيل له: إن الدليل فيما ذكر أن المؤنث إذا كان على لفظ المذكر وجب أن تكون علامة التأنيث لاحقة للفظه المذكر، كما تقول: قائم وقائمة، فلما كان لفظ (بنت وأخت) على طريق لفظ (الأخ والابن) وجب أن تكون علامة التأنيث لاحقة على لفظ المذكر، فلما كان الأخ يقال فى تثنيه[٣]: أخوان، علمنا أن أصله أخو، وأن حق أن يدخل على اللفظ[٤]، فلهذا وجب أن تكون أخت: أخوة.

وأما (بنت)، فكما أنا نقول فى المذكر: بنون، علمنا أن الأصل الفتح، وأن بنتاً كان حقها أن تجئ مفتوحة الباء على حد الفتح فى (بنين) ولكنها غيرت لما ذكرناه من الإلحاق، فإذا جمعت لم يكن بد من حذف التاء فى الواحد؛ لأنها لم تخرج بالكلمة على حكم علامة التأنيث، بل فيهما حكم العلامة، وإن كانت قد أجريت مجرى الحذف الأصلى، وليست بتاء مجردة زيدت للإلحاق المجرد؛ لأن ما زيد للإلحاق المجرد لم يتغير لا فى تثنية ولا فى جمع؛ لأنه قد أجرى مجرى الأصلى، ألا ترى أن الياء زائدة للإلحاق بقنديل، ولا يتغير، فلما كانت تاء بنت وأخت ليست خالصة للإلحاق، ثم جمعوا الاسم بالألف والتاء، لم يكن بد من حذف التاء فى الواحد؛ إذ فيها حكم التأنيث، فلم يجز الجمع بين تأنيثين، فلما

---

[١] المتبع فى شرح اللمع ٢١١،٢١٢،٢١٣/١ وأنظر: ثمار الصناعة صـ٢٣١.

[٢] انظر: مجالس العلماء للزجاجى صـ٢٥١،٢٥٢ مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعة فى مجلسه.

[٣] الصواب: تثنيته.

[٤] العبارة غير مفهومة، ولعل بها نقصاً، فلعل الصواب: وأن حق الواو أن يدخل على اللفظ. والله أعلم.

وجبت[1] حذفها بطل الإلحاق، فوجب أن ترد الكلمة إلى أصلها، فلهذا وجب أن يكون الجمع فيها جمع سلامة، وإن تغير الأول منه[2].

[1] الصواب: وجب.

[2] علل النحو صـ٢٤٧،٢٤٨ وانظر: المقتضب ٥٧/١ وسر صناعة الإعراب ١٤٩/١ وشرح اللمع لابن الدهان ٧١٨/٢.

المبحث الثانى
مالا ينصرف

هذا هو الباب الثانى مما تنوب فيه الحركات عن الحركات، وهو الممنوع من الصرف، وهو الذى لا يدخله التنوين لعلتين، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين.

قال ابن مالك: "الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين، كأحمد وإبراهيم، وعمران، وعمر، وطلحة، ومعد يكرب، وأحمر، وسكران، وثلاث، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء، ومساجد"(١).

فأشار ابن مالك بهذه الأسماء إلى ما اجتمع فيه علتان لمنعه من الصرف، فأحمد: فيه العلمية ووزن أفعل، وإبراهيم: فيه العلمية والعجمة، وعمران: العلمية وزيادة الألف والنون، وعمر: العلمية والعدل ، وطلحة: العلمية والتأنيث، ومعد يكرب: العلمية والتركيب المزجى، وأحمر: الوصفية ووزن أفعل، وسكران: الوصفية وزيادة الألف والنون، وثلاث: الوصفية والعدل.

وأشار إلى ما اجتمع فيه علة قائمة مقام علتين بصحراء فإن فيها ألف التأنيث الممدودة، ومساجد فإنها على صيغة منتهى الجموع.

وقال صاحب التصريح: "من أبواب النيابة مالا ينصرف، أى: مالا يدخله تنوين الصرف، وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ** ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتى شرح ذلك فى باب معقود له(٢)، والذى يخصه هنا أنه متى اجتمع فى اسم علتان منها كأحسن، فإن فيه الصفة ووزن الفعل، أو واحدة منها تقوم مقامهما فى منع الصرف كمساجد وصحراء؛ فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث، فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين"(٣).

هذا النوع من الأسماء جره بالفتحة نيابة عن الكسرة

قال ابن مالك فى الألفية:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ** ما لم يضف أويك بعد أل ردف

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤١/١.

(٢) هو باب ما لا ينصرف فى جـ٢ صـ٢٠٩.

(٣) انظر: التصريح ٨٤/١.

وقال فى شرح التسهيل: "فهذا النوع إذا جر نابت الفتحة فيه عن الكسرة"[٢].

وقال صاحب التصريح: "فإن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، نحو: (فحيوا بأحسن منها)[٣] ونحو: اعتكفت فى مساجد"[٤].

وقال الأشمونى: "(وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (ما لا ينصرف) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن، أو واحدة منها تقوم مقامهما، كمساجد وصحراء – كما سيأتى فى بابه – "[٥].

حكم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بأل:

إذا أضيف الاسم الذى لا ينصرف أو اقترن بأل فإنه يزول عنه منع الصرف، فيجر بالكسرة على الأصل، ولا ينون؛ لأن الإضافة وأل مانعتان من دخول التنوين، نحو: صليت فى مساجد القرية، وسرت فى الصحراء.

قال ابن الناظم: "وغير المنصرف لا ينون، ويجر بالفتحة، ما لم يضف، أو يدخله الألف واللام، نحو: هذا أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد ... فإذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخله الألف واللام فأمن فيه التنوين جر بالكسرة، نحو: مررت بأحمدكم، وبالحمراء"[٦].

وقال ابن عقيل:"وحكمه أنه يرفع بالضمة، نحو: جاء أحمد، وينصب بالفتحة، نحو رأيت أحمد، ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: مررت بأحمد، فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جر بالكسرة، نحو: مررت بأحمدكم، وكذا إذا دخله الألف واللام، نحو: مررت بالأحمد، فإنه يجر بالكسرة"[٧].

وقال السيوطى: "فإن أضيف أو صحب أل .... جر بالكسرة اتفاقاً"[٢].

---

[٢] انظر: شرح التسهيل ٤١/١.
[٣] سورة النساء، من الآية (٨٦).
[٤] انظر: التصريح ٨٤/١.
[٥] انظر: شرح الأشمونى ٩٥/١.
[٦] انظر: شرح ابن الناظم صـ٢٩،٣٠.
[٧] انظر: شرح ابن عقيل ٧٧/١،٧٨.
[٢] انظر: همع الهوامع ٢٤/١.

وقال الأشمونى: "هذا[٣](ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) أى تبع، فإن أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة، نحو:(فى أحسن تقويم)[٤]، (وأنتم عاكفون فى المساجد)[٥]، ولا فرق فى (أل) بين المعرفة كما مثل، والموصولة، نحو:(الأعمى والأصم)[٦]، ... والزائدة، كقوله:(رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً)[٧] ومثل أل أم فى لغة طئ، كقوله:

أإن شمت من نجد بريقاً تألقاً * تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقا[٨] ١ هـ[٩].

أسباب إعرابه بالنيابة:

أجمع النحاة على أن الاسم الذى لا ينصرف منع التنوين والجر بالكسرة لأنه أشبه الفعل، فكما أن الفعل لا يجر ولا ينون فكذلك مالا ينصرف.

قال أبو الحسن المجاشعى:"ويقال: لم لم يدخل الجر والتنوين فيما لا ينصرف؟ والجواب أنه امتنع من ذلك لأنه أشبه الفعل من جهتين[١]، فمنع مما

---

[٣] أى هذا الإعراب وهو الجر بالفتحة نيابة عن الكسر مع عدم التنوين.

[٤] سورة التين، من الآية (٤).

[٥] سورة البقرة، من الآية (١٨٧).

[٦] سورة هود، من الآية (٢٤) والآية فى المصحف مسبوقة بالكاف(كالأعمى والأصم).

[٧] هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:(شديداً بأعباء الخلافة كاهله) وروى: بأحناء وقائله: ابن ميادة الرماح بن أبرد، وهو من شواهد: ابن يعيش ٤٤/١ وشرح التسهيل ٤١/١ وشرح الأشمونى ٩٦/١ والأحناء والأعباء: كل ما ثقل من غرم أو شبهه، وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة، والكاهل: ما بين الكتفين، واستشهدبه على جر اليزيد بالكسرة لاقترانه بأل مع اجتماع علتين لمنع صرفه وهما: العلمية ووزن الفعل.

[٨] من الطويل، قاله بعض الطائيين، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٤٢/١ والهمع ٢٤/١ والأشمونى ٩٦/١ وشمت: راقبت تنظر أين يصوب، بريقاً: مصغر برق، وتألق البرق إذا لمع وأولقا: جنونا، والشاهد: بليل ام أرمد: أى بليل الأرمد، فإن أرمد لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التى هى عوض عن اللام على لغة طئ انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام.

[٩] انظر: شرح الأشمونى ٩٦،٩٥/١.

منع منه الفعل، وهو الجر والتنوين، فإن دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف انجر فى موضع الجر؛ لأن شبه الفعل قد زال عنه من حيث كان الفعل لا يضاف، ولا يدخل عليه الألف والنون"[٢].

وقال ابن الخشاب:"فأما مالا ينصرف فحكمه فى حمل الجر على النصب عكس حكم التثنية والجمع، وذلك أن الاسم الذى لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين، أو من وجه قوى لازم قائم مقام وجهين جذبه الفعل إلى حيزه فثقل لشبهه بالفعل، فمنع العلامة الدالة على الخفة والتمكن – وهى التنوين – فحذف، ثم تبعته حركة الجر فى الحذف لأنهما خاصتان للاسم و به، فتبعت إحداهما الأخرى فى الحذف كما صحبتها فى الاختصاص.

ولما حذفت حركة الجر فيه – أعنى مالا ينصرف من الأسماء – عاقبتها حركة النصب، فدلت على ما كانت تدل عليه؛ إذ لابد لعامل الجر من تأثير يؤثره وهو الإعراب؛ إذ الاسم – وهو معمول الجار – معرب.

فإن أمن دخول التنوين عليه ولحاقه الاسم عاد الجر وجرى عامله على أصله فى تأثيره الخاص به؛ لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة، فثبت الجر فيهما ولم يحذف، تقول مع الألف واللام: مررت بالفرس الأشقر، ونظرت إلى الرجل الأسمر، ومع الإضافة: عجبت من حمرائكم وأحمركم وشقرائكم و أشقركم، وكنت قائلاً قبل لحاق الألف واللام والإضافة: عجبت من فرس أشقر، ونظرت إلى حمراء وأحمر.

والشبه الذى بين مالا ينصرف من الأسماء وبين الفعل هو أن يكون الاسم ثانياً لاسم كما أن الفعل ثان للاسم وفرع عليه"[٣].

وقال أبو البقاء مصرحاً بتلك العلة وأوجه اعتبارها:"ومعنى قوله[٢]: فالمنصرف ما لم يشابه الفعل من وجهين: يعنى أن الاسم الذى يستحق الجر

---

[١] الأولى: من جهة لفظه؛ لكونه مشتقاً منه، والثانية من جهة المعنى فلأن الفعل حدث، وكل حدوث لا بد له من محدث يحدثه وهو الفاعل ولا يكون إلا اسماً، والفعل محتاج إليه، والمحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له، فإذا اجتمع فى الاسم علتان فرعيتان، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين منع الصرف كالفعل؛ فلوجود هاتين العلتين أو ما يقوم مقامهما قويت مشابهة الاسم للفعل، فمنع مما يمنع منه الفعل وهو التنوين والجر بالكسرة، انظر: حاشية رقم (٤) بها مش شرح عيون الإعراب صـ٦٦،٦٧.

[٢] انظر: شرح عيون الإعراب صـ٦٦،٦٧.

[٣] انظر: المرتجل صـ٧١،٧٢.

والتنوين لا يشبه الفعل من وجهين، ونحتاج فى هذا الفصل إلى معرفة مشابهة الاسم الفعل، حتى يمتنع صرفه، وإلى أن المشابهة الموجبة للمنع لا تكون من وجه واحد.

أما المشابهة فهى أن الفعل فرع على الاسم؛ إذ كان مشتقاً منه، ويقف وجوده على وجود الاسم، فمتى صار الاسم فرعاً فقد أشبه الفعل فى الفرعية، والوجوه التى يصير بها الاسم فرعاً تذكر فى باب مالا ينصرف، فمن ذلك التعريف، فإنه فرع على التنكير؛ إذ كانت النكرة قبل المعرفة، والتأنيث فرع على التذكير؛ إذ كان التذكير قبل التأنيث، وما سبقه غيره، وترتب عليه، صار فرعاً، فقولك: سعاد أو سمية فرع من وجهين: وهما التعريف والتأنيث، فقد أشبه هذا الاسم الفعل فى الفرعية.

وإنما اعتبر الشبه من وجهين لا من وجه واحد لوجهين:

أحدهما: أن الاسم أصل للفعل فلم يخرج إلى حكم الفعل الذى هو فرع عليه بشبه واحد؛ لأن الاسم يترجح بأصالته، فتعارض أصالته الشئ الواحد، فلا يبقى لجذبه إلى حكم الفرعية مرجح، مثاله من الشرعيات: أن الله تعالى خلق الذمم بريئة من كل حق، فإذا ادعى عليه حق لم يثبت إلا بالشاهدين، ولا يثبت بشاهد واحد[٣].

والثانى: أنه ما من شيئين إلا وبينهما مشابهة ما، فلو اعتبر مطلق الشبه لألحقت الأسماء بالأفعال والأفعال بالأسماء، وصار الأمر إلى التناقض، فلم يكن بد من اعتبار الشبه من وجهين خاصين حتى يمكن حمل أحد الشيئين على الآخر فى بعض أحكامه، ولم يتعين وجه ثالث؛ لأن الغرض قد حصل بالمواجهين"[١].

وفى الترشيح: "فإن قيل: لم جعلت علامة غير المنصرف امتناع دخول التنوين والجر؟ قيل: لأن الاسم متى اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة، أو

---

[٢] أى ابن جنى فى كتابه اللمع صـ٦.

[٣] قال السيوطى فى الأشباه والنظائر الفقهية ٩/١:"هذه قاعدة مطردة عن الأصحاب، ومرجعها إلى أن الأصل براءة الذمة، وقال ابن الصائغ: نظير قول الفقهاء: إن الأصل براءة الذمة، فلا يقوى الشاهد على شغلها ما لم يعتضد بسبب آخر، وقول النحاة: الأصل فى الأسماء الصرف؛ فلا يقوى سبب واحد على خروجه عن أصله حتى يعتضد بسبب آخر"بتصرف.

[١] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١٦٥/١،١٦٦.

تكرر فيه سبب، كل سبب ثانى أصل ثقل، وشابه الفعل فمنع التنوين والجر؛ لأنهما لا يدخلان الفعل.

فإن قيل: وما تلك الأسباب؟ قيل: هى وزن الفعل، والصفة، والألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث، والعدل، والتأنيث، والجمع، والعجمة، والتعريف، والتركيب"[٢].

وذكر ابن مالك علة أخرى وهى دفع توهم أن الاسم الذى لا ينصرف إذا جر بالكسرة مع عدم التنوين – أنه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة لدلالة الكسرة عليها، أو أنه مبنى على الكسر، فجر بالفتحة نيابة عن الكسرة دفعاً لهذا التوهم.

ومن ثم قال:"فهذا النوع إذا جر نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنه لوجر بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبنى؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبهمن الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة؛ لزوال التوهم"[٣].

وقد جمع السيوطى بين العلل الثلاثة وهى: شبه الفعل، وتوهم الإضافة، وتوهم البناء، فقال:"وحكم مالا ينصرف أنه لا ينون – كما سيأتى توجيهه فى مبحث التنوين – ولا يجر بالكسرة، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزئ بالكسرة، وقيل: لئلا يتوهم أنه مبنى لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة، فلما منع ذلك حمل جره على نصبه، فجر بالفتحة، كما ينتصب بهما؛ لاشتراكهما فى الفضلية، بخلاف الرفع فإنه عمدة"[١].

أسباب اختيار الفتحة علامة للجر:

ذكر أبو البقاء أن الجر لما امتنع فيما لا ينصرف جعل موضع الجر مفتوحاً، ولم يحمل على الرفع، وذكر لذلك أسباباً ثلاثة:

أحدها: أن المجرور والمنصوب فضلتان فى الكلام، فإذا لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه فى العلامة، وقد تعذرت الكسرة فى مجرور مالا

---

[٢] ترشيح العلل صـ ٤٢ وانظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩،٣٠، وهمع الهوامع ٢٤/١ وشرح الأشمونى ٩٥/١،٩٦.

[٣] انظر: شرح التسهيل ٤١/١.

[١] انظر: همع الهوامع ٢٤/١.

ينصرف فتجعل مكان الكسرة فتحة، ألا ترى أن المثنى والمجموع لما لم يكن لهما فى النصب علامة تخصه حمل على المجرور، وكذلك حمل الضمير المجرور على ضمير المنصوب، كقولك: له مالى، وإنه كريم.

والثانى: أن الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها، فحمل على الأقرب منه.

والثالث: أن الكسرة من جنس الياء، والفتحة من جنس الألف، والضمة من جنس الواو، وكما أن الياء أشبه بالألف من الواو وكذلك ما كان من جنسها فإن قيل: فهل الفتحة فى حال الجر حركة إعراب أم حركة بناء؟ قيل: مذهب سيبويه والجمهور[٢] أنها حركة إعراب؛ لأن الاسم معرب فى حالتى الرفع والنصب، ولم يحدث فى حال الجر ما يوجب البناء، وإنما تعذرت الكسرة لما تقدم، فجعلت الفتحة بدلاً عنها، وكما أن الكسرة حركة إعراب فالبدل عنها كذلك.

وقال الأخفش[٣]: هى حركة بناء؛ لأن عامل الجر لا يحدث الفتح وهذا ضعيف؛ لأن البناء يكون بموجب له ولم يوجد، والفتحة حادثة على الجر؛ لنيابتها عن الكسرة كما أن المنصوب فى التثنية والجمع محمول على الجر ولم يقل هو مبنى[٤].

أسباب جر مالا ينصرف بالكسرة مع الألف واللام والإضافة:

إنما رجعت الكسرة مع الألف واللام والإضافة لزوال الشبه بالفعل إذ الإضافة وأل من علامات الأسماء.

قال أبو البقاء فى بيان ذلك:"فأما انجرار مالا ينصرف مع الألف واللام ففيه وجهان:

أحدهما: أن الممنوع بمشابهة الفعل هو التنوين بحكم الأصل وسقوط الكسرة تبعاً لسقوط التنوين، والتنوين مع الألف واللام لا يسقط لمشابهة الفعل، بل بالألف واللام، فلم يبق لسقوط الجر أصل يتبعه فظهر الجر.

الثانى: أن الألف واللام يحدثان فى الاسم معنى لا يكون فى الفعل وهو التعريف: وبذلك يبطل شبهه بالفعل، فيعود الاسم إلى حقه من الجر، وليس كذلك حروف الجر؛ لأنها لا تحدث فى الاسم معنى يمتنع فى الفعل.

---

[٢] انظر: المتبع ١٧٣،١٧٢/١ وابن يعيش ٥٨/١ والهمع ٢٤/١.

[٣] انظر: المرجع السابقة.

[٤] المتبع فى شرح اللمع ١٧٣،١٧٢/١ وانظر: حاشية يس على التصريح ٧٥/١.

وأما رجوع الجر مع الإضافة فالمعنى الذى رجع فيه مع الألف واللام من أن الفعل لا يضاف مع الألف واللام؛ إذ كانت الإضافة تعرف أو تخصص، وكلاهما لا يقبله الفعل، أو لأن التنوين يمتنع بالإضافة لقيام المضاف إليه مقامه، فإذا لم يكن المضاف قابلاً للتنوين لم يبق لسقوط الجر أصل يتبعه"[1].

[1] انظر: المتبع فى شرح اللمع ١/١٧٣،١٧٤.

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، حمداً يوافى نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على خاتم رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة من أهمها ما يلى:

أولاً: أظهرت هذه الدراسة أن لغتنا العربية لغة الكتاب العزيز قد اختصت بمزايا لا توجد فى غيرها. منها تلك الحركات التى توضع فوق الحروف لتدل على المواقع الإعرابية، بل وإن هذه الحركات يقوم بعضها مقام بعض، وتقوم بعض الحروف مقام تلك الحركات وتؤدى مؤداها فى الإعراب لأسباب وعلل فصلوها فى موضعها. إن دل هذا فإنما يدل على عظمة لغتنا وغناها وسعتها، ليس فى ألفاظها وأساليبها كما هو مشهور، بل وفى إعرابها كذلك.

ثانياً: أن الأسماء الستة تعرب بالحروف نيابة عن الحركات لأسباب ثلاثة: أولها: ما دخلها من إعلال. وثانيها: توطئة للمثنى والمجموع على حده تأنيساً لهما وحملاً عليهما، وليكون لهما نظير فى الأسماء المفردة. ثالثها: أن استعمالها مضافة فرع؛ إذ الأصل أن يتم معنى الاسم بنفسه من غير حاجة إلى اسم آخر، وهى لا تتم معانيها إلا بالإضافة عنها؛ لأنها اسم مبهم متوغل فى الإبهام، فلا يعرف معناه إلا بإضافته، ولا يتفق هذا لغير الأسماء الستة من المعتلات كيد ودم؛ لأنه يفهم معناها من دون إضافة.

ثالثاً: أنهم جعلوا الإعراب بهذه الحروف – أعنى الواو والياء والألف – من دون غيرها؛ لأن هذه الحروف نتائج الحركات وأبعاضها، ألا ترى أنك إذا مددت الضمة تولد منها واو، ومن الفتحة ألف، ومن الكسرة ياء، فجعل كل حرف منها قائماً مقام نظيره من الحركة.

رابعاً: أن سبب إعراب المثنى بالحروف هو كثرة استعماله ودورانه على الألسنة، واختير الألف علامة لرفعه؛ لأنه أخف الحروف، وللفرق بينه وبين جمع المذكر السالم، ولأن الألف أصل حروف المد، والرفع هو الأصل فى الإعراب، والجر والنصب فضلتان، فجعل الأصل للأصل، كما أن الألف لو جعلت علامة للنصب لاحتاج الرفع إلى علامة أخرى، وقد ثبت أن الياء للجر، ولو جعلت الواو للرفع لا لتبس المثنى بالجمع.

خامساً: أن لكلا وكلتا حالين فى الإعراب، وهما: الإجراء مجرى المثنى، والإعراب بالحركات المقدرة، وذلك أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد،

ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز فى ضميريهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، فلما كان لهما حظ فى الإفراد وحظ فى التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة أخرى، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر، لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع من الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهر أصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل تحصيلاً لكمال المناسبة.

سادساً: أن جمع المذكر السالم يعرب بتلك الحروف لحاجته إلى الزيادة الدالة على الجمع، وهو فى هذا يستوى مع المثنى فى أسباب إعرابه، واختيرت الواو والياء فى إعرابه؛ لأن هذا الجمع يقل فى الكلام؛ لأنه مختص بمن يعقل أو ما شبه به، والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقل فى كلامهم ما يستثقلون، وخصت الواو لتكون علامة الرفع لمعان، منها: أنها علامة الجمع، وحرف الإعراب، ودليل الرفع، وعلامة التذكير، والعقل، وحكم الياء فيه حكم الواو فى اشتمالها على هذه المعانى إلا أنها للجر والنصب، والواو للرفع.

سابعاً: أن النصب فى المثنى وجمع المذكر السالم محمول على الجر حيث إن علامتهما فى البابين واحدة وهى الياء: وذلك لاشتراكهما – أى الجر والنصب – فى المعنى، فقولك: أبصرت زيداً، ونظرت إليه سيان فى المعنى، وكذلك قولك: جزت زيداً، ومررت به؛ إذ النصب أخو الجر وشبيهه، ولاشتراكهما فى الضمير، نحو: رأيتك، ومررت بك، ولأن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل، ولأن الجر أخف من ا لرفع فلما أرادوا حمل المنصوب وهو خفيف كان حمله على المخفوض أولى، ولأنهما فضلتان لوقوعهما بعد تمام الجملة واستقلالهما بالمرفوع، ولهذه العلة استحق الرفع التقدم، والجر مقدم على النصب؛ لأن مخرجه أقرب إلى مخرج الرفع، ولأن المجرور فى اللفظ قد يكون مرفوعاً فى المعنى، وليس النصب كذلك، ولأن النصب محمول على الجر ولا تنعكس القضية.

ثامناً: أن ما قبل الياء فى التثنيه فتح للفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم، ويكون التثنية أكثر من الجمع[1] فخصت بالفتحة التى هى أخف، ولأن نون التثنية كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بينهما، وليعتدل اللفظ، فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة، كما أن ما قبل الواو ضم وما قبل الياء كسر فى الجمع السالم؛ لأن الضم من الواو، والكسر من الياء فكان أولى بهما ما هو من جنسهما.

تاسعاً: أن النون تلحق آخر المثنى والجمع السالم؛ لتكون عوضاً عما فاتهما من التنوين والإعراب بالحركات، وحركتا للتخلص من التقاء الساكنين، واختير الكسر لنون المثنى؛ لأنه على الأصل فى حركة التقاء الساكنين، واختير الفتح لنون الجمع فرقاً بينها وبين نون المثنى، وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو: جاءنى خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد فى نحو: جاءنى هذان ومررت بالمهتدين.

عاشراً: أن المثنى وجمع المذكر السالم مخالفان للقياس من وجهين: الأول: من حيث الإعراب بالحروف، والثانى: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف، وكذلك نصب المجموع، وعلة ذلك مفصلة فى موضعها من هذا البحث.

حادى عشر: أن الأفعال الخمسة هى التسمية المشهورة فى بابها؛ لأنها مختصة بكل فعل مضارع فى حال اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، و بعضهم يطلق عليها الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وإنما كانت خمسة؛ لأن الفعل مع المثنى تارة يكون بالتاء، وتارة بالياء، وكذلك مع الواو، فتقول: يكتبان وتكتبان، ويكتبون

---

[1] أوجه هذه الكثرة: أن كل جمع يتضمن التثنية وزيادة، وليست التثنية تتضمن الجمع، أن كثيراً من الأسماء يثنى و يجاوز إلى الجمع، وأيضاً فإنه ليس كل مثنى يجمع بالواو والنون، بل هو مختص فى أغلب أحواله بالعقلاء من المذكرين مما يكون علماً أو صفة، بخلاف المثنى، فإنه يشمل العاقل وغيره والمذكر وغيره، فهذا يدل على أن التثنيه أكثر استعمالاً من الجمع السالم للمذكر.

وتكتبون، ومع المخاطبة بالتاء فقط، فتقول: تكتبين. وقيل: تدرج المخاطبتان تحت المخاطبين، نحو: أنتما يا هند تكتبان، والهندان تكتبان، وعليه فالأمثلة ستة على التفصيل، خمسة على الإجمال لمن يجعل الاثنين نوعاً واحداً.

ثانى عشر: أن المشهور فى الأفعال الخمسة أنها ليس حرف إعراب، ولا يمكن أن يكون الألف والواو والياء؛ لأنها ضمائر الفاعل، وحرف الإعراب حقه أن يكون أحد حروف المعرب أو منزلاً منزلته كتاء التأنيث، ولا يمكن أن يكون حرف الإعراب قبل هذه الأحرف الثلاثة؛ لأن حركتها لا تختلف باختلاف العوامل، ولا يجوز أن يكون النون؛ لأنها حرف صحيح يسقط فى الجزم والنصب، وحرف الإعراب ثابت، ولأن وقوعها بعد الفاعل يحيل كونها من الفعل لفظاً أو حكماً فتعين أنها ليس لها حرف إعراب.

ثالث عشر: أنهم اختاروا النون لتكون علامة للإعراب فى الأفعال الخمسة؛ لقربها من حروف اللين بسبب ما فيها من الغنة، أما ثبوتها رفعاً؛ فلأن الرفع أول حركات الكلمة، فثبوته أولى على أول أحواله، كما أن الثبوت أصل والسقوط فرع، فقدم الأصل على الفرع، وأما الجزم والنصب فيستويان فى اتحاد العلامة وهى السقوط حملاً على الجر والنصب فى اتحاد العلامة فى المثنى والمجموع على حده، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء.

رابع عشر: أن حروف العلة فى الأفعال الخمسة أسماء؛ إذ هى ضمائر الفاعلين، وفى المثنى وجمع المذكر السالم حروف؛ إذ هى علامات على التثنية والجمع.

خامس عشر: أن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة فرقاً بين المجزوم والمرفوع، ولضعف تلك الحروف بسكونها، فجرت مجرى الحركات فى جواز تقديرها لشبهها بها.

سادس عشر: أن الحذاق من النحويين عدلوا عن تسمية جمع المؤنث السالم بهذه التسمية إلى: المجموع بالألف والتاء المزيدتين؛ ليعم المذكر والمؤنث، وما سلم فيه بناء الواحد، وما لم يسلم، والمختار هو التسمية الأولى؛ لأنها صارت علماً فى اصطلاحهم على هذا الجمع.

سابع عشر: أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر فحمل الفرع على الأصل.

ثامن عشر: أنهم اختاروا الألف والتاء علامة الجمع المؤنث؛ لأن حروف المد أولى بالزيادة. وكانت الألف أولى؛ لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، وكذلك الجمع، فوجب أن يدخل أخف الحروف، ولم يجز الاقتصار على الألف؛ لئلا يلتبس بالتثنية، فطلبوا حرفاً يكون بدلاً من الواو التى هى حرف مد، فجاءوا بالتاء؛ لأن فيها دلالة على التأنيث، وذلك بعد سقوط التاء الأولى من المفرد؛ لئلا يجتمع تأنيثان، كما أنها لو ثبتت لوقعت وسطاً، وتاء التأنيث لا تكون إلا طرفاً، بخلاف ألفى التأنيث المقصورة والممدودة فإنهما لا تسقطان فى الجمع، بل تقلب الأولى ياء والثانية واواً مما يؤدى إلى زوال علة الحذف وهى الجمع بين تأنيثين.

تاسع عشر: أن الاسم الذى ينصرف منع التنوين والجر بالكسرة؛ لأنه أشبه الفعل، فكما أن الفعل لا يجر ولا ينون، فكذلك ما أشبهه، بخلاف ما إذا أضيف أو اقترن بأل، فإنه حينئذ يزول عنه منع الصرف؛ لزوال شبهه بالفعل.

ثبت بأهم المراجع والمصادر

- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى، تحقيق د/ طارق الجنابى – عالم الكتب – ط الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، تحقيق د/ مصطفى النماس – مطبعة المدنى بمصر – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى، تحقيق د/ محمد بهجت البيطار – مطبعة الترقى – دمشق – ١٣٧٧هـ .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – راجعه وقدم له د/ فايز الترحينى – دار الكتاب العربى – بيروت – ط الأولى – ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.
- الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الأمالى الشجرية – دار المعرفة – بيروت.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧.
- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك لابن هشام، تحقيق د/ بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- الإيضاح فى علل النحو لزجاجى، تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – ط الثالثة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- التبصرة والتذكرة للصيمرى، تحقيق د/ فتحى أحمد – مركز البحث العلمى – جامعة أم القرى بمكة المكرمة – ط الأولى – ١٤٠٢٩هـ – ١٩٨٢م.
- ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى، إعداد/ عادل محسن ساليم – جامعة أم القرى – ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – القاهرة – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى ا لحلبى.
- التكملة لأبى على الفارسى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

- ثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الدينورى، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- حاشية يس على التصريح – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبى.
- الخصائص لابن جنى ، تحقيق د/ محمد على النجار – دار الكتب المصرية – ١٩٥٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للأمين الشنقيطى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٩٩٨م.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار ا لقلم دمشق – ط الأولى – ١٩٨٥م.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد – مكتبة التراث بالقاهرة – ط العشرون، – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون – دار هجر – القاهرة – ط الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح عيون الإعراب لأبى الحسن المجاشعى، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب بالقاهرة – ط الثانية – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح الكافية للرضى، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب بالقاهرة – ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٢هـ – ٢٠٠٢م.
- علل النحو لأبى الحسن الوراق، تحقيق د/ محمود محمد نصار – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى.

- فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة للإسفراينى، تحقيق د/ عبد الرحمن عفيف – جامعة اليرموك بالأردن – ١٩٨١م.
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لأبى الفتح البعلى – تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – المجلس الوطنى للثقافة – الكويت.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ط الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- لسان العرب لابن منظور – دار المعارف – مصر.
- اللمع لابن جنى، تحقيق د/ فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المتبع فى شرح اللمع للعكبرى، تحقيق د/ عبد الحميد حمد محمد – جامعة قاريونس – بنغازى – ط الأول ١٩٩٤م.
- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق د/ على حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات – دمشق – ١٩٨٠.
- معانى القرآن، للأخفش، تحقيق د/ فائز فارس – الكويت – ط الأولى ١٤٠٠هـ.
- معانى القرآن للفراء – تحقيق د/ محمد على النجار وزملائه – دار ا لكتب المصرية – ط الأولى – ١٩٥٥م.
- المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى، تحقيق د/ عبد الرازق عبد الرحمن – الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٩م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – مكتبة محمد على صبيح بميدان الأزهر – القاهرة.
- مغنى اللبيب بحاشية الأمير.
- المفصل فى علم العربية للزمخشرى – دار الجيل – بيروت – ط الثانية.
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – دار الرشيد – بغداد ١٩٩٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.
- همع الهوامع للسيوطى – تصحيح/ محمد بدر الدين النعسانى – ط الأولى – محمد أمين الخانجى الكتبى وشركاه بمصر والأستانة – ١٣٢٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٨٥١
التمهيد: فى الإعراب وعلاماته	٨٥٤
• **القسم الأول: ما تنوب فيه الحروف عن الحركات**	٨٦٦
- المبحث الأول: الأسماء الستة	٨٦٧
- المبحث الثانى: المثنى	٨٨٣
- المبحث الثالث: جمع المذكر السالم	٩٠٠
- المبحث الرابع: الأفعال الخمسة	٩٢٣
- المبحث الخامس: المضارع المعتل الأخر	٩٣٤
• **القسم الثانى: ما تنوب فيه الحركات عن الحركات**	٩٣٨
- المبحث الأول: جمع المؤنث السالم	٩٣٩
- المبحث الثانى: ما لا ينصرف	٩٥٢
الخاتمة	٩٦٠
المراجع والمصادر	٩٦٥
فهرس الموضوعات	٩٦٨